

Distr.: General
24 April 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال وامتثالاً
للفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٦ (٢٠٠٧)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير
فريق الرصد المعني بالصومال (انظر الضميمة).

وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة عرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس
الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دوميساني شادراك كومالو

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



الضميمة

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال

نتشرف بأن نخيل إليكم طيه، وفقاً للفقرة ٣(ط) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٦
(٢٠٠٧)، تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.

(توقيع) برونو شيمسكي

منسق

فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) جيلبير شارل بارت

(توقيع) تشارلز لينغالينغا

(توقيع) جوليانا روفوس

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٦٦ (٢٠٠٧)

المحتويات

الفقرات الصفحة

الضميمة	٢
موجز	٦
أولا - مقدمة	٩ ٢٦-١
ألف - الولاية	٩ ٤-١
باء - المنهجية	١٠ ٨-٥
جيم - وصف المناخ الأمني	١١ ٢٦-٩
ثانيا - انتهاكات حظر توريد الأسلحة	١٦ ١٦٠-٢٧
ألف - مقدمة	١٦ ٣٢-٢٧
باء - حركة الأسلحة عبر الحدود ووسائل نقلها	١٧ ٧٦-٣٣
جيم - دور الدول	٢٧ ١٠٢-٧٧
دال - تتبع الأسلحة والذخائر	٣٣ ١٠٧-١٠٣
هاء - أسواق السلاح الصومالية: تجزؤها، وصلاتها عبر الحدود الوطنية، والفرص التجارية التي تتيحها	٣٤ ١٥٠-١٠٨
واو - إعادة التصدير إلى كينيا	٤٤ ١٥٦-١٥١
زاي - التدريب على يد رعايا دول أخرى	٤٦ ١٦٠-١٥٧
ثالثا - شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية	٤٧ ١٨٦-١٦١
ألف - مقدمة	٤٧ ١٦٢-١٦١
باء - قيادة قوات الشرطة الصومالية	٤٧ ١٦٤-١٦٣
جيم - القوات المعاونة	٤٨ ١٧١-١٦٥

٤٩	١٧٤-١٧٢	 قوات الشرطة الصومالية في العمليات القتالية	دال -
٥٠	١٧٨-١٧٥	 قوات الشرطة الصومالية والأسلحة	هاء -
٥١	١٨٦-١٧٩	 المشاكل المتعلقة بتمويل قوات الشرطة الصومالية	واو -
٥٢	٢١٢-١٨٧	 نظرة عامة	رابعا -
٥٢	١٨٨-١٨٧	 نظرة عامة	ألف -
٥٣	٢٠٣-١٨٩	 ادعاءات محددة	باء -
٥٧	٢٠٩-٢٠٤	 المساهمات الثنائية المقدمة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية	جيم -
٥٩	٢١٢-٢١٠	 رجال الأعمال الصوماليون	دال -
٥٩	٢١٦-٢١٣	 بناء القدرات	خامسا -
٦٠	٢٣٧-٢١٧	 التعاون مع الدول والمنظمات	سادسا -
٦٠	٢٢٢-٢١٧	 الإجراءات القانونية الواجبة	ألف -
٦١	٢٣٣-٢٢٣	 الدول	باء -
٦٤	٢٣٧-٢٣٤	 المنظمات	جيم -
٦٤	٢٥٧-٢٣٨	 الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات	سابعا -
٦٤	٢٤٧-٢٣٨	 الملاحظات	ألف -
٦٨	٢٥٣-٢٤٨	 الاستنتاجات	باء -
٦٩	٢٥٧-٢٥٤	 التوصيات	جيم -

المرفقات

٧٢	 Response of the Government of Eritrea to the Monitoring Group	الأول -
٧٤	 Ethiopian military flights into Somalia	الثاني -
٧٦	 Response of the Government of the United Kingdom to the Monitoring Group	الثالث -
٧٨	 Response of the Government of the Russian Federation to the Monitoring Group	الرابع -

٨٠	Arms purchases and sales at the Somali Arms Markets investigated during the mandate period	الخامس -
١٠٠	Overview of prices of weapons and ammunition at the Somali Arms Markets	السادس -
١٠١	Transitional Federal Government accounting for donations from Saudi Arabia	السابع -
١٠٤	Countries visited and representatives of Governments, organizations and private entities interviewed	الثامن -

موجز

تتمثل مهمة فريق الرصد المعني بالصومال في جمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة والمسائل ذات الصلة والإبلاغ بها وذلك في سياق الأحداث المتوالية التي يشهدها الصومال، وتحقيقاً لتلك الغاية، سلط فريق الرصد الضوء على ما توصل إليه من نتائج خلال فترة ولايته الحالية، حيث يذكر في هذا الموجز العوامل والتطورات الرئيسية ويقدم وصفاً أوفى لها في متن التقرير.

وقد لاحظ فريق الرصد في أثناء فترة ولايته الحالية الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٨ استمرار التسلح في صفوف الجماعات المعارضة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وازدياد الأعمال المسلحة بينها. وفرضت الجماعات المعارضة، لا سيما حركة الشباب، سيطرتها على المزيد من الأراضي وحدثت من عملية نشر قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية المساندة لها. ويشن المتمردون هجمات متواصلة على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية بأسلوب حرب العصابات، فيما تتقهقر تلك القوات. وأنشأت الجماعات المتمردة قواعد لها في جميع أنحاء الصومال، وهي تستخدم عدداً من المواقع لتلقي شحنات منتظمة من الأسلحة تصلها عن طريق البحر. وساهم تزايد قوة تلك الجماعات ونجاحها من الناحية "العسكرية" في تفكك قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، التي شرع قادتها في تعزيزها بميليشياتهم الخاصة في إطار هيكل القطاع الأمني الحكومي أو خارجه.

وفي فترة الولاية الحالية، لاحظ فريق الرصد أن الأسلحة التي تتلقاها جميع أطراف النزاع في الصومال منشؤها بعض من الدول ذاتها التي سبق الإبلاغ عنها وهي إريتريا واليمن وإثيوبيا، غير أن المسارات التي تسلكها هذه الشحنات أصبحت أكثر سرية. وتصل الأسلحة إلى الصومال إما على متن عدد كبير من السفن الصغيرة أو عن طريق مواقع نائية تقع على طول الحدود البرية. ويلقي هذا التقرير الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه منطقة صوماليالاند أيضاً كنقطة دخول للأسلحة مثلها مثل ساحل بونتلاند ووسط الصومال وجنوبه. وتنتقل ساحة النزاع بشكل متزايد إلى البحر حيث أن المدن الساحلية التي تُستخدم لأغراض الاستيراد غير المشروع للأسلحة تؤوي قواعد للقراصنة المدججين بالسلاح الذين قاموا بعدد لم يسبق له مثيل من عمليات الاختطاف.

وخلص الفريق إلى أن حظر توريد الأسلحة له أثر محدود على النزاع حيث لا يزال بوسع الأطراف الحصول على الأسلحة. والحكومة الاتحادية الانتقالية ليست في وضع يسمح لها مراقبة حدودها بما يمنع دخول الأسلحة في مخالفة للحظر.

وشحنات الأسلحة التي تعبر الحدود في انتهاك لحظر توريد الأسلحة إما أنها تصل مباشرة إلى أيدي مختلف أطراف النزاع أو تغذي أسواق السلاح السبع التي فتحت أبوابها في الآونة الأخيرة إثر انتقال سوق السلاح في بكارا إلى العمل في الخفاء، وهي السوق التي تتوافر بشأنها وثائق وافية.

وشراء أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية الأسلحة من الأسواق في مقديشو ليس بالأمر الجديد على الفريق إلا أنه تلقى معلومات في فترة ولايته الحالية عن عمليات بيع قام بها مسؤولون بارزون في القطاعات الأمنية الحكومية، وضباط إثيوبيون، وآخرون أوغنديون من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. ومنشأ الأسلحة المباعة إما من مخزون الجيش أو عمليات المصادرة التي تجرى في أعقاب أي معارك مع المتمردين. ويفيد تجار السلاح بأن أكبر موردي الذخيرة إلى الأسواق هم قادة إثيوبيون وآخرون من الحكومة الاتحادية الانتقالية يقومون بتحويل مسار صناديق معلن رسمياً أنها "استُخدمت في القتال". وتشهد أسواق الأسلحة في مقديشو ازدهارا كبيرا، وقد تلقى فريق الرصد معلومات محددة تفيد بأن لتلك الأسواق عملاء في كينيا.

ورغم أن العديد من أفراد قوات الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تلقوا التدريب وفقا للمعايير الدولية، لم تعد تلك القوات تختلف عن غيرها من الجهات الفاعلة في النزاع المسلح. وهناك قدر من الالتباس في الشارع الصومالي بشأن مَنْ ينتمي إلى قوة الشرطة الصومالية حيث أنها تقوم بتنفيذ عمليات بالاشتراك مع ميليشيا محمد عمر حبيب "دهيري" والجيش الوطني الصومالي. كما أنه جرى ضم قادة ميليشيات سابقين إلى قيادة قوة الشرطة الصومالية مع عدد من الأفراد التابعين لهم. وقامت قوات الشرطة بشراء أسلحة في اليمن منتهكة بذلك حظر توريد الأسلحة حيث أنها لم تطلب من اللجنة الإعفاء منه. ويقوم أيضا بعض قادة الشرطة بشراء وبيع الأسلحة في أسواق السلاح في مقديشو.

وتفتقر ميزانية الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تتلقى دعما كبيرا من المانحين الدوليين إلى المعايير الدنيا للشفافية. وقد أعربت بعض الجهات المانحة عن استيائها من احتمال أن يكون جزء من التمويل المقدم قد استخدم، رغم تخصيصه للأنشطة المدنية وأنشطة بناء السلام، في الأنشطة العسكرية ومشتريات العتاد العسكري.

والواقع أن تفشي عدم الالتزام بالقانون وانعدام الرقابة يخلق بيئة تصدم فيها عملية رصد انتهاكات الخطر المحتمل وقوعها ومن بينها الانتهاكات المدعى أن مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية ارتكبوها بعقبات خطيرة. ومما يزيد من خطورة تلك العقبات عدم تعاون الحكومة المذكورة بالقدر الكافي مع فريق الرصد فيما يتعلق بالمعلومات التي طلب توفيرها.

ولقد استقر رأي الفريق على عدد من التوصيات، فتعزيزا لفعالية حظر توريد الأسلحة، يود أن يوصي مجلس الأمن، بجملة أمور من بينها، أن ينظر في فرض جزاءات فردية إضافية على سفر شخصيات رئيسية وعلى الأصول المنسوبة إليها، وفي إفاد مستشارين دوليين للمساعدة التقنية في مواقع رئيسية داخل الصومال وخارجه، ومد الدول التي تطلب هذا النوع من الدعم لبناء القدرات بمزيد من الوسائل في هذا الصدد.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٦ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أناط المجلس بفريق الرصد المعني بالصومال الولاية التالية:

(أ) مواصلة تنفيذ المهام المحددة في الفقرات من ٣ (أ) إلى (ج) في القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥)؛

(ب) مواصلة التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاع المالي والبحري وغيره، التي من شأنها أن تدر عوائد تُستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة؛

(ج) مواصلة استقصاء جميع وسائط النقل والطرق والموانئ البحرية والمطارات وغيرها من المرافق المستخدمة في ارتكاب انتهاكات حظر توريد الأسلحة؛

(د) مواصلة تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة بأسماء الأشخاص والكيانات الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل وخارج الصومال وأسماء مؤيديهم الناشطين، تحسبا لاحتمال أن يتخذ المجلس تدابير بشأنهم في المستقبل، وعرض هذه المعلومات على اللجنة على النحو الذي تعتبره اللجنة ملائما وفي الوقت الذي تراه مناسباً؛

(هـ) مواصلة تقديم توصيات بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين السابقين لفريق الخبراء (S/2003/223 و S/2003/1035) المعين عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وبناء على التقارير السابقة لفريق الرصد (S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/625 و S/2006/229 و S/2006/913 و S/2007/436) المعين عملا بالقرارات ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و ١٥٨٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٦٣٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ١٦٧٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ١٧٢٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

(و) العمل عن كثب مع اللجنة بشأن وضع توصيات محددة لاتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال العام لحظر توريد الأسلحة؛

- (ز) المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات دول المنطقة على تيسير تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛
- (ح) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، بإحاطة منتصف المدة في غضون ٩٠ يوما من تاريخ إنشاء الفريق، وتقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة شهريا؛
- (ط) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، وفي موعد غايته ١٥ يوما قبل انتهاء ولاية فريق الرصد، بتقرير نهائي يغطي جميع المهام المبينة أعلاه كي ينظر فيه المجلس.
- ٢ - ويتمركز فريق الرصد في نيروبي بكينيا، وهو يتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: برونو شيمسكي (بلجيكا)، خبير أسلحة ومنسق الفريق؛ وجيلبير شارل بارت (سويسرا)، خبير في الشؤون الجمركية؛ تشارلز لينغالينغا (زامبيا)، خبير مالي؛ وجوليانا روفوس (ألمانيا)، خبيرة في الأسلحة والنقل. وقدم المساعدة للفريق استشاري مالي هو ريكو كاريش.
- ٣ - وسافر فريق الرصد إلى الدانمرك، وإثيوبيا، وفرنسا، والصومال، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليمن.
- ٤ - وعملا بالفقرة ٣ (ح) من القرار ١٧٦٦ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أطلع فريق الرصد، أولا بأول على مدار فترة ولايته، مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على ما يقوم به من أنشطة من خلال تقارير مرحلية شهرية عن طريق أمانة الأمم المتحدة، ومن خلال تقديم إحاطة منتصف المدة إلى اللجنة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

باء - المنهجية

- ٥ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق الموجزة في التقريرين الأول والثاني لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال الولاية الحالية. وأكد الفريق مجددا منهجيته على نحو ما وردت في تقريريه السابقين (S/2004/604 و S/2007/436). وتتمثل المنهجية المعتمدة في التقرير الحالي فيما يلي:
- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة بقدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة أو شبه مباشرة بالأحداث؛
- (ج) تحديد أوجه الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة وبما ينشأ من اتجاهات؛

(د) المداومة على الأخذ في الحسبان بخبرات وآراء الخبير المختص في الفريق وكذلك التقييم الجماعي للفريق؛

(هـ) السعي باستمرار إلى تأييد ما يجري جمعه من معلومات بالوثائق.

٦ - واعتمد الفريق أيضا على مفهوم دائرة المصادر، أي بذل الجهد المتأني والمنهجي للوصول إلى الضالعين في انتهاكات حظر توريد الأسلحة من خلال الأفراد الذين لديهم معرفة مباشرة، أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة، بتفاصيل الانتهاكات.

٧ - وأجرى الفريق مقابلات مع مسؤولين حكوميين في المنطقة وكذلك، إذا استدعى الأمر، مع ممثلين عن البعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة. وأجرى الفريق أيضا اتصالات مع العديد من الشخصيات البارزة في المجتمع المدني الصومالي.

٨ - وتعد مراعاة الأصول القانونية الواجبة في تعامل فريق الرصد مع الدول والمنظمات والأفراد، على النحو المبين في الفرع السادس من هذا التقرير، ذات أهمية في إطار المنهجية التي يعتمدها الفريق.

جيم - وصف المناخ الأمني

٩ - في إحاطة منتصف المدة التي قدمها الفريق في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتقريره الشهري الثاني عن الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أحاط الفريق اللجنة علما باستمرار عسكرة النزاع في الصومال واتساع رقعته. وقد زاد منذ ذاك الحين معدل عسكرة النزاع واتسع نطاقه.

١٠ - تشمل أنشطة التسليح التي تقوم بها الجهات الفاعلة الرئيسية تلقي شحنات الأسلحة، وإجراء أنشطة تدريبية عسكرية، والحصول على العتاد أو اللوجستيات العسكرية، وبذل الجهود عموما لإرساء قدرات القيادة والسيطرة مع اقتران ذلك بإقامة تنظيمات وهياكل تصطبغ بالطابع العسكري. فقد أعادت حركة الشباب، على سبيل المثال، تشغيل العديد من معسكراتها وبرامجها التدريبية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويوفر رعايا دول أخرى الجانب الأكبر من الأنشطة التدريبية من قبيل التدريب على استعمال المتفجرات وعلى أساليب حرب العصابات والاعتيالات (انظر الفرع الثاني - زاي). وفيما يتعلق بالحكومة الاتحادية الانتقالية، خلص الفريق إلى أن قوات الشرطة الصومالية تُستغل حاليا في العمليات القتالية العسكرية (انظر الفرع الثاني - واو).

١١ - ولقد شهد الفريق منذ بداية ولايته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اتساعا مهولا في رقعة النزاع. فالمناطق الصومالية التي كانت تنعم باستقرار نسبي تنحرف بشكل متزايد في

دائرة النزاع، والمتمردون، مثل حركة الشباب ومقاتلي اتحاد المحاكم الإسلامية والمقاومة، يعملون بشكل منهجي على إحكام سيطرتهم على أراضي الصومال. فالمتوردون يسيطرون حاليا على البور وبولو بورتو في منطقة هيران وغوريل في منطقة جلعادود، كما أنهم يعززون وجودهم في مواقع أخرى مثل دينسور وبور هاكابا في منطقة باي بإرسال ميليشياتهم إلى تلك المواقع أو توفير الدعم من الأسلحة والذخيرة للميليشيات المحلية. ويُضاف إلى ذلك أن الحالة في منطقة بونتالاند تشهد عدم استقرار متزايد. فقد تلقى الفريق معلومات تفيد بأن المتمردين أرسلوا ميليشيات وأسلحة ومقاتلين أجانب (انظر الفرع الثاني - جيم) إلى بونتالاند لزعزعة استقرار الحكومة المحلية. وأنشأت حركة الشباب أيضا مرافق للتدريب في جبال برغل في بونتالاند. وأخيرا، يرجح الفريق احتمال حدوث المزيد من المواجهات المسلحة في جوهر وبيليت وين وبيضوا وفي الطريق التي تصل بين أفغوي وبيضوا.

الحكومة الاتحادية الانتقالية

١٢ - شهدت الفترة المشمولة بالولاية الحالية تراحي سيطرة الحكومة على القوات العسكرية وقوات الأمن، وازدياد انفلات زمام تلك القوات من قبضتها، وازدياد سيطرة العشائر على فرادى الوحدات من خلال ولاء كل من تلك الوحدات لقادتها بناء على الانتماء العشائري.

١٣ - وتظل وكالة الأمن الوطني الصومالية بقيادة الفريق أول محمد ورسام درويش على تحالف وثيق مع الرئيس عبد الله يوسف. وتعمل الوكالة، وهي جهاز استخبارات في المقام الأول، إلى جانب ذلك كقوة لمكافحة التمرد وهي مسلحة بشكل جيد وكثيرا ما تشترك فعليا في عمليات قتالية.

١٤ - ويعاني الجيش الوطني الصومالي بقيادة الفريق أول صلاح حسن جاما "ليف" من ارتفاع شديد في عدد المجندين الهاربين من الخدمة الذين كثيرا ما يبيعون أسلحتهم لتمويل رحلة العودة إلى ديارهم. وقد مُني الجيش أيضا خلال الشهور الماضية بخسائر في الأفراد لم يشهد مثلها من قبل. وفي ضوء هذين العاملين يكاد يكون من المستحيل التحقق من الحجم الحالي للقوات. وعلى غرار وكالة الأمن الوطني، فإن الجيش لا يزال مرتبطا بالرئيس عبد الله يوسف وكثيرا ما يتهم بأنه يضم في صفوفه بصورة غير متناسبة جنود من شمال الصومال.

١٥ - ونتيجة لذلك، يتهم زعماء عشيرة الهوبية في جنوب ووسط الصومال وكالة الأمن الوطني وقوات الجيش باستهداف المجتمعات المحلية للعشيرة عوضا عن العمل على إحلال

السلام، وهو ما يعزز فكرة الصراع التاريخي بين عشيرة الهوية وعشيرة دارود الشمالية من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في الصومال.

١٦ - وتشارك قوة الشرطة الوطنية الصومالية أيضا مشاركة نشطة في العمليات القتالية والمعارك الدائرة مع قوات المتمردين. ويتولى الإشراف على قوات الشرطة منذ أيار/مايو ٢٠٠٧ جنرال الحرب السابق ومفوض الشرطة الحالي الفريق أول عبدي قبيدي، ويبلغ قوامها في الوقت الراهن ٧ ٠٠٠ من الضباط العاملين الذين تلقى نصفهم تقريبا التدريب. وأقل ما يُذكر أن القوات التي يحكم قبيدي السيطرة عليها، ولا سيما قوة مكافحة الشغب شبه العسكرية (بيرمادكا) المتمركزة في جنوبي مقديشو، مدججة بالسلاح.

١٧ - ويحتفظ جنرال الحرب محمد دهيري، بصفته حاكما لمنطقة بنادير وعمدة مقديشو، بميليشيا خاصة به تتألف من عدة مئات من الرجال المدججين بالسلاح. وبما أن القانون الصومالي يخول العمدة حق إصدار الأوامر إلى ضباط قوة الشرطة الصومالية، يصعب في الكثير من الأحيان التمييز بين الشرطة والميليشيا التي يسيطر عليها محمد دهيري. وقوات دهيري المتمركزة شمال العاصمة وفي منطقة شبيلي الوسطى أقل القوات تعرضا للمساءلة من جانب الحكومة.

١٨ - وتتعرض القوات العسكرية وقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، منذ نهاية عام ٢٠٠٧ بشكل خاص، لضغط متزايد من جانب المتمردين. وقد أسفر القتال العنيف والهجمات الموجهة ضد الأفراد، مع عدم دفع مرتبات كافية للقوات، عن عدد كبير من حالات الهروب من الخدمة. وكان رد فعل القادة هو الاعتماد على روابط الولاء القديم وتجنيد أبناء عشائرتهم ليحلوا محل الهاربين وهو ما أدى بدوره إلى الوقوع في حلقة مفرغة من حالات هروب من الخدمة متزايدة. ويتبدى التسليح المتزايد أيضا في ارتفاع مبيعات الأسلحة ومشترياتها في أسواق السلاح الصومالية.

١٩ - ولم يعد من الممكن القول بأن أيًا من القوات العسكرية أو الاستخبارات أو قوات الشرطة التابعة كلها للحكومة الاتحادية الانتقالية يسعى إلى تحقيق الأهداف ذاتها. وشهدت فترة ولاية الفريق تزايد عمل كل من تلك الكيانات كقوات مقاتلة مستقلة فعليا بل أنها، حسبما ورد في تقارير الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الصومالية، يُزج بها في معارك ضد بعضها البعض.

٢٠ - وأصبحت فكرة وجود قوات تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تمثل الصومال وتعمل باسم جميع طوائف الشعب فكرة بعيدة المنال بفعل الأثر التراكمي لما سبق. فكل من

القادة يجمع القوات بدافع من المصلحة الشخصية وربما يكون ذلك تحسبا لانهايار الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحضيرا لما قد يكون له في المستقبل من دور في مرحلة ما بعد الانهيار.

المعارضة المسلحة

٢١ - تتألف المعارضة المسلحة للحكومة الاتحادية الانتقالية والوجود الإثيوبي في الصومال المتمثل في قوة الدفاع الوطني الإثيوبية من ثلاث جماعات مختلفة على الأقل هي: حركة الشباب، و "المقاومة"، واتحاد المحاكم الإسلامية. ويوجد بين تلك الجماعات الثلاث عدو مشترك ألا وهو الحكومة الاتحادية الانتقالية وتجمعها المطالبة بانسحاب القوات الإثيوبية. كما أنها تتقاسم المقاتلين وتنظم عمليات قتالية مشتركة وتتبادل الأسلحة غير أن التفاوت فيما بينها يكمن في قوة كل منها والغاية النهائية التي تنشدها. فمقاتلو "المقاومة" واتحاد المحاكم الإسلامية لهم برنامج عمل يغلب عليه الطابع القومي والاهتمام بالشؤون الداخلية، وهم يحظون بتأييد واسع النطاق نسبيا من جانب السكان.

٢٢ - أما حركة الشباب، فلديها وفقا لما جاء على لسان أعضائها برنامج عمل يتسم بالطابع الدولي، وهي ترغب في توسيع نطاق وجودها وسيطرتها بما يتجاوز أراضي الصومال ويشمل أوغادين واليمن ثم المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف. وحركة الشباب هيكل للقيادة والسيطرة وهي تدير العديد من المعسكرات والبرامج التدريبية داخل الصومال وخارجه وتتلقى الدعم من دول في شكل أسلحة وتدريب (انظر الفرع المتعلق بإريتريا) ومن أعداد كبيرة من المقاتلين الجهاديين المتمرسين الذين يتبادلون مع الحركة من قارات عدة خبراتهم في حركات التمرد (انظر الفرع الثاني - و). وقد لاحظ الفريق في فترة ولايته الحالية، من خلال معلومات حصل عليها من مصادر ذات معرفة مباشرة ومن تقارير الأمم المتحدة ووسائل الإعلام، ما حققته حركة الشباب من نجاحات عسكرية نتيجة لتوافر هذا الدعم الأجنبي.

٢٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عُين أبو الزبير قائدا أعلى جديدا لحركة الشباب. ويقع أقوى وجود للحركة في منطقة جلجادود في وسط الصومال بقيادة عدن حاشي "آيرو"، ويسيطر الشيخ حسن تركي على الجنوب فيما يتولى مختار روبرو أبو منصور قيادة العمليات في منطقتي هيران وباكول. وتوسع الحركة باطراد نطاق سيطرتها على الأراضي الصومالية. وقد قامت القوات العسكرية الإثيوبية، إثر تزايد خسائرها، بإرسال تعزيزات إلى الصومال وأعدت تنظيم قواتها وأخلت القواعد الأصغر حجما.

شمال غرب الصومال

٢٤ - في عام ١٩٩٣، أعلنت صومالييلاند أو منطقة شمال غرب الصومال، وهي أكثر مناطق البلد استقراراً، الحكم الذاتي في الإقليم. وهي ليست ضالعة في النزاع الدائر في جنوب الصومال الذي تحكم القتال فيه اعتبارات الولاء العشائري والديني.

٢٥ - بيد أن صومالييلاند تتنازع السيطرة على أراضي شرقي سول وسناج مع منطقة بونتلاندا المجاورة. وقد قام فصيل من عشيرة ظوهول باهنتي موال لصومالييلاند ويخضع لنفوذ وزير داخلية بونتلاندا الذي أُقيل في السابق، بانتزاع زمام السيطرة على بلدة لاس عانود من أيدي الفصيل الموالي لبونتلاندا، واستقدم تعزيزات من جيش صومالييلاند. وبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تبادل لإطلاق النار بين قوات بونتلاندا وصومالييلاند في المنطقة المحيطة بالبلدة. وأفادت مصادر الأمم المتحدة بأن قوات صومالييلاند كانت قد بسطت سيطرتها بالكامل على لاس عانود بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر. ووقعت معركة أخرى كبيرة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر حيث صدّت قوات صومالييلاند هجوماً لقوات بونتلاندا وعززت موقعا دفاعيا أماميا على بعد ٣٥ كيلومترا شرقي البلدة. ورغم سريان شائعات كثيرة تفيد بأن بونتلاندا تقوم بإعادة تسليح وجمع قواتها، فقد كانت المعركة المذكورة آخر المواجهات بين الطرفين بهدف السيطرة على شرقي سول وسناج. واستلزم توطيد صومالييلاند لسيطرتها على هذه المنطقة تجنيد أفراد من ميليشيات العشائر المحلية وتشكيل سلطات مدنية جديدة مُولت من زيادة في الضرائب.

بونتلاندا

٢٦ - تشهد الحالة الأمنية العامة في بونتلاندا تدهورا مطردا منذ بداية فترة الولاية الحالية. فقد منيت بهزيمة كبدها إياها صومالييلاند، واضطرت للتنازل عن إقليمي شرقي سول وسناج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وارتفع معدل الجريمة وحالات الاختطاف والقتل ذات الصلة بالتمرد، لا سيما في مدينة بوساسو. وأصبح اختطاف الأجانب من أجل الحصول على فدية من قبل رجال الميليشيات المسلحة الموالية للعشائر تجارة مربحة. وثمة توتر سياسي متزايد بين حكومة ولاية بونتلاندا والحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن السيطرة على الموارد الطبيعية وتخصيص إيرادات الضرائب.

ثانياً - انتهاكات حظر توريد الأسلحة

ألف - مقدمة

٢٧ - وجد الفريق أن عدداً من الدول ظل في أثناء فترة الولاية الحالية ينتهك الحظر وإنه جرى في الوقت نفسه تغيير بعض طرق الشحن العابر. فإريتريا تقوم حالياً بتوريد الأسلحة على طول حدود جيبوتي (انظر أيضاً رد حكومة إريتريا في المرفق الأول لهذا التقرير). وأجرى الفريق خلال فترة الولاية هذه، تحقيقات محددة بشأن عدد من البلدان الموردة، والطرق المستخدمة، والموانئ المستخدمة على امتداد الساحل الصومالي في دخول الأسلحة.

٢٨ - وطرأت بعض التغيرات الملحوظة على سوق السلاح الصومالية أثناء ولاية الفريق. فسوق بكارا للسلاح التي ورد ذكرها في التقارير السابقة لم يعد لها وجود. وقد نشأت بدلا منه سبع أسواق على الأقل تعمل بشكل أقل وضوحاً وتعتمد بقدر أكبر على جهات اتصال معروفة وعلى معارف شخصية.

٢٩ - ويتمثل التغيير الرئيسي الثاني في ظهور مشاركين غير صوماليين في السوق، في انتهاك واضح للحظر. فقد دخلت كل من القوات الإثيوبية وأعضاء بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ممثلة عبر وسطاء محليين، سوق السلاح الصومالية كجهات بيع للأسلحة والذخيرة.

٣٠ - أما التغيير الثالث، فيتمثل في حضور أكثر نشاطاً بشكل ملحوظ لجنرالات الحرب السابقين الذين أصبحوا الآن على رأس قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية ويعملون كمشتريين وبائعين في سوق السلاح الصومالية ويقوم القادة والضباط من وكالة الأمن الوطني وقوات الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي ببيع الأسلحة التي تحصل عليها قوات الأمن من مخابئ الأسلحة أثناء عملية نزع السلاح، ومن مخزونات الجيش ومن الجنود الذين يُقتلون في المعارك.

٣١ - ولا تزال حركة الشباب تعمل في إطار سوق السلاح الصومالية، ليس فقط في مجال شراء الأسلحة والذخيرة لعملياتها القتالية فحسب، بل إنها تستخدم تلك السوق أيضاً كموئد للإيرادات حيث تبيع فيها أسلحة تجلبها من مخابئها أو من مخزونات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي يتم الاستيلاء عليها أثناء المعارك. وبدأ جنرالات الحرب مرة ثانية في شراء الأسلحة من سوق السلاح الصومالية تحسباً لانقضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية المتوقع في المستقبل القريب.

٣٢ - وفي ظل حالة انعدام الأمن السائدة في الصومال والمنطقة الأوسع، تؤدي سوق السلاح الصومالية أيضا دورا مهما من حيث كونها مصدر شحنات الأسلحة التي ترسل إلى كينيا (انظر الفرع الثاني، واو)

باء - حركة الأسلحة عبر الحدود ووسائل نقلها

مقدمة

٣٣ - تلقى الفريق، في أثناء الولاية الحالية معلومات هامة عن عمليات توريد أسلحة إلى الصومال جرت عبر موانئه البحرية. وترسو الشحنات التي منشؤها اليمن عادة في الموانئ الصومالية الواقعة على امتداد سواحل المحيط الهندي وخليج عدن. وأفادت التقارير الواردة بأن سفناً أبحرت من الإمارات العربية المتحدة جرى تحميلها في البحر بمواد مخطورة. وانطلقت شحنات أخرى من دول أخرى في المنطقة، وخصوصا من اليمن. وتصل الشحنات الواردة من شاطئ شرق أفريقيا عادة إلى الموانئ في جنوب الصومال مثل كسمايو.

٣٤ - وللوجود البحري الدولي المتزايد أثر رادع محدود، وخصوصا في القرن الأفريقي. وتتجلى الصعوبات الرئيسية في عدد منتهكي الجزاءات الذين ينفذون عملياتهم في البحر وفي الصعوبات العملية التي تنطوي عليها عملية اعتراض الشحنات المشبوهة في المياه الدولية ومراقبتها.

٣٥ - وتلقى فريق الرصد، أثناء الولاية الحالية، معلومات عن الطرق الجديدة التي يستخدمها منتهكو الحظر. على سبيل المثال، تتدفق الأسلحة من إريتريا عبر طريق تمتد على طول الحدود الإريترية الجيبوتية عبر المنطقة ٥ (أوغادين) من إثيوبيا إلى الصومال (انظر الفرع الثاني، جيم، إريتريا).

٣٦ - ولوحظ أيضا أثناء الولاية الحالية، أن وسائل النقل التي اعتمد عليها في جلب الأسلحة إلى الصومال وسائل بدائية فغالبا ما كانت العربات التي تجرها الحمير، والجمال والخيول هي وسائل النقل المستخدمة على سبيل المثال، على الحدود بين إريتريا وجيبوتي، ومن كسمايو إلى مناطق داخلية. ونتيجة لذلك، ازدادت صعوبة تعقب شحنات الأسلحة.

الاستيراد عبر صومالييلاند

جهود الحكومة في مجال مراقبة الأسلحة

٣٧ - على الرغم من أن صومالييلاند، مجتمع درج أفراد بصورة تقليدية على حمل السلاح فقد حظر ذلك الآن في الأماكن العامة، وهي تعمل على وضع ضوابط على الملكية الشخصية للأسلحة النارية والاتجار بها، حيث تنظر اللجنة البرلمانية للأمن والدفاع حالياً، في مشروع قانون يتعلق بالأسلحة النارية، وكانت وزارة الداخلية في صومالييلاند قد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً لتسجيل الأسلحة الشخصية وترخيصها، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغ مجموع ما سجل من أسلحة نارية ١١٤ ٧ قطعة سلاح.

٣٨ - و صومالييلاند لا تنقل أو ترسل، حسبما ذكرته سلطاتها، أسلحة إلى جنوب الصومال، وإن كان يجري تهريب الأسلحة على نطاق صغير نظراً لانعدام القدرة على رصد الخط الساحلي المقابل لليمن. وقد أفادت السلطات بأنها ألقت القبض على عدد من مهربي الأسلحة وصادرت ما معهم من شحنات إلا أنها لم تقدم أي تفاصيل. وأشارت أيضاً إلى أن تجارة الأسلحة بشكل عام، بما فيها مسألة حظر توريد الأسلحة إلى الصومال، تخطى بأولوية أقل فيما يتعلق بأمن صومالييلاند مقارنة مع أي هجوم مضاد يحتمل أن تشنه بونتلاند ضد سول الشرقية وسناج، ومسألة الهجرة غير القانونية، وتسليح المتشددين الإسلاميين. ولم تقدم الحكومة معلومات عن أي شحنات أسلحة صودرت عبر الحدود حتى الآن، ولكنها كانت أكثر نجاحاً في الداخل. وصودرت شحنة كبيرة في هرغيسة في آب/أغسطس ٢٠٠٧، حيث عُثر، في منزل يملكه اثيوبيون من أوغادين، على كمية من الأسلحة تتألف من بنادق هجومية من طراز AK 47 و رشاشات آلية من طراز PKM ومقذوفات آر بي جي كافية لتملأ شاحنة صغيرة. ومن المعروف أن في هرغيسة وبرعو سوق سلاح خفية نشطة، يتم توريد الأسلحة إليها عبر قنوات يمنية.

تدفقات الأسلحة

٣٩ - تصل الأسلحة التي تحملها المراكب الشراعية اليمنية بانتظام إلى شاطئ صومالييلاند. وفي غياب إدارة صومالييلاند عن تلك الأماكن، أقام صيادو الأسماك ومشغلو المراكب الشراعية اليمنيون علاقات تجارية قوية مع شيوخ عشيرتي إسحاق وورسنجلي اللتين تسيطران على المناطق الساحلية المحيطة بموانئ حيس وميض ولاس قري. وتشكل تجارة الأسلحة التي تجلبها المراكب الشراعية اليمنية عبر الموانئ الطبيعية النائية جزءاً من التجارة

العامة الأوسع نطاقاً (الوقود، والمواد البلاستيكية، والإسمنت، والمواد الغذائية) بهدف تفادي الرسوم الجمركية. ففي المعتاد، يرّتب عدة تجار سلاح لنقل شحناتهم على المركب الشراعي نفسه، فيقتسمون نفقات النقل، وينتظر كل منهم حصّته في الميناء.

٤٠ - وعلى سبيل المثال، تلقى الفريق معلومات تفيد بأنه في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، رسا زورق صيد من اليمن في ميناء صغير يقع تحت سيطرة عشيرة ورسنجلي، بين لاس قري وميض في شرق سناج، وكان على متنه ١,٥ طن من البنادق الهجومية من طراز AK47 ومن المسدسات. ورّتب لنقل الشحنة، التي أُفرغت في شاحنات صغيرة، تجار أسلحة من صوماليلاند. وشرح رجل أعمال محلي الأمر إلى الفريق أن المراكب الشراعية اليمنية تورّد الأسلحة والوقود للعشائر المحليّة مقابل تمّتعها بحقوق الصيد. وتعد عشائر ورسنجلي التي تسيطر على ميناء لاس قري من الجهات الداعمة الرئيسية لجهة أوغادين للتحرير الوطني، فهي تزود عناصر تلك الجبهة بالأسلحة وتتيح لهم استخدام الطرق على طول حدود بونتلاند، عبر بوكيم، في الأراضي التي تسيطر عليها عشيرة ذولباهني، التي تربطها بها علاقات طيبة.

٤١ - وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن حركة الشباب تعمل على اختراق قوات صوماليلاند المسلّحة، وأن لديها شبكة دعم في منطقة برعو لرعاية المقاتلين الجرحى، وبأن مناصري حركة الشباب في صوماليلاند على صلة بنظرائهم في الجنوب.

٤٢ - وعلم الفريق أيضاً أن صوماليلاند تقيم علاقات وثيقة مع إثيوبيا في مجال النقل والأمن. فممر بربرة الذي افتتح بحضور وفد إثيوبي في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يتيح استخدام ميناء بربرة لنقل الشحنات العابرة براً إلى إثيوبيا. ووفرت إثيوبيا الدعم إلى صوماليلاند في الأمور العسكرية والاستخباراتية، وردت صوماليلاند على ذلك باتخاذ إجراءات ضد عناصر جبهة أوغادين للتحرير الوطني المتمركزة لديها، تشمل تسليم تلك العناصر إلى الجيش الإثيوبي. وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن جيش صوماليلاند حصل على أسلحة ومعدات عسكرية من إثيوبيا، وأن عدة ضباط في جيش صوماليلاند تلقوا تدريباً قتالياً في إثيوبيا، على يد مدربين من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وجيش الولايات المتحدة. ويتوقع الفريق أن يتلقى معلومات من حكومي إثيوبيا والولايات المتحدة بشأن هذا الادعاء (انظر الفرع الثاني، زاي).

٤٣ - ويجري توريد الأسلحة وتوفير التدريب في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) الذي جرى توسيع نطاقه بالقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) ليشمل "التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية" (انظر الفرع الثاني، واو).

٤٤ - وتلقى الفريق أيضاً معلومات تفيد بأن وكالة الأمن الوطني في صومالييلاند تتلقى الدعم في الأمور الاستخباراتية والأمنية من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ففي هذا الإطار تقوم المملكة المتحدة بتسيير رحلات جوية لطائرات عسكرية تهبط في مطار بربرة بدلاً من مطار هرغيسا، بدون إبلاغ اللجنة مسبقاً (انظر الفرع الثاني، جيم والمرفق الثالث).

٤٥ - وتشير المعلومات التي تلقاها الفريق إلى أن كمية كبيرة من الأسلحة التي يجري توريدها إلى صومالييلاند، من اليمن على سبيل المثال، وجهتها جنوب الصومال أو جبهة أوغادين للتحرير الوطني في المنطقة ٥ في إثيوبيا. وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، سُلِّط الضوء بالفعل في تقرير فريق الرصد المؤرخين نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2006/229 و S/2007/436) على أهمية صومالييلاند كنقطة للشحن العابر لمبيعات الأسلحة في سوق بكارا للسلاح. وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن تجار السلاح الذين يتخذون من مقديشو قاعدة لهم يسافرون جواً بانتظام من مطاري K50 وغالكعيو إلى هرغيسا ويسافرون إلى اليمن بواسطة القوارب ليطلبوا شحنات الأسلحة.

٤٦ - وفي حين يخاطر التجار العاملون لحسابهم الخاص باستيراد شحنات الأسلحة العادية من المراكب الشراعية اليمنية التي تفرغ حمولتها على طول شاطئ صومالييلاند، فإن حكومة صومالييلاند تلجأ، عندما يتعلق الأمر بمشتريات أكبر من سوق السلاح الصومالية في مقديشو، تفادياً لاحتتمال أن تعترضها القوة البحرية التابعة للولايات المتحدة في خليج عدن.

٤٧ - وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن تجار السلاح الذين يتخذون من مقديشو قاعدة لهم باعوا ١٠ شحنات من الأسلحة لصومالييلاند وبونتالاند في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد سلكت الشحنات طرقاً اختيرت بعناية، تفادياً للرقابة الإثيوبية في بيضوا وبلدوين.

الاستيراد عبر بونتالاند وبوساسو

٤٨ - أكّد الفريق أيضاً أن عدداً كبيراً من واردات الأسلحة وصل إلى وجهته النهائية في جنوب ووسط الصومال من ساحل بونتالاند وميناء بوساسو. وينتمي العديد من تجار الأسلحة الناشطين في بوساسو إلى عشيرة ورسنجلي أحد فخذ عشيرة دارود، وينحدرون أصلاً من شرق سناج. وهم معروفون بأنهم يوردون السلاح في جميع أنحاء الصومال للعشائر وجرارات الحرب وسوق السلاح الصومالية وجبهة أوغادين للتحرير الوطني. وقد أعلن مفوض الشرطة عبيدي قيديد أن الشحنات التي تصل إلى دوائر الأعمال في مقديشو غالباً

ما تدخل الصومال عبر ميناء بوساسو. ووعده بتقديم دليل على ذلك، الأمر الذي لم يحدث حتى الآن (انظر الفرع السادس، باء).

٤٩ - ويستخدم العديد من رجال الأعمال الضالعين في تجارة الأسلحة ميناء بوساسو بهدف الربح، بدون أن يكون لهم ولاء لأي جهة. وتوقف سلطات بونتالاند عمليات الشحن العابر الخاصة، مثلما حدث في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عندما احتجزت شرطة بونتالاند شاحنة تحمل ١٤٨ قطعة من المتفجرات عند نقطة تفتيش أرمو، الواقعة على مسافة ٩٠ كيلومترا جنوب بوساسو، كانت متجهة إلى مقديشو من الجبال قرب بوساسو. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أُلقي القبض على رجل أعمال عند نقطة تفتيش تابعة للشرطة بين بوساسو وغاروييه بحوزته شحنة من الأسلحة كانت متجهة إلى غالكعيو.

٥٠ - تم إبلاغ الفريق بأنه في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أو نحو ذلك، تلقت مجموعة من رجال الأعمال لم يجر التعرف على هوياتهم شحنة أسلحة واردة من اليمن دخلت الصومال عبر ميناء بوساسو. وواصلت الشحنة طريقها عبر سيل ضير وأفرغت في مركب شرعي في ميناء المعن، وكانت وجهتها النهائية سوق السلاح الصومالية في مقديشو. وتألفت الشحنة من ١٨٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ٤٥ رشاشا آليا من طراز PKM، و ٢٧ مقذوفا آر بي جي ٧/٢، و ٣ مدافع مضادة للطائرات من طراز dhuunshilke، و ١١ مدفعا من طراز zu-badeed، و ١٦ بندقية هجومية من طراز SR-88، و ٩ بنادق من طراز M-16، و ٣٨ مسدسا، و ٢٠٠ قنبلة يدوية، و ١٠٩ قطعة سلاح خفيف مضاد للدبابات من طراز M-72 LAW، و ٩ مدافع هاون، و ٦٠ قطعة من معدات الرؤية الليلية، و ٤٨ صندوق ذخائر متنوعة.

٥١ - ويذكر أن بوساسو كانت تاريخياً قاعدة للجماعات الإسلامية المتشددة مثل الاتحاد واتحاد المحاكم الإسلامية. وتسود روابط قوية بين هذه الجماعات وحركة الشباب التي تقاتل في المناطق الجنوبية من جنوب مدج وجلجادود. وقبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كانت الأسلحة المرسلة من بوساسو إلى غالكعيو تمر عبر لاس عانود. وأدت سيطرة جيش صوماليلاند على المدينة منذ ذلك الحين إلى قطع طريق الإمداد المباشرة هذه.

الواردات عبر منطقتي غلجادود ومدغ للمتمردين

٥٢ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن ميناءي هراردهيري وهوبيو في منطقة مدغ وميناء سيل ضير في منطقة غلجادود تعد مراكز إمداد رئيسية لقواعد حركة الشباب المجاورة في دوساماريب والبور وكذلك في مقديشو. وتؤمن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية الحد

الأدنى من الحماية للموانئ الطبيعية الثلاثة. وأفيد عن وصول الشحنات التالية إلى تلك الأماكن:

سيل ضير

٥٣ - في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ أو نحو ذلك، وصلت، حسبما ذكره مسؤول أمني رفيع المستوى في الحكومة الاتحادية الانتقالية، شحنة تتألف من ١٠ رشاشات آلية من طراز PKM، و ٢٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، وبعض المدافع المضادة للدبابات من طراز B10، و ٣٠ صندوق ذخيرة للبنادق الآلية من طراز AK-47 والرشاشات الآلية من طراز PKM، ونظم هذه العملية رجال أعمال من أبغال دعماً للقوات المتمردة. وصادر الشحنة محمد دهيري عمدة مقديشو وحاكم منطقة بنادير الذي أُخطِر مسبقاً بوصول الشحنة، وانتظر إلى أن نُقلت إلى السيارات ومُوّهت بالأرز والمواد الغذائية الأخرى قبل شن هجوم على القافلة ومصادرتها.

٥٤ - وأفاد المسؤول الأمني نفسه في الحكومة الاتحادية الانتقالية بأنه في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، احتجز محمد دهيري في جوهر شاحنة قادمة من سيل ضير، محملة بـ ٤٠ ٠٠٠ طلقة من طلقات البنادق الهجومية من طراز AK-47 والرشاشات الآلية من طراز PKM، معبأة في ١٣ صندوقاً تقريباً. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أو نحو ذلك، وصل مركبان شراعيان يدعى أهما آتيان من إريتريا، محملين بأسلحة من أجل معسكرات حركة الشباب في دوساماريب؛ وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وصل بعض المتمردین على متن زوارق سريعة.

هوبيو

٥٥ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تقريباً، وصل مركب شراعي يحمل شحنة من البنادق الهجومية من طراز AK-47 ومن الذخائر ومن الرشاشات الآلية من طراز PKM ومن مقذوفات آر بي جي - ٢ ميناء العدي في مقديشو. وقام بتنظيم عملية توريد الأسلحة في اليمن رجل أعمال من هوبيو، ونقلت الشحنة في هوبيو إلى قارين شراعيين أصغر حجماً مرّاً عبر سيل ضير متوجهين إلى مقديشو. واستخدم مقاتلو حركة الشباب تلك الأسلحة في مقاتلة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مركز شرطة هولواداغ.

٥٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وصل مركب شراعي يُدعى أنه جاء من إريتريا وكان محملاً بعدد من الرشاشات الآلية من طراز PKM والبنادق الهجومية من طراز AK-47 وبالذخائر. ثم أُعيد شحن الأسلحة برّاً إلى مركز حركة الشباب الواقع في دوساماريب.

هراردهيري

٥٧ - في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أو نحو ذلك، وصل مركبان شرعيان، يُدعى أنهما قدما من اليمن وإريتريا وكانا محمّلين بأسلحة نُقلت بعد ذلك إلى المتمردين المتمركزين في البور. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وصل بعض المتمردين على متن زورقين سريعين.

جنوب الصومال

٥٨ - بالإضافة إلى كسمايو، يعد بادمادولا وبراهو ميناءين آخرين تصل إليهما شحنات الأسلحة أو يجري التوقف فيهما عند نقل تلك الشحنات، وهما يُستخدمان في توريد الشحنات الآتية من شرق أفريقيا، والموجهة إلى جماعات المتمردين في الصومال. ويبدو أن أقصى جنوب الصومال يعد أيضاً مصدراً لشحنات الأسلحة المتوجهة إلى مقاتلي جبهة أوغادين للتحرير الوطني وجبهة تحرير أورومو في المنطقة ٥ بمنطقة أوغادين في إثيوبيا.

ميناء مقديشو الدولي

٥٩ - ولا يزال الفريق يتلقى معلومات عن شحنات الأسلحة المتوجهة إلى ميناء مقديشو الدولي ويتم إيصالها على الرغم من وجود وحدات الجمارك والأمن والشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٦٠ - ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وصلت إلى ميناء مقديشو سفينة بدأت رحلتها في الإمارات العربية المتحدة، ونقلت على ظهرها أسلحة عن الشاطئ اليمني. وكان تجار السلاح قد أخفوا الذخيرة في براميل تضم علبة تحتوي على مسحوق الحليب، وعدداً من البنادق الهجومية من طراز AK-47 ومن مقذوفات آر بي جي ٧/٢ في خزانات المياه وخزانات نفط سعتها ٢٠ لتراً. وفي حين لا تزال بعض الوقائع مجهولة، أكد الفريق أن قوات الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية اعترضت عملية توريد الشحنة من الميناء. ويُدعى أن أفراد من قوات أمن الميناء حاولوا بيع شحنة الأسلحة التي جرى اعتراضها إلى رجال الأعمال الذين نظموا عملية شحنها. وللتأكد مما إذا كانت تلك المحاولات نجحت أم لا ولتحديد المكان الذي توجد فيه الأسلحة حالياً، اتصل الفريق مراراً بمدير الميناء عبدي جينو بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني وعبر الوسيط ولكن لم يتلق أي رد. (انظر الفرع السادس، ألف). وبالإضافة إلى ذلك، بعث فريق الرصد رسالة إلى الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ يطلب فيها المزيد من المعلومات عن السفينة المذكورة، ولكن لم يتلق حتى حلول موعد تقديم هذا التقرير أي رد.

٦١ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تقريباً، وصلت سفينة أخرى إلى ميناء مقديشو نقل إليها أيضاً من الشاطئ اليمني مواد مشمولة بالخطر. لم تُكتشف أي أسلحة في ذلك الوقت، إلا أنه نما إلى علم الفريق أن الأسلحة وصلت إلى وجهتها النهائية. وقد تم جمع الوثائق المتعلقة بالشحنتين والشركات التي لها دخل بهما وطاقي السفينتين، ويواصل الفريق تحقيقه. وقد التقى أيضاً بممثلين عن الحكومة اليمنية أنكروا هذه الادعاءات.

دمج التحقيقات في تهريب الأسلحة والقرصنة

٦٢ - حُدِّت ثلاثة موانئ رئيسية تتداخل فيها إلى حد كبير أنشطة تهريب الأسلحة وحالات القرصنة. فمن بين السفن التي أبلغت المنظمة البحرية الدولية عن اختطافها في عام ٢٠٠٧ وعددها ١١ سفينة، فإن نصفها تعرّض للقرصنة من داخل منطقة ميناء مقديشو الأوسع نطاقاً. وأطلقت ست من السفن المحتطفة من ميناءي هوييو وهراردهيري، وهما الميناءان الطبيعيان اللذان يستخدمهما منتهكوو الخطر في شحن الأسلحة، وقد أُمنا للمختطفين ملاذاً آمناً للسفن المقرصنة بعيداً عن متناول السلطات.

٦٣ - وفي عشر حالات الاختطاف الإحدى عشرة التي أبلغت المنظمة البحرية الدولية عن وقوعها تم دفع فديات تجاوز مجموعها ٣ ملايين دولار. وحتى بعد خصم المبالغ التي تقاضاها الوسطاء في الخارج وفي الصومال، فإن هذه القيمة تشكل مبلغاً كبيراً من المال وزيادة في القدرة الشرائية في مجتمعات هوييو وهراردهيري.

موانئ منطقي جلعادود ومدج

٦٤ - يشكل ميناء هراردهيري معقلاً لعشيرة سليمان وقاعدة سابقة لأحد أسوأ القراصنة سمعة، وهو محمد عبدي حسن، المعروف أيضاً باسم "أفويني". وقد اعترف "أفويني" علناً بدوره في عمليات الاختطاف، وذلك على سبيل المثال في تصريحات أدلى بها لوكالة الأنباء الفرنسية في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ولقد قاد هذا القرصان، حسبما أفاد به المحققون الدوليون، مجموعة من القراصنة الذين اختطفوا السفينة MV Rozen في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويُدعى أيضاً أنه متورط في مساومات جرت حديثاً بشأن طلب فديات. وتلقى فريق الرصد معلومات موثوق بها من مصادر أمنية تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تشير إلى أفويني بوصفه مورداً سابقاً للأسلحة من إريتريا لجنرال الحرب السابق حسين عيديد، وإلى عمله كمتعهد مشترك مع زوجة عيديد، فاتن حسين.

٦٥ - ومن القادة الآخرين لمجموعات القراصنة الذين يتخذون من هراردهيري قاعدة لهم جنرال حرب يُدعى غاراد محمود محمد. وهو حسبما تفيد به المعلومات التي تلقاها فريق

الرصد من جمهورية كوريا، المسؤول عن اختطاف سفيني الصيد Mavuno I و mavuno II اللتين ترفعان أعلام كوريا الجنوبية. (انظر الفرع السادس، ألف).

٦٦ - وأُفرج عن السفينتين في هراردهيري بعد دفع الفدية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. واعترف غاراد محمود محمد علناً في مقابلة مع إذاعة شبيلي بدوره. وتفيد تقارير صحفية، بأن غاراد كان قد هدد علناً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بقتل الرهائن بعد أن ألقت قوات البحرية التابعة للولايات المتحدة القبض على بعض أعوانه.

٦٧ - ومن حالات القرصنة الحديثة الأخرى التي شهدتها ميناء هراردهيري اختطاف المركب المسمى العقيد وهو مركب شراعي من الإمارات العربية المتحدة، وسفينة الصيد Ching Fong Hwa 168 من مقاطعات تايوان الصينية. واحتُجزت تلك الأخيرة ثم أُفرج عنها من ميناء هراردهيري بعد دفع فدية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٦٨ - ويستدل أيضاً من عملية اختطاف مركب العقيد على وجود علاقة بين ميناءي هراردهيري وهويو، وهو الميناء الآخر الذي يقع إلى حد كبير تحت سيطرة عشيرة سليمان. فقد اختُطف مركب العقيد من هراردهيري إلى هويو حيث بقي إلى أن أُفرج عنه بعد دفع فدية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٦٩ - ومن السفن الأخرى التي اختُطفَتْ وأُخذت إلى ملاذ هويو الآمن سفينة Mariam Queen التي ترفع علم سانت كيتس ونيفس والسفينة الهولندية Danica White. وأُفرج عن السفينتين من ميناء هويو بعد دفع فدية في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٧ على التوالي.

مقديشو

٧٠ - حقق فريق الرصد في خمس حوادث اختطاف وقعت في منطقة ميناء مقديشو الدولي. وفي حادثين، كانت السفينتان اللتان اختُطفتا ترسوآن في ميناء مقديشو الدولي، أما في الحوادث الأخرى فكانت السفن ترسو على مسافة تقل عن ٣٠ ميلاً من الشاطئ:

- اختُطفَت السفينة نعمة الله في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بينما كانت ترسو في الميناء،
- اختُطفَت السفينة Mariam Queen في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ على مسافة اثني عشر ميلاً من شاطئ مقديشو،
- اختُطفَت السفينة العقيد في ٢٤ أيار/مايو على مسافة ٣٠ ميلاً من شاطئ مقديشو،
- اختُطفَت السفينة المرجان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على مسافة سبعة أميال من شاطئ مقديشو،

- اختطفت السفينة Dai Hong Dan في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بينما كانت ترسو في الميناء.

٧١ - وفيما يتعلق بالسفينة Dai Hong Dan، كان المختطفون حراس أمن يعملون تحت قيادة "ديناكس" الذي عينته الحكومة ليوفر الأمن في الميناء. وعقب حادثة الاختطاف، استُبدل حراسه بأفراد من قوة الشرطة الصومالية يعملون تحت قيادة مفوض الشرطة قبيديد.

٧٢ - ونظراً لأن المختطفين اعتمدوا توقيتاً ومواقع وطرق عمل مدروسة، ادعت الأوساط التجارية بأن عمليات الاختطاف المذكورة أعلاه "أعمال داخلية" شاركت فيها فعلاً قوات الأمن في ميناء مقديشو.

القرصنة وانتهاكات حظر توريد الأسلحة

٧٣ - وردت إلى فريق الرصد مرارا ادعاءات بأن الأموال المدفوعة كفدية في عمليات الخطف استخدمت في شراء أسلحة. والواقع أن استخدام هراردهيري وهوييو ومقديشو في توريد الأسلحة وأعمال القرصنة يهيئ فرصاً مواتية للقراصنة ومتهمي حظر توريد الأسلحة.

٧٤ - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى زيادة مستوى تسليح القراصنة في الصومال على نحو مطرد. وقد أفادت معلومات تلقاها فريق الرصد من كل من حكومي الدولتين الكوريتين بأن قراصنة المجموعات الخمس عشرة القوية التي خطفت الناقلة "غولدن نوري" كانوا على متن قوارب سريعة وقوارب صيد صغيرة، وكانوا مسلحين ببنادق هجومية من طراز AK-47، وقاذفات قنابل صاروخية، ورشاشات، ومسدسات، وقنابل يدوية، وذخيرة حية.

٧٥ - وفي مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس أكد القرصان الصومالي عبدي يوسف، الذي كان على متن الناقلة غولدن نوري أثناء عملية الخطف، أنه تم دفع فدية للإفراج عن الناقلة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعقب استعادة الناقلة، ألقت شرطة بونتلاندا القبض على عدد من القراصنة لهم صلة بخطفها. وقد بين الرئيس كادي موسي مرارا في اجتماعات مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة، عقد أحدها في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أن تحقيقات شرطة بونتلاندا كشفت عن أن الخاطفين استخدموا أموال الفدية لشراء الأسلحة، مما يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة.

٧٦ - وسعياً إلى الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الصدد، اتصل فريق الرصد في عدة مناسبات بالبريد الإلكتروني وبالهاتف بوزير الأمن القومي في بونتلاندا، عبد الله سيد

سماتار، ووزير شؤون مصائد الأسماك، أحمد سيد نور. وتكررت الوعود لفريق الرصد بتزويده بالمزيد من المعلومات، إلا أنه لم يتلق حتى تاريخه أي معلومات.

جيم - دور الدول

إريتريا

٧٧ - تناول فريق الرصد باستفاضة في تقاريره السابقة دور حكومة إريتريا في تقديم الدعم لاتحاد المحاكم الإسلامية وحركة الشباب (S/2005/625 الفقرات ٣٦ إلى ٤١؛ و S/2006/229 الفقرات ١٥ إلى ٢١؛ و S/2006/913 الفقرات ١٥ إلى ٥٥؛ و S/2007/436 الفقرات ١١ إلى ٢٢). وتلقى فريق الرصد خلال فترة ولايته الحالية معلومات تفيد بأن حكومة إريتريا ما زالت تدعم الجماعات المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية حيث توفر الأسلحة والتدريب العسكري لمقاتلي حركة الشباب وتزود أحد جنرالات الحرب بالأسلحة، وذلك على النحو التالي.

توفير الأسلحة لحركة الشباب

٧٨ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن شحنة من الأسلحة مصدرها إريتريا وصلت إلى مقديشو في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أو قرابة هذا التاريخ. وكانت هذه الشحنة قد نقلت برا عبر الحدود الإريترية - الجيبوتية إلى المنطقة ٥ في إثيوبيا، وعبرت الحدود الصومالية بالقرب من بيليت وين، بمنطقة هيران، قبل أن تصل إلى مقديشو عبر بويلو بورتو بمنطقة هيران.

٧٩ - وتم دس شحنة الأسلحة في شحنة بطاطس وأجولة بن، وقد تألفت مما يلي: ١٣ جوال بن يحتوي على مقذوفات آر بي جي؛ و ٩ أجولة بن تحتوي على قنابل يدوية؛ و ٤ أجولة بن تحتوي على ألغام مضادة للدبابات؛ و ١٢ جوال بن تحتوي على ٣ أنواع مختلفة من أجهزة التفجير؛ وحوالي بن يحتوي على مسدسات؛ و ٢٠ جوال بن تحتوي على قذائف هاون، و ٢٧ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ١٥ رشاشا من طراز PKM، و ٩ صواريخ من طراز RPG-2، و ١٩ مدفع هاون صغير، و ١٤ بندقية هجومية من طراز FAL، و ١٣ قنبلة يدوية من أجل البنادق الهجومية من طراز FAL، و ٤ بنادق من طراز M-16، ومتفجرات.

تدريب مقاتلي حركة الشباب

٨٠ - تلقى فريق الرصد في أواخر عام ٢٠٠٧ معلومات تفيد بأن نحو ١٢٠ مقاتلا من حركة الشباب توجهوا إلى إريتريا للمشاركة في تدريبات عسكرية في قاعدة عسكرية

بالقرب من الحدود الإثيوبية. وأفيد بأن المقاتلين كانوا من الصومال، وأورومو، وزنبار، وجزر القمر، وأفغانستان، وباكستان، وأنهم تلقوا تدريباً على استخدام وتركيب الأسلحة والمتفجرات، وعلى صنع أجهزة متفجرة مبرجعة، وعلى أساليب الاغتيال، وتكتيكات حرب العصابات، والتخطيط التكتيكي، وعمليات القنص، والدفاع عن النفس.

٨١ - وسافر المقاتلون بعد تلقي التدريب الأولي إلى أماكن مختلفة، منها جزيرة تقع قبالة ساحل مصوع في إريتريا، لتلقي تدريب عملي على استخدام المتفجرات وسائر الأسلحة. وعقب الانتهاء من التدريب، تجمع المقاتلون في عصب بإريتريا، توطئة لنقلهم إلى الصومال.

٨٢ - وانقسم فريق المقاتلين، في عصب، إلى مجموعات، واستخدمت كل مجموعة طرقاً ووسائل نقل مختلفة للوصول إلى الصومال. فانتقلت إحدى المجموعات برا على طريق موازية للحدود الإريترية والجيبوتية إلى المنطقة ٥ في إثيوبيا، ثم دخلت الصومال. وعبرت مجموعة أخرى إلى صوماليلاند بالصومال بواسطة مركب شرعي، ثم انتقلت برا إلى مقديشو. ونقلت مجموعة أخرى بواسطة مركب شرعي إلى بوساسو بالصومال، حيث سافر بعض أعضائها برا إلى مقديشو في حين بقي الآخرون في بوساسو للتدريب لهجمات على سلطات بونتلاند المحلية والحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية. وأخيراً نقل بقية أفراد الميليشيا جواً إلى منطقة جلعادود بالصومال. وقد شارك المقاتلون الذين وصلوا إلى مقديشو في ١٦ و ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في الهجمات التي شنت على القوات العسكرية الإثيوبية والقوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

تزويد جنرال الحرب بري هيرالي بالأسلحة

٨٣ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن جنرال الحرب، بري هيرالي، الذي يعمل في منطقتي جيدو وجوبا بالصومال، والذي أقام تحالف مصلحة مع حركة الشباب في محاولة للسيطرة على كيسمايو، تلقى شحنة أسلحة من إريتريا في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد نقلت شحنة الأسلحة بواسطة مركب شرعي عبر صوماليلاند إلى كيسمايو بالصومال، لتصل في نهاية المطاف إلى باردير بمنطقة جيدو. وكانت شحنة الأسلحة تتكون من كمية كبيرة من الذخائر المتنوعة، ونحو ١٨٠ بندقية من طراز AK-47، ونحو ٤٥ مدفع رشاش من طراز PKM، ومقذوفات آر بي جي ٧/٢ ومدافع هاون، ومدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز Zu-23، ومدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK، ومدافع مضادة للطائرات من طراز B-10.

٨٤ - وبعث فريق الرصد إلى حكومة إريتريا رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، طالباً فيها المزيد من التفاصيل بشأن المعلومات الآتية الذكر. وفي رد مؤرخ ٢٠ آذار/مارس

٢٠٠٨، أبلغت حكومة إريتريا فريق الرصد، تعقبيا على المعلومات الواردة في هذا التقرير على وجه التحديد، "بأنها لم تزود حركة الشباب بأي أسلحة، وأنه لم تُرسل من إريتريا أية شحنات أسلحة لحركة الشباب"، وأنها "لم توفر التدريب العسكري لمقاتلي حركة الشباب" وأن "التهام محض افتراء". وصرحت حكومة إريتريا كذلك بأنها "لم توفر أي أسلحة لبري هيرالي، الذي كان حتى وقت قريب وزير الدفاع في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال" (انظر المرفق الأول).

إثيوبيا

٨٥ - حسب ما ورد في التقرير السابق (S/2007/436، الفقرتان ٢٨ و ٢٩)، لا يزال فريق الرصد يعتبر وجود جنود قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في الصومال انتهاكا للحظر الذي يشمل وجود تلك القوات وتوريد الأسلحة والعتاد لاستعمالها الخاص، وللحكومة الاتحادية الانتقالية والعشائر، والقيام برحلات جوية عسكرية إلى الصومال، وتوفير التدريب دون إخطار لجنة الجزاءات وفقا للفقرتين ١١-ب و ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧). وقد سبق أن وثق فريق الرصد انتهاكات مماثلة للحظر في تقريره المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/913، الفقرات ٥٧ إلى ٦٥ و ٧٨ إلى ٨١). فضلا عن ذلك، يساور فريق الرصد بعض القلق إزاء مستوى التعاون الذي تلقاه من إثيوبيا (انظر الفرع السادس - ألف).

وجود القوات العسكرية الإثيوبية

٨٦ - ثمة تفاوت كبير في تقديرات الأوساط الدبلوماسية والمراقبين العسكريين لعدد أفراد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، الذي يتراوح حسب تلك التقديرات بين ٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ فرد. وقد بعث فريق الرصد إلى حكومة إثيوبيا رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، طلب فيها مزيدا من البيانات المتعلقة بنطاق انتشار قواتها في الصومال. ولم يرد منها أي رد حتى حلول موعد تقديم هذا التقرير.

٨٧ - وتركز الأنشطة الرئيسية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية على دعم مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقمع أنشطة المتمردين والقضاء عليها. ولئن كانت العمليات العسكرية تنفذ بالاشتراك مع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن قوات الدفاع الوطني الإثيوبية تقوم بصورة مستقلة بجمع معلومات استخباراتية وتنفيذ عمليات متصلة بالأمن. كما أنها تتولى قيادة العمليات المشتركة.

٨٨ - وحتى أواخر عام ٢٠٠٧، كان أفراد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية يتمركزون بصورة رئيسية في مقديشو؛ ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جرى تسليم معظم المواقع في مقديشو إلى قوات الأمن المدربة حديثا التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. ومع ذلك، لا يزال للقوات الإثيوبية وجود مكثف في مقديشو وبيضا وبيليت وين.

الرحلات الجوية العسكرية الإثيوبية

٨٩ - بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نظمت القوات الجوية الإثيوبية ٢٥ رحلة جوية عسكرية إلى الصومال، مما يمثل انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة، وقد قدمت تفاصيل هذه الرحلات منظمة الطيران المدني الدولي (انظر المرفق الثاني).

توزيع الأسلحة على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية

٩٠ - تلقى فريق الرصد مرارا معلومات تفيد بأن قادة الجيش الوطني الصومالي تلقوا أسلحة، ولا سيما ذخائر، من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية. وقد أفاد أحد كبار المسؤولين الأمنيين في الحكومة الاتحادية الانتقالية، بأنه في آذار/مارس ٢٠٠٧ قام قادة وحدات المشاة التابعة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في مقديشو بتسليم قيادة الجيش الوطني الصومالي، ما يتراوح بين ١٠.٠٠٠ و ٢٠.٠٠٠ رصاصة.

توزيع الأسلحة على العشائر

٩١ - يزود القادة الإثيوبيون على طول الحدود الصومالية - الإثيوبية العشائر الصومالية "الصدقية" بالذخائر وفق استراتيجية ذات شقين: استخدام العشائر "كمصد" أمام نشاط المتمردين الصوماليين، واحتواء أنشطة التمرد التي تقوم بها جبهة أوغادين للتحرير الوطني ضد الحكومة الإثيوبية انطلاقا من منطقة أوغادين الحدودية.

٩٢ - وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن الذخائر تسلم إلى أعضاء عشيرة مجرتين/رير بيديهان، بين بورتينلي وجولدوجوس في منطقة مدج، وإلى أعضاء العشيرة الفرعية التي ينتمي إليها الرئيس يوسف محمود في جالكايو. وفي منطقة الجلجادود، يُجرى تزويد أفراد عشيرة غير المقيمة قرب دوساماريب بالذخائر.

٩٣ - ويقيم قادة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية علاقات صداقة مع العشائر المقيمة على الحدود، المعارضة لجبهة أوغادين للتحرير الوطني الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية، من أجل كفالة أمن طرق الإمدادات الإثيوبية إلى الصومال. فالطريق الرئيسية

المستخدمة لنقل الإمدادات اللوجستية والعسكرية الإثيوبية إلى بيضوا ومقديشو تقطع الحدود في دولو. كما يتلقى أفراد عشيرة ماريهان ذخائر مقابل توفيرهم للحماية على طول الطريق إلى بيضوا.

٩٤ - وتتلقى عشيرة هدرمار وهي أحد فحوز عشيرة الرحانوين الذخائر مقابل حماية حدود مدينة بيد، التي تنقل عبرها الإمدادات على طول الطريقين إلى حدر ولوق. وبيليت كساو هي نقطة الدخول إلى طريق العبور الجنوبية إلى الصومال، عن طريق بولي إلى كيسمايو.

توريد الأسلحة إلى صوماليلاند

٩٥ - زودت الحكومة الإثيوبية قوات دفاع صوماليلاند بالأسلحة والذخائر والعتاد الميداني. وإضافة إلى ذلك، تلقى أعضاء عشيرة إسحاق الصوماليلندية بالقرب من بوهدول ذخائر وأسلحة.

تدريب قوات الأمن الصومالية

٩٦ - تلقى فريق الرصد أيضا معلومات عن التدريب الذي يقدمه الإثيوبيون إلى قوات الأمن الصومالية (انظر الفرع ثانيا - واو للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٩٧ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، هبطت في بربره في صوماليلاند بالصومال، دون إخطار اللجنة مسبقا، طائرة عسكرية من طراز C-130، تستخدم إشارة التخاطب رقم RRR5308، وتحمل رقم التسجيل XV308، تقوم بتشغيلها القوات الجوية الملكية للمملكة المتحدة.

٩٨ - وبعث فريق الرصد رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى حكومة المملكة المتحدة، طالبا تقديم معلومات وتفاصيل بشأن الرحلة الجوية المذكورة أعلاه. وفي رد مؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أكدت حكومة المملكة المتحدة الرحلة الجوية، واستطردت قائلة "إن موظفي المملكة المتحدة الدبلوماسيين في أديس أبابا يقيمون اتصالات روتينية مع سلطات صوماليلاند، وإن تلك الرحلة جزء من تلك الاتصالات". وفيما يتعلق بطلب فريق الرصد معلومات عن الشحنة، أجابت الحكومة بأنه "بالنظر إلى أن أفراد الطاقم غير مطالبين بتسليم فاتورة الشحن الجوي إلى موظفي الجمارك في بربره، فقد احتفظوا بها، ثم أُلغيت لدى العودة إلى المملكة المتحدة جريا على الممارسة المتبعة". وأخيرا، أبلغت

حكومة المملكة المتحدة في ردها فريق الرصد بأنه يتوقع إجراء المزيد من الرحلات الجوية (انظر المرفق الثالث).

الولايات المتحدة الأمريكية

٩٩ - في حوالي الساعة ٣/١٥ من صباح ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، أطلقت القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة صواريخ على أهداف في قرية دوبله في جنوب شرق الصومال. وأكد ذلك أحد الناطقين باسم حكومة الولايات المتحدة. ويرى فريق الرصد أن إيصال أية أسلحة إلى الصومال يعتبر انتهاكا للحظر، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها. وبالإضافة إلى ذلك تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن المدربين العسكريين الأمريكيين وفروا تدريبا عسكريا مكثفا وشاملا للضباط العسكريين في صوماليلاند. ولم يجر إخطار فريق الرصد بأنه قد تم تقديم طلب استثناء لأغراض التدريب إلى اللجنة وفقا للفقرتين ١١-ب و ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

١٠٠ - وبعث فريق الرصد رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى حكومة الولايات المتحدة، يطلب فيها معلومات إضافية. لكنه لم يتلق أي رد منها حتى حلول موعد تقديم هذا التقرير.

اليمن

١٠١ - تلقى فريق الرصد مرارا معلومات مفصلة عن استيراد أسلحة من أسواق السلاح اليمنية وعن تزويد الصومال بأسلحة من مخزونات الحكومة اليمنية (انظر الفرع الثالث). وزار فريق الرصد اليمن واجتمع مع ممثلين للحكومة في ٩ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وخلال الاجتماع الذي عقد في صنعاء أنكر المسؤولون الحكوميون صحة تلك المعلومات، لكنهم ذكروا أن خفر السواحل اليمنية صادروا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أسلحة على الشاطئ بين صليف والخوبة، كان يُنتظر تحميلها في سفينة لتصديرها إلى الصومال. ووفقا لمصادر الحكومة اليمنية، كانت الشحنة تتألف من ١٤٨ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ١٤٦ بندقية هجومية من طراز G3، و ١٤٨ مسدسا، و ٧٨٠ طلقة ذخيرة، و ٦٤ منظارا اشتراها المصدرون في اليمن محليا.

١٠٢ - وأثبتت الحكومة لفريق الرصد أنها ضبطت عددا كبيرا من المواد المهربة بطريقة غير مشروعة (وقود الديزل والماريجوانا) إلى الصومال، وأوقفت كذلك عددا كبيرا من اللاجئين. ولكنها صرحت أن عملية ضبط المواد المحظورة الآتية الذكر هي العملية الوحيدة التي سجلت في العام الماضي.

دال - تتبع الأسلحة والذخائر

١٠٣ - في محاولة لتحديد مصدر الأسلحة والذخائر المنقولة إلى الصومال، انصب تركيز فريق الرصد بصورة خاصة خلال فترة ولايته الحالية على الحصول على الأرقام المسلسلة للأسلحة التي عثر عليها في الصومال.

١٠٤ - ونجح فريق الرصد في الحصول على الرقمين المسلسلين لاثنتين من قذائف سطح - جو من طراز SA-7/SA-18 وعلى الرقم المسلسل لقذيفة مضادة للدبابات من طراز MILAN. وبعث فريق الرصد رسالتين إلى الاتحاد الروسي مؤرختين ١٨ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ورسالة إلى فرنسا مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يطلب فيها إلى الحكومتين تقديم المساعدة التقنية في تحديد مصدر تلك القذائف والدول التي بيعت لها القذائف في نهاية المطاف.

١٠٥ - وفي رد مؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، أبلغت حكومة الاتحاد الروسي فريق الرصد بأن الرقم المسلسل المسجل على القذيفة الأولى "لم يوضع في ما كان يسمى آنذاك الاتحاد السوفيتي"، وبأن العلامة الموجودة على القذيفة مختلفة عن العلامة المستخدمة في المصنع الذي ينتج فيه هذا النوع من القذائف. وأشارت حكومة الاتحاد الروسي أيضا إلى أن تراخيص إنتاج هذا النوع من القذائف أصدرت في وقت ما لبلغاريا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، ويوغسلافيا السابقة. وعليه، بعث فريق الرصد رسائل مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى حكومات تلك البلدان، يلتمس فيها المساعدة في تحديد مصدر تلك القذيفة، وهو لا يزال في انتظار الردود.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالقذيفة الثانية، أبلغ الاتحاد الروسي فريق الرصد، في رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، بأنه "استنادا إلى العلامة المشار إليها، فإن القذيفة من طراز 9M39 من المجموعة 03-95، والتي تحمل الرقم 03268، أنتجت في روسيا عام ١٩٩٥". وذكر أيضا أن "تلك القذيفة شحنت إلى إريتريا في العام نفسه عن طريق الشركة الحكومية Rosvoorrushenie". ولكن حكومة الاتحاد الروسي أفادت أيضا في ردها بأنه "بالنظر إلى أن العلامة مطلية على القذيفة، فمن الممكن أن يعاد طلاؤها. ولتحديد مصدر القذيفة بصورة قطعية، يلزم أن يقوم أخصائونا بإجراء معاينة بصرية للقذيفة للتأكد من أن العلامة التي تحملها لم توضع عليها بطريقة مختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يتيح تحديد رقمها الحقيقي" (انظر المرفق الرابع).

١٠٧ - وفيما يتعلق بالقذيفة المضادة للدبابات من طراز MILAN، أبلغت حكومة فرنسا فريق الرصد، خلال اجتماعها مع أعضائه في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، بأن القذائف أنتجت في عام ١٩٧٨ وأن التحريات الأولية كشفت أنها كانت قد بيعت لبلد في الخليج، ولكن الأمر يستلزم مزيداً من التحري للتأكد من اسم ذلك البلد. و ينتظر فريق الرصد النتائج النهائية للتحريات.

هاء - أسواق السلاح الصومالية: تجزؤها، وصلاتها عبر الحدود الوطنية، والفرص التجارية التي تتيحها

مقدمة

١٠٨ - سيقدم فريق الرصد في هذا الفرع مزيداً من التفاصيل عن صفقات الأسلحة خلال فترة ولايته الحالية، يُستدل منها على أن النزاع هياً فرصاً تجارية لمختلف الأطراف التي يتسنى لها الوصول إلى مخزونات الأسلحة والذخائر. وفي هذا الصدد، جمع فريق الرصد معلومات محددة (انظر المرفق الخامس) عن عمليات الشراء والبيع التي أجرتها الحكومة الاتحادية الانتقالية (الشرطة والقوات العسكرية)، وقوة الدفاع الوطني الإثيوبية، وحركة الشباب، وجنرالات الحرب، والعشائر، والوحدة الأوغندية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد جمع فريق الرصد المعلومات ميدانياً، وأكدها مراقبون يتولون مناصب بالغة الأهمية في المنطقة.

١٠٩ - ثمة عدة أسباب لازدهار صفقات الأسلحة في أسواق السلاح الصومالية. فبالنظر إلى انعدام الأمن في الصومال، وتوقع انهيار الحكومة الاتحادية الانتقالية في المستقبل القريب، يقوم رجال الأعمال وجنرالات الحرب والعشائر بشراء الأسلحة توطئة لإعادة بناء معقلهم السابقة. وللأسباب نفسها، وللمكاسب النقدية، تقوم الجهات التي تملك مخزونات من الأسلحة (قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، والقوات العسكرية الإثيوبية، والوحدة الأوغندية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) ببيع كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى تجار الأسلحة الناشطين في أسواق السلاح الصومالية، مما يتسبب في تفاقم الوضع الأمني وبنال بقدر أكبر من قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الصمود.

١١٠ - وفي حين أن الصفقات التي تجري في أسواق السلاح الصومالية لا تشكل في حد ذاتها انتهاكاً للحظر، فإنها جاءت نتيجة لسلسلة الإمداد التي تربط بين منتهكي حظر الأسلحة، أي بين البائعين والمشتريين على السواء. وتمثل حالة القوات الإثيوبية التي تباع ما تجلبه من الأسلحة إلى الصومال أبرز الأمثلة المباشرة التي لاحظها فريق الرصد على انتهاك

الخطر. ويمثل القادة الإثيوبيون حلقة أخرى من سلسلة التوريد، من خلال قيامهم بتزويد الحكومة الاتحادية الانتقالية بالأسلحة والذخائر، التي ينتهي المطاف ببعضها في أسواق الأسلحة الصومالية. وكما هو مبين في الفرع ثانياً - باء من هذا التقرير، فإن دوائر الأعمال هي المسؤولة عن جلب الأسلحة إلى الصومال في انتهاك الخطر لغرض محدد ألا وهو بيعها في أسواق الأسلحة الصومالية. وتزداد سلسلة الإمداد تعقيداً بمشاركة حركة الشباب وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبوصول الأسلحة التي تنهب من مخزونات و/أو مخابئ الأسلحة إلى أسواق السلاح الصومالية.

١١١ - وإضافة إلى ما سبق، يرى فريق الرصد أن مشتري وبائعي الأسلحة في أسواق السلاح الصومالية يشكلون تهديداً للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، و/أو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن أفعالهم تقوض الاستقرار في الصومال وفي المنطقة، (انظر الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧)).

١١٢ - ويقدر الأشخاص المرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأسواق السلاح الصومالية أن الأعمال التجارية آخذة في الازدهار بصورة لم يسبق لها مثيل، وأن عدد ما يبرم حالياً من صفقات في أسواق السلاح الصومالية يفوق ما كان عليه منذ أكثر من سنة بثلاث إلى أربع مرات.

التجزؤ

١١٣ - تناول فريق الرصد بالوصف المستفيض في تقاريره السابقة الأنشطة الجارية في سوق السلاح في بكارا، والدور المركزي لتلك السوق في إمداد الفصائل المسلحة بالأسلحة والذخائر. ولاحظ فريق الرصد خلال فترة ولايته الحالية تغيرات كبيرة في نشاط سوق السلاح في بكارا: فلم تعد الأسلحة تعرض أو تخزن في السوق بمجد ذاتها، بل أصبح تجار الأسلحة يكتفون بإيفاد ممثلين لهم إلى تلك السوق. ومع تقلص الدور المركزي لسوق بكارا، نشأت أسواق أخرى للسلاح في الصومال. ونتيجة لانعدام الأمن وزيادة الطلب على الأسلحة والذخائر، في الصومال وفي المنطقة، تجزأ سوق بكارا إلى سبع أسواق سلاح معروفة، ألا وهي أسواق بكارا وكاران وحوريوا وميدينا وبعاد وعرجنتين، وتقع جميعها في مقديشو وإلاشا بالقرب من مدينة أفجوي في منطقة شبيلي السفلى.

١١٤ - ويعزى هذا التجزؤ إلى عدة عوامل: أولها أن تجار سوق بكارا هجروها سعياً وراء الأمن السائد في مناطق مقديشو التي تسيطر عليها عشائرتهم (عشائرتهم الفرعية). وثانيها أن الحاجة إلى إجراء صفقات مستترة أجبرت تجار الأسلحة، مثل حركة الشباب التي تفضل سوق السلاح القائمة في سوق بعاد، على فتح أسواق جديدة للسلاح في الصومال في أماكن جديدة غير خاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المسلحة الإثيوبية.

١١٥ - وعلى الرغم مما تقدم، فإن أسواق السلاح المتنوعة تلك لا تعمل بصورة مستقلة. فتجار الأسلحة العاملون في مختلف الأسواق في الصومال مثلاً يتعاونون في بعض الحالات لتلبية طلبات الشراء الكبيرة أو يتقاسمون المخزونات التي يشترونها. وعلاوة على ذلك، يعمل بعض أكبر تجار الأسلحة في آن واحد انطلاقاً من مختلف الأسواق. ويشار أخيراً إلى إنشاء فرع لسوق السلاح القائمة في ميدينا، وذلك في إلاشا بالقرب من أفجوي بسبب قرب هذا الموقع من مشتري الأسلحة.

١١٦ - وبالنظر إلى انعدام الأمن في الصومال، وخصوصاً في مقديشو، يعمل تجار الأسلحة في الخفاء ولا يتعاملون إلا مع المشترين والوسطاء المحتملين المعروفين، ويجرون مفاوضاتهم في المنازل الخاصة. وعندما يتفق البائع والمشتري على نوع السلاح وثمانه، يجلب التاجر الأسلحة المطلوبة إلى مكان بعيد عن مرفق التخزين، حيث يمكن للمشتري فحصها قبل تسديد ثمنها. ويعمل تجار الأسلحة تحت حماية شخصيات مهمة في الحكومة الاتحادية الانتقالية، مثل القادة العسكريين أو قادة الشرطة المنتمين إلى العشيرة نفسها. فإذا أوقفت شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية شحنة أسلحة، يتدخل أحد مسؤوليها لكفالة الإفراج عن تلك الشحنة.

تطور الأسعار في أسواق السلاح الصومالية

١١٧ - سجل فريق الرصد خلال فترة ولايته تطور أسعار الأسلحة والذخائر في أسواق السلاح الصومالية (انظر المرفق السادس) باعتباره مؤشراً للوضع الأمني في الصومال، وأنواع الأسلحة التي يكون عليها طلب وطبيعة الأعمال القتالية (حرب عصابات أو حرب تقليدية) التي تجري في أماكن مختلفة في الصومال. ولاحظ فريق الرصد ارتفاع معدل الطلب والشراء في وسط وجنوب الصومال، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسلحة والذخائر التي تستخدم في تكتيكات حرب العصابات، مثل البنادق الهجومية من طراز AK-47 المزودة بمسند قابل للطي، والمسدسات، والقنابل اليدوية، والصواريخ من طراز RPG-7/2. ومن ناحية أخرى، لوحظ أن الطلب على الأسلحة الثقيلة والمدافع المضادة للطائرات يقل في وسط وجنوب الصومال في حين يرتفع في صومالييلاند وبونتلاندا، حيث تستخدم الأساليب التقليدية في القتال من أجل السيطرة على لاس عانود.

١١٨ - ومن المفروض بطبيعة الحال أن تشهد أسعار الأسلحة والذخائر ارتفاعاً في الفترات التي يحدث فيها القتال. إلا أنه في ظل الظروف الحالية حيث تقوم القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لإثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية ببيع الأسلحة بدأت الأسعار تنخفض.

النزاع والفرص التجارية

١١٩ - بالنظر إلى الطلب الشديد على الأسلحة والذخائر وإلى تواطؤ القادة العسكريين للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات العسكرية الإثيوبية مع تجار الأسلحة، ظهرت خلال فترة الولاية الحالية مصادر توريد جديدة لأسواق السلاح الصومالية.

١٢٠ - ووفقا لتجار الأسلحة العاملين في تلك الأسواق، يعد القادة الإثيوبيون وقادة الحكومة الاتحادية الانتقالية من أكبر موردي الذخائر. ويقدر الأشخاص المنخرطون عن كتب في صفقات الأسلحة أن نحو ٨٠ في المائة من إمدادات الذخائر التي تبلغ أسواق السلاح الصومالية تأتي من مخزونات الحكومة الاتحادية الانتقالية والمخزونات الإثيوبية. كما أن حركة الشباب تُورد لأسواق السلاح الصومالية من مخابئها الخاصة أو من المخزونات التي تستولي عليها أثناء القتال مع قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد تلقى فريق الرصد معلومات عن الصفقات التالية:

الصفقات التي أبرمها المسؤولون في الحكومة الاتحادية الانتقالية

١٢١ - يتجلى تفكك قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في مشترياتها ومبيعاتها في أسواق السلاح الصومالية. ويشارك مسؤولون من وكالة الأمن الوطنية وقوى الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي في صفقات في واحد أو أكثر من الأسواق السبع. وفي حالة محددة، باع كل من محمد دهيري وقيديد لأسواق السلاح الصومالية أسلحة تم العثور عليها في مخابئ حركة الشباب التي أعادت شراء أسلحتها.

مخابئ الأسلحة

١٢٢ - عند دخول القوات المسلحة الإثيوبية إلى الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قامت حركة الشباب بإخفاء كميات كبيرة من مخزوناتهما من الأسلحة والذخيرة في مخابئ (انظر S/2007/436، الفقرات ٢٧ و ٤٥-٤٧). ومنذ ذلك الحين لم تكتشف الحكومة الاتحادية الانتقالية أو العسكريون الإثيوبيون أو القوة الأوغندية من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال إلا بعضا من تلك المخابئ. وقد جرى تسليم بعضا مما عثر عليه من أسلحة إلى بعثة المراقبين العسكريين، لكن مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية احتفظوا بغالبيتها، كما فعل محمد دهيري، حاكم منطقة بنادير وعمدة مقديشو، وعبيد قيديد، مفوض شرطة مقديشو. فمثلا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، باع محمد دهيري في السوق الصومالية للسلاح ٨ بنادق هجومية من طراز AK-47

وبندقيتين معطوبتين من نفس الطراز، و ٩ بنادق FAL و ٨ رشاشات آلية من طراز PMK، و ١٦ صندوق من الذخائر المختلفة و ٢٠ قنبلة يدوية.

١٢٣ - كما أن العسكريين في الحكومة الاتحادية الانتقالية ضالعين في بيع أسلحة أتت من مخابئ الأسلحة. فمثلاً، في مساء ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قام تاجر أسلحة بدور الوسيط بين حركة الشباب وقادة عسكريين في الحكومة الاتحادية الانتقالية عرضوا بيع حمولة شاحنة من الأسلحة والذخائر عثرت عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية في مخابئ أسلحة حركة الشباب. وفي نهاية المطاف، قام ممثلًا حركة الشباب بشراء الأسلحة، وهما بشير ياري وعبد الرزاق فرح عبدي الذي يعتقد بأنه يحمل جواز سفر هولندي.

المخزونات

١٢٤ - يتولى قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية، إمداد تجار أسلحة موثوقين بمخزوناتهم من الذخيرة، من خلال وسطاء موثوقين يعملون لحسابهم مقابل عمولة. وهم يخفون عمليات البيع بإخطار المقر بأنهم قد استنفذوا ما لديهم من ذخيرة في معاركهم مع حركة الشباب. وحركة الشباب هي أكبر مشتر للذخيرة، وتستخدمها بدورها ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٢٥ - وقد أفيد بأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية يبيعون إلى أسواق السلاح ٦ من كل ١٠ صناديق ذخيرة موجودة تحت تصرفهم وأن الصفقات تتم أحياناً في غضون ساعة واحدة بعد انتهاء المعركة. وقد تلقى الفريق المعلومات المحددة التالية فيما يتعلق بصفقة شارك فيها قادة عسكريون من الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٢٦ - خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قام القائدان العسكريان صلابد جمعة وسعد دورا، المتمركزان في حريوه، وتوفيق وبركات، ببيع الأسلحة التالية لتجار أسلحة: ٣٨ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٢٤ صندوق ذخيرة، ١٢ رشاشاً آلياً من طراز PKM و ١٨ حزام تلقيم و ١٩ صندوق ذخيرة، و ٤ مقذوفات آر بي جي ٧/٢ و ٤٤ صاروخاً، و ٨ مدافع هاون و ١٨٠ طلقة ذخيرة، و ١٨ صندوق ذخيرة للمدافع من طراز Zu-23، و ١٨ صندوق ذخيرة للمدافع المضادة للطائرات من طراز Dhuunshilke، و ٩ بنادق هجومية من طراز SR-88، وصندوق ذخيرة و ٦ خزانة للطلقات، و ١٢٠ قنبلة يدوية، و ٦ مسدسات و ١٦ صندوق ذخيرة، ومجموعة متنوعة من المتفجرات والمعدات العسكرية الأخرى. وتلقى القائدان العسكريان المذكوران مبلغاً قدره ١٤٠.٠٠٠ دولار أمريكي مقابل تلك الأسلحة التي يقدر ثمنها بحوالي ٣٠٠.٠٠٠ دولار.

١٢٧ - وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، باع ضباط عسكريون من الحكومة الاتحادية الانتقالية الأسلحة التالية في سوق أرجانتين للسلاح: ١٦ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٢ صندوق ذخيرة، و ٤ رشاشات آلية من طراز PKM و ٦ صناديق ذخيرة، ومقذوفين آربي جي ٧/٢ و ٨ صواريخ، و ٨ مسدسات و ٤ صناديق ذخيرة، و ١١٢ لغما وذخائر متنوعة.

١٢٨ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، باع اللواء محمد وارسامي "درويش"، قائد وكالة الأمن الوطنية، الأسلحة التالية في سوق أرجانتين للسلاح: ٣٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٤ رشاشات آلية من طراز PKM، و ١٤ مسدسا، ومقذوفين آربي جي ٧ و ١٨٠ قذيفة هاون، و ٤ مدافع هاون صغيرة، و ٨ ألغام أرضية، و ١٢٠ قنبلة يدوية، ومدافع مضادة للدبابات من طراز B-10 و BM، ومدفع من طراز Zu-23 وقرابة ٦٠ صندوق من الذخائر المتنوعة.

١٢٩ - ولا يكفي عسكريو الحكومة الاتحادية الانتقالية ببيع الأسلحة والذخيرة، بل يبيعون أيضا البزات الرسمية التي تشتريها حركة الشباب وتستخدمها عند القيام بعمليات حرب عصابات ضد قوات الحكومة الاتحادية.

١٣٠ - كما يبيع أفراد القوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية أسلحتهم للحصول على المال اللازم للهروب من النزاع. فمثلا، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، باع ٦ عسكريين من قوات الحكومة الاتحادية أسلحتهم الخاصة، وهي ٥ بنادق هجومية من طراز AK-47 ورشاش آلي من طراز PKM لتاجر أسلحة، وحصلوا مقابلها على ٦٠٠٠ دولار أمريكي استخدموها للفرار من الجيش ومغادرة الصومال. وبعد استيلاء حركة الشباب على القاعدة العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية بباليذوغلة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فرّ ١٠٠ فرد من القوات الحكومية قاصدين أسواق أرجانتين وكران ومدينة لبيع أسلحتهم. وتجلى الأثر الفوري لعمليات البيع تلك في انخفاض أسعار الأسلحة في أسواق السلاح الصومالية.

أفراد شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية أو العسكريين الذين يقتلون في المعارك

١٣١ - قام قادة عسكريون وقادة من الشرطة تابعون للحكومة الاتحادية الانتقالية، ورئيس وكالة الأمن الوطنية، ببيع أسلحة وذخائر رفاق لهم سقطوا في المعركة في أسواق السلاح. فمثلا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، باعت عناصر من شرطة الحكومة الاتحادية ٢٣ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٩ رشاشات آلية من طراز PKM و ١٣ حزام تلقيم و ١٨٠ قذيفة هاون وذخائر متنوعة حصلوا عليها من ضباط قتلوا أثناء المعركة.

١٣٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قام رئيس وكالة الأمن الوطنية، ببيع أسلحة جنود قتلوا أثناء المعركة في سوق أرجانتين للأسلحة، وهذه الأسلحة هي: ٢٤ بندقية من طراز AK-47 ما زالت معبأة بالذخيرة، و ٤ مدافع رشاشة من طراز PKM و ٤ أحزمة تلقيم و ٨ صناديق ذخيرة، ومدفعا Dhuunshilke، ومدفع مضاد للطائرات من طراز DshK (دوشكا)، وقاذفة مضادة للدبابات من طراز B-10 و ٢٤ صاروخا، و ٨ مسدسات وقنابل يدوية.

الصفقات التي أبرمتها حركة الشباب

١٣٣ - تستخدم حركة الشباب أسواق السلاح الصومالية في توليد الدخل من بيع الأسلحة وفي شراء الأسلحة أيضا. وتحصل على الأسلحة المباعة من مصدرين: مخزوناتهما الخاصة (المحايي) والأسلحة المسروقة من عسكريين وشرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وخلال الولاية الحالية، تلقى الفريق بلاغات عن هجمات عديدة قامت بها حركة الشباب، لا بغرض السيطرة على نقطة شرطة أو قاعدة عسكرية، بل للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من معدات الحكومة الاتحادية الانتقالية، حسبما تبينه الأمثلة التالية:

١٣٤ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قامت قوات الشباب، يمثلها عبد الرزاق، ببيع شحنة ضخمة من الأسلحة في سوق السلاح، وأتت تلك الأسلحة من مخبأ في منطقة بلدوين، وتم نقلها إلى مدينة بواسطة ثلاث شاحنات عبر أفغوي وبارهاراف (حيث أخفي جزء من الشحنة). وجرت عمليتا تسليم إلى سوق السلاح شملت ٢٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٩ رشاشات آلية من طراز PKM و ٥ مواشير لمدافع من طراز ZU-23، ومقعدي مدفع مضاد للطائرات من طراز Sikawe وثلاثة مدافع مضادة للطائرات من طراز Dhuunshilke، وكمية ضخمة من الذخيرة المتنوعة. واشترى تلك الأسلحة تاجر أسلحة يدعى سعيد مقابل ٤٢ ٠٠٠ دولار أمريكي للأسلحة و ٩ ٠٠٠ دولار أمريكي لمقعدي مدفع Sikawe، وتلقى وسيط مجهول الهوية مبلغ ٢ ٠٠٠ دولار أمريكي.

١٣٥ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قام قائد حركة الشباب المدعو "رامبو" ببيع ١٣ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٤ صناديق من الذخيرة، ومدفعين من طراز Zu-23، ومدفع دوشكا، ومدفع مضاد للدبابات من طراز B-10، و ١٠ بنادق أوتوماتيكية من طراز FAL، و ٤ مسدسات وذخائر متنوعة، وذلك في سوق بعاد للسلاح. ومعظم الأسلحة المباعة هي أسلحة استولت عليها حركة الشباب، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عند اجتياحها قاعدة باليدوغلة العسكرية التابعة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٣٦ - ولا تباع حركة الشباب الأسلحة في أسواق السلاح الصومالية بقصد كسب المال فقط، بل أنها تشتري أيضا السلاح بانتظام من مختلف أسواق السلاح. فمثلا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اشترت حركة الشباب، يمثلها عبد الرزاق، من تاجر/سمسار السلاح الصومالي "غومي" كمية ضخمة من ذخائر متنوعة - ٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ١٥ رشاشا آليا من طراز PKM، و ٧ مقذوفات آر بي جي جي ٧/٢، و ١٤ مسدسا، و ١٦ بندقية أوتوماتيكية من طراز FAL، و ٩ بنادق هجومية من طراز SR-88، و ٩ بنادق من طراز M-16 و ٣ مناظير للقناصة - وأرسلت جميعها إلى منطقة الباي. وأبرمت صفقات مماثلة في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وللحصول على مزيد من المعلومات، (انظر المرفق الخامس).

١٣٧ - وأخيرا، تستعين حركة الشباب بتجار الأسلحة الناشطين في أسواق الأسلحة لشراء مخزوناتهم التي صادرتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

الصفقات التي أبرمتها القوات المسلحة الإثيوبية

١٣٨ - تشكل القوات المسلحة الإثيوبية المراقبة في الصومال، لا سيما في مقديشو، مصدرا جديدا هاما للأسلحة المباعة في أسواق السلاح الصومالية، في انتهاك للحظر. ففي بادئ الأمر تم الاتصال بين القادة الإثيوبيين الضالعين في عمليات البيع وتجار السلاح عن طريق قادة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ممن هم على اتصال منتظم بتجار الأسلحة من خلال العمليات الحربية. ويبيع الضباط الإثيوبيون أسلحة من مخزونات قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية من خلال وسطاء (في سوقي مدينة وكاران غالبا) دون الدخول في اتصال مباشر مع تجار السلاح. وأهم هؤلاء الوسطاء هم قائد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية صلاح جامع، الذي يرد ذكره في هذا التقرير في معرض الحديث عن تنظيم عمليات بيع الأسلحة من مخزونات الحكومة الاتحادية الانتقالية و"غومي" الذي أشير إليه آنفا. ويعمل الوسطاء عادة مقابل عمولة. وقد أفيد بأن العسكريين الإثيوبيين يمسخون أرقام التسجيل المتسلسلة عن صناديق الذخيرة قبل إتمام الصفقة، في محاولة لإخفاء ضلوعهم فيها.

١٣٩ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قام القادة الإثيوبيون الموجودون في هولواداغ، بمقديشو ببيع شحنة من الأسلحة في منطقة هريوا بمقديشو، عن طريق "غومي". ونقلت الأسلحة على متن عربتين رباعيتي الدفع، وكانت تتألف من ٤١ صندوقا من الذخيرة المتنوعة و ٣ مقذوفات آر بي جي جي ٧/٢، و ٤ رشاشات آلية من طراز PKM، و ٦ بنادق هجومية من طراز AK-47 ومسدسان. وتم تغيير وجهة تلك الأسلحة إلى سوق السلاح

الأسلحة في هربوا بعد أن كانت موجهة إلى وحدة عسكرية إثيوبية تقاثل حركة الشباب في مقابر بركات (مقديشو). وقد تلقى الضباط الإثيوبيون الذين نظموا تلك الصفقة مبلغا قدره ٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي. واشترت حركة الشباب تلك الأسلحة فيما بعد عن طريق ممثلها في سوق الأسلحة، عبد الرزاق "غودان".

الصفقات التي أبرمتها القوة الأوغندية في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال

١٤٠ - تتألف المجموعة الجديدة الثانية من البائعين التي برزت خلال ولاية فريق الرصد، من الضباط الأوغنديين من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال الذين يبيعون مخزونات الأسلحة والذخيرة من مخابئ الأسلحة المكتشفة في مقديشو.

١٤١ - وقد استطاع فريق الرصد، من خلال مصادر عديدة، أن يحدد أسلوب العمل الذي ينتهجه الجنود الأوغنديون الضالعون في بيع الأسلحة، على النحو التالي: أقام الجنود شبكة من خلال المترجمين العاملين معهم ولهم اتصالات بتجار السلاح. وعندما يتلقى تاجر السلاح "قائمة طلبات" من أحد الزبائن، يقوم ممثل عن التاجر بالاتصال بأحد أفراد الكتيبة الأوغندية المرابطة في ميناء مقديشو الموثوق بهم حيث تخزن الأسلحة (الآتية من مخابئ أسلحة حركة الشباب). ويتمكن من الدخول إلى الحاويات (ليلا)، ويختار أسلحته ويتحقق من صلاحيته للاستخدام، ثم يدفع ثمنها للضابط الأوغندي (ويتم الدفع دائما قبل التسليم). ثم يقوم ممثل عن الضابط الأوغندي بنقل الأسلحة في شاحنة رباعية الدفع إلى مكان معزول، مثل كسوغا كورونتادا (قرب محطة الكهرباء) أو في الأدغال ويسلمها إلى تاجر الأسلحة المنتظر في ذلك المكان، ومن ثم تنقل الأسلحة على ظهر عربة يجرها حمار تجنباً لتوقيفها من الجنود الأوغنديين غير الأعضاء في الشبكة. وتجد الأسلحة الصغيرة من قبيل البنادق الهجومية AK-47 ومقدوفات آر بي جي ٧/٢ والرشاشات الآلية PKM طريقها إلى حركة الشباب، فيما تجد الأسلحة الثقيلة من قبيل المدافع من طراز ZU-23 و B-10 طريقها إلى السلطات في بونتلاند وصوماليلاند.

١٤٢ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أعطى تاجر سلاح مهم يدعى "هانينيا بادي" "قائمة طلبات" من الأسلحة للوسيط "غومي" تتضمن ٤ مدافع من طراز ZU-23 و ٥ مدافع دوشكا، و ٣ مدافع Dhuunshilke (مدفع ZU-23 بماسورة واحدة، وهو سلاح صومالي تقليدي)، و ١٨ رشاشا آليا من طراز PKM، و ٨ مقدوفات آر بي جي ٧/٢، و ٣٠ بندقية هجومية AK-47، و ٥٠ مسدسا. وطلبت أيضا الذخائر التالية: ٢٥ صندوق ذخيرة للرشاشات الآلية PKM، و ٢٠ صندوق ذخيرة لمدفع الدوشكا، و ٤٠ صندوقا لمدفع

Dhuunshike، و ١٤٥ صندوق ذخيرة للبنادق AK-47، و ١٠٠ مقذوف آر بي جي ٧/٢، و ١٨٠ صندوق ذخيرة للمسدسات، و ٨٠٠ حزاما وخزنة طلقات.

١٤٣ - ومن مجموع الأسلحة المدرجة على قائمة الطلبات، تم توريد نصف الأسلحة وكل الذخائر المطلوبة من مخازن القوة الأوغندية في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تحتوي على الأسلحة التي عثر عليها في مخابئ الأسلحة. وتمت الصفقة بعد أربعة أيام تقريبا من تقديم قائمة الطلبات إلى الأوغنديين. وتلقى الأوغنديون المشاركون في العملية مبلغا قدره ٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي نقدا. وفي نهاية المطاف، أعادت "غودان" حركة الشباب شراء الأسلحة بواسطة ممثلها في سوق السلاح الصومالية عبد الرزاق.

١٤٤ - وفي الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، التقى أعضاء فريق الرصد بمسؤولين من الحكومة الأوغندية في كمبالا لعرض ما توصلوا إليه من نتائج. كما طلب فريق الرصد منهم إجراء تحقيق داخلي لتحديد مصدر الأسلحة المزعوم بيعها بغية تحديد ما إذا كان هناك انتهاك للحظر أم لا. وقد استقبل وزير الخارجية الأوغندي أعضاء فريق الرصد، كما التقوا بمبعوث أوغندا الخاص إلى الصومال، ورئيس محطة مقديشو لدى منظمة الأمن الخارجي في أوغندا، ورئيس قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، الفريق أرونديا نياكيرما، والمدير العام لمنظمة الأمن الخارجي في أوغندا.

١٤٥ - وشكر المسؤولون الأوغنديون فريق الرصد على ما قدمه من معلومات من شأنها أن تتيح لهم إجراء تحقيق داخلي. ووعدهم الفريق أرونديا بإجراء تحقيق فوري، وتقديم نتائجه إلى فريق الرصد قبل نهاية العام (٢٠٠٧). وخلال الاجتماعات، وكرد فعل أولي، نفى المسؤولون الأوغنديون ضلوع ضباط أوغنديين في الصفقات المذكورة أعلاه، وأوضحوا إضافة إلى ذلك أن أوغندا ضحية لحملة تضليل. ومنذ الاجتماع الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وحتى الإحالة الموعودة لنتائج التحقيق، تقدم فريق الرصد بعدة طلبات للحصول على معلومات، لكنه لم يتلق أي نتائج حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

١٤٦ - وبعث أيضا فريق الرصد برسالة إلى الاتحاد الأفريقي مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يطلب فيها عقد اجتماع لمناقشة النتائج التي توصل إليها الفريق. ولم ترد إجابة من الاتحاد الأفريقي بشأن هذا الطلب (أنظر الفرع السادس، باء).

الصفقات التي أبرمتها العشائر وجنرالات الحرب

١٤٧ - فيما يتعلق بالشراء من أسواق السلاح، سجل فريق الرصد زيادة في عدد عمليات الشراء التي قامت بها العشائر وجنرالات الحرب الساعين مرة أخرى إلى رسم حدود المناطق

الواقعة تحت سيطرتهم استباقا لما يعتبرونه انهيارا محتملا للحكومة الاتحادية الانتقالية في المستقبل القريب.

١٤٨ - ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ابتاعت عشيرة الهوادلة، بواسطة ممثلها في سوق الأسلحة الصومالية، ٢٤ بندقية هجومية AK-47 و ١٣ خزانة طلقات، و ٦ رشاشات آلية من طراز PKM و ٨ أحزمة تلقيم، وبندقيتين من طراز SR-88، وبندقيتين من طراز M-16 و ٦ خزن طلقات، و ٤ مقذوفات آر بي جي ٧/٢، و ١٩ صاروخا و ٨ حقائب للنقل، و ١٢ مسدسا، و ١٩ خزانة طلقات و ٤ صناديق ذخيرة، وقنابل يدوية، وذخائر متنوعة لمدافع Dhunnshilke ودوشكا و ZU-23. ونقلت الأسلحة إلى منطقة حيران على متن شاحنات وخبئت تحت حمل من المواد الغذائية. (للحصول على مزيد من المعلومات عن الصفقات التي ضلعت فيها العشائر، يرجى الإطلاع على المرفق الخامس).

١٤٩ - وابتاع أيضا جنرالات الحرب كميات كبيرة من الأسلحة خلال الولاية الحالية. فمثلا، وفي إطار المحاولات المستمرة للسيطرة على كسمايو، قام بار عدن شيري "هيريالي"، وهو جنرال حرب يتخذ من منطقة جيدو مقرا له، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بشراء ١٦ بندقية AK-47، و ٨ رشاشات من طراز PKM، و ٩ بنادق من طراز FALK، و ٤ بنادق من طراز M-16، و ٣ مقذوفات آر بي جي ٧/٢، و ٥ مدافع هاون، و ٦ مسدسات، ومدفعي Sekawe وذخائر متنوعة. وفي الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ابتاع بار "هيريالي" ٩ مسدسات، و ٣ رشاشات PKM و ١٢ حزام تلقيم، و ٤ مدافع هاون و ١٠٤ قذيفة هاون، ومقذوفين آر بي جي ٧/٢ و ٢٤ قذيفة، و ٣ مدافع Zu-badeed وذخائر متنوعة. ويرد ذكر بار هيريالي في موضع آخر من هذا التقرير، فيما يتعلق بشحنة أسلحة وردت من إريتريا (انظر الفرع الثاني، جيم).

١٥٠ - وقام جنرالات حرب آخرون، مثل محمد كنياري عفره وموسى سعودي وبشير راجي، بشراء كميات كبيرة من الأسلحة من أسواق السلاح خلال الولاية الحالية (انظر المرفق الخامس).

واو - إعادة التصدير إلى كينيا

١٥١ - أسواق السلاح الصومالية ليست المصدر الأساسي لشراء الأسلحة في الصومال فحسب، بل هي أيضا مصدر لإمداد المشتريين على غرار المنظمات الإجرامية وحركات التمرد خارج الصومال. وخلال الولاية الحالية، تلقى فريق الرصد معلومات محددة من عدة مصادر تتعلق ببيع ومن ثم نقل أسلحة صغيرة وذخائر إلى كينيا كما يلي.

١٥٢ - في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، غادرت ثلاث شحنات من الأسلحة سوق إلاشا، أفويي، وضمت أسلحة قادمة من أسواق سلاح مختلفة في مقديشو، مثل أرجانتين وكاران ومدينة. وورد الطلب من تجار ماشية كينيين - صوماليين (يشترى الأسلحة من سوق السلاح الصومالية لحماية ماشيتهم من اللصوص) بالنيابة عن زبائن مختلفين، وتم تسليم الأسلحة إلى سوق إلاشا قبل تحويلها.

١٥٣ - اشترى زبائن من كينيا شحنتين منفصلتين احتوت على الأسلحة التالية: (أ) ١٤ مسدسا و ٢٤ صندوق ذخيرة، و ١٨ بندقية AK-47 و ١٤ خزانة و ٣٠ صندوق ذخيرة؛ (ب) ٤ بنادق AK-47 و ٦ خزن و ٨ صناديق ذخيرة، و ٨ بنادق من طراز FAL و ٨ خزن طلقات و ١٦ صندوق ذخيرة.

١٥٤ - حُبِيت الشحنتان المتجهتان إلى كينيا في شاحنة محملة بمواد غذائية، وتوقفت الشاحنة أولا في باردهير (في منطقة جيدو) لإنزال شحنة أخرى مرسلّة إلى زبون صومالي، ثم تابعت طريقها نحو حارة أديرا (باتجاه وجير) حيث أنزلت شحنتي الأسلحة المتبقيتين والمواد الغذائية. وكان المشترون الكينيون للشحنتين حاضرين في الموقع ووضعوا الشحنتين على متن مركبتين رباعية الدفع تحملان لوحات تسجيل صومالية. وفي ٣ آذار/مارس أو ما يقربه، عبرت المركبتان الحدود الصومالية الكينية في منطقة نائية، وتوجهتا إلى مكان خارج ميدو غاشي (في منتصف الطريق بين وجير وإيسيلو)، كينيا، حيث نقلت الأسلحة إلى مركبات تحمل لوحات تسجيل كينية، قبل أن تتابع رحلتها إلى إيسيلو، المقاطعة الشرقية، كينيا.

١٥٥ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، قدم صوماليون كينيون قائمة بطلبات لزبوين كينيين من الأسلحة والذخائر إلى وسيط له اتصال بتجار السلاح في سوق إلاشا. وطلب الزبون الأول ١٢ بندقية AK-47 و ٦ صناديق من الذخيرة، و ٨ مسدسات و ٤ صناديق من الذخيرة و ٦ خزن، و ٤ بنادق FAL و ٦ صناديق من الذخيرة و ٨ خزن. وفي هذه الحالة، كان الزبون مجموعة مليشيات في كينيا. وطلب الزبون الثاني ٣ بنادق AK-47 و ٤ صناديق من الذخيرة و ٦ خزن، و ٤ مسدسات و ٤ صناديق من الذخيرة و ٣ خزن.

١٥٦ - وجرى تحميل الشحنتين على متن شاحنة تنقل مواد غذائية وملابس. وغادرت الشاحنة سوق إلاشا للسلاح إلى جيليب وبواله قبل أن تصل أفمادو حيث جرى إنزال الشحنة. ثم وضعت الأسلحة في مركبة أخرى نقلتها إلى الحدود الكينية وكانت وجهتها النهائية إيسيلو، كينيا.

زاي - التدريب على يد رعايا دول أخرى

التدريب الذي توفره إثيوبيا والولايات المتحدة

١٥٧ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن قوات الجيش الوطني الصومالي، ومعظمها من مقديشو، ترسل للتدريب في معسكر أواسا/بيلاي. وبحسب ما ورد من قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، تتلقى مجموعات يتراوح عدد أفرادها بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ جندي تابع لقوات الحكومة الاتحادية التدريب في أواسا. كذلك وردت إلى فريق الرصد معلومات بشأن تدريب الشرطة وعناصر مكافحة الإرهاب في إثيوبيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، انضم ١٠٠٠ شرطي متدرب إلى البرنامج في أواسا وسيجري تخرجهم في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفي رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، طلب فريق الرصد معلومات من الحكومة الإثيوبية بشأن تدريب جماعة بيرمادكا شبه العسكرية، لكنه لم يتلق أي رد حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

١٥٨ - وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن ضباطا عسكريين صوماليين يتلقون في إثيوبيا، تدريباً على العمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب. ومدة التدريب ستة أشهر ويقدمه مدربون من الولايات المتحدة وإثيوبيا في ثلاث قواعد عسكرية قرب أديس أبابا. ويتلقى الضباط حوافز مالية كبيرة وتصرف لهم بزمات رسمية جديدة للمشاركة في التدريب الذي يوصف بأنه مكثف للغاية. وعند عودتهم إلى صوماليلاند، يوضع الضباط المدربون عموماً على رأس لواء ويواصلون تلقي مرتباتهم من الجيش الإثيوبي. والتدريب جزء من المساعدة الأوسع نطاقاً المقدمة إلى الجيش الصومالي، والتي يزعم بأنها تتضمن توفير الأسلحة والعتاد الميداني. وقد وجهت رسالة إلى الحكومة الأمريكية بهذا الشأن.

تدريب حركة الشباب

١٥٩ - إلى جانب التدريب الذي توفره عناصر حكومية من خارج الصومال (انظر الفرع الثاني، جيم)، يقوم رعايا أجنبية بتدريب مليشيا حركة الشباب داخل الصومال، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. ويجري التدريب على يد رعايا أجنبية يتمتعون بمهارات اختصاصية في حرب العصابات واستخدام الأسلحة والمتفجرات وتجميعها، وتقنيات الاغتيال، والاستخبارات، والاختراق، والأجهزة المتفجرة الارتجالية والقناصة. ويتولى فضول وعدن هاشي "أيرو" من حركة الشباب الإشراف على الرعايا الأجانب.

١٦٠ - ولحركة الشباب معسكرات وبرامج تدريب متخصصة في معظم أنحاء المنطقتين الجنوبية والوسطى، مثل بلد والبور ومقديشو وبادمادو وأفمادو. ويقيم المدربون الأجانب

في معسكر التدريب لمدة شهر تقريباً ثم ينتقلون إلى مرافق تدريب أخرى، ويتلقى أطفال لا تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة التدريب في المعسكرات على استخدام القنابل اليدوية والمسدسات.

ثالثاً - شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية

ألف - مقدمة

١٦١ - تلقى الفريق في مناسبات عديدة ادعاءات تتعلق باحتمال حدوث خروقات لحظر الأسلحة من جانب قوات الشرطة الصومالية. وأفادت المصادر أن قوات الشرطة الصومالية اشترت أسلحة من داخل الصومال وخارجه، وأنها تشارك بصورة متزايدة في عمليات ذات طابع عسكري، أو أنها تقدم الدعم لمثل هذه العمليات، مما يؤدي إلى "عسكرة قوات الشرطة"، وأن جهات دولية تمول أجور هذه القوات ومعداتها. وأجرى الفريق مشاورات مكثفة مع العديد من أصحاب المصلحة، لا سيما المشاركين في تدريب الشرطة، من قبيل الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان قوام قوات الشرطة الصومالية يبلغ نحو ٧ ٠٠٠ فرد، من بينهم ١ ٠٠٠ فرد يتلقون دورة تدريبية في أواسا (إثيوبيا)، فضلاً عن ٨٦٧ من أفراد الشرطة مكلفون بحماية كبار الشخصيات في إطار قوات الشرطة الصومالية. ووفقاً للمانحين الدوليين ومفوض الشرطة، فمن بين العدد المتبقي من الأفراد البالغ ٥ ٠٠٠ فرد في الخدمة الفعلية، تلقى حوالي النصف التدريب والرواتب من أموال الجهات المانحة الدولية.

باء - قيادة قوات الشرطة الصومالية

١٦٣ - تولى مفوض الشرطة اللواء عبدي حسن عوالي قيديد منصبه في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، خلفاً للعميد علي محمد حسن "علي مادوب". ويتولى اللواء قيديد قيادة قوات الشرطة الصومالية بكاملها، وأن كان معقله الرئيسي يقع جنوب مقديشو حيث تتجمع قوات الشرطة في قاعدة غولوادايال. وقد وصل اللواء قيديد إلى مقر قيادته مع عدد من مركبات الدفع الرباعي ٤ × ٤ ("العربات المعدلة")، من ضمنها مركبات استولى عليها من اتحاد المحاكم الإسلامية.

١٦٤ - واللواء قيديد، بصفته مفوض الشرطة الوطنية، مسؤول أيضاً عن قوة البرمادكا شبه العسكرية، وهي أكثر قوات الشرطة تسليحاً، وتشمل أسلحتها "سيارات النصف نقل المعدلة" المزودة بمدافع "شيلكه" المضادة للطائرات. وهذه القوة، التي تعمل ملحقة بقوات

الدفاع الوطني الإثيوبية، والمكلفة بولاية "احتواء العنف"، ينبغي أن تخضع للإشراف المدني ولسيادة أحكام القانون.

جيم - القوات المعاونة

١٦٥ - ووفقا لقانون شرطة صوماليلاند الذي أقرته قوات الشرطة الصومالية، يتمتع عمدة مقديشو بسلطة توجيه الشرطة وتأديب ضباط الشرطة ومفوضها. وأي شخص يعمل بإمرة العمدة يعتبر "شرطيا"، ويمكن قانوناً تحويل أي بناء يشغله رجال العمدة إلى مبنى للشرطة.

١٦٦ - والعمدة محمد دهيري مسؤول عما يسمى "قوة بنادير"، التي توصف بأنها تضم أكبر عدد من رجال الميليشيات في الحكومة الاتحادية الانتقالية، والتي تتمركز في منطقة سيرتوغتي في مقديشو. ووفقا للقانون الصومالي، فإن "قوة بنادير"، هي ثاني أكبر "قوة شرطة" في مقديشو؛ إذ تضم حوالي ٤٠٠ عنصر مجهزين بنحو ١٥ "مركبات النصف نقل المعدلة". ويحظى دهيري بدعم ثلاثة نواب هم: عبيدي فتاح شاوية، ومحمد عثمان علي الملقب "طغاتور"، ونور حسن علي الملقب "نور دغلي"، الذين انضموا إليه مع ميليشياتهم العشائرية، وبالتالي فهم يعتبرون أيضا من الناحية الشكلية جزءا من الشرطة.

١٦٧ - وهناك أيضا عدد من زعماء الميليشيات الذين لم يتلقوا أي تدريب أو تأهيل في مجال الشرطة، والذين لا يرتبطون بأية صلة بأية سلطة رسمية، ممن يضطلعون بدور قادة "الشرطة". فعبد القادر "بيي"، الذي كان فيما مضى زعيما للميليشيات العشائرية الموالية ليشير راجي، وهو واحد من جنرالات الحرب في شمال مقديشو، يعمل الآن كقائد شرطة برتبة مقدم.

١٦٨ - وعندما ترك رئيس الوزراء السابق غيدي منصبه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عادت إلى قوات الشرطة الصومالية سلطة الإشراف على نحو ٦٥ فردا من قوة حماية كبار الشخصيات التي كانت مخصصة لتعزيز أمن رئيس الوزراء. ووفقا لغيدي نفسه، فإنه احتفظ شخصا بميليشيا يبلغ عدد أفرادها ١٧٥ فردا بمجهزة "بأربع عربات معدلة"، ولا يزال من غير الواضح بإمرة من يعمل الآن حراسه الشخصيون السابقون. ويزعم أحد قادة الشرطة وعدد من رجال الأعمال أيضا أن عناصر من ميليشيا غيدي انضمت إلى قوات العمدة دهيري.

١٦٩ - وأدى هذا التعدد في قوات "الشرطة" إلى حالة من الفوضى فيما يتعلق بمن يرتدي أي زي رسمي ومن يخضع لأية سلطة.

صورة

مجموعة مختلطة من أفراد الأمن الصوماليين فوق "عربة نصف نقل معدلة"



١٧٠ - وتتفاقم هذه المشكلة من جراء تبادل تلك الأزياء الرسمية بين ضباط "الشرطة" وعناصر الميليشيات، حتى أن مصطلح "شرطة" كما يستخدمه السكان الآن غالبا ما يفترق إلى التعريف الرسمي أو القانوني الكافي.

١٧١ - وإدخال قوات بنادير التابعة لمحمد دهيري، وكذلك ميليشيات نوابه والمقاتلين الذين يأتمرون بإمرة قادة آخرين مثل "بيي" ضمن قوات "الشرطة" يجعل من الصعوبة بمكان تقييم الحجم الحقيقي لتلك القوات.

دال - قوات الشرطة الصومالية في العمليات القتالية

١٧٢ - لاحظ فريق الرصد خلال فترة ولايته تزايد عسكرة قوات الشرطة الصومالية. وكثيرا ما تشارك هذه القوات في حالات قتال فعلي تستخدم فيها "عربات الشرطة المعدلة". وفيما يلي الحوادث التي ساندت فيها قوات الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية كل منها الآخر:

- في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قامت قوات الشرطة المسلحة بأربع من العربات المعدلة بعمليات في حي سوكا هولاهو إلا أن المتمردين أجبروهم على التراجع. ثم عادت قوات الشرطة إلى منطقة القتال مدعومة بعناصر مسلحة تسليحا ثقيلًا من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وأعقب ذلك نشوب معركة بين الطرفين استمرت لمدة ساعة كاملة.
- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، هاجمت قوات الشرطة المدعومة بأربع "عربات معدلة" وبالعناصر من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، المتمردين في منطقة بلاك سي الواقعة جنوب مقديشو.
- في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قاتلت قوات الشرطة المتمردين في حي هودان الواقع جنوب مقديشو بدعم من القوات الإثيوبية المتمركزة عند تقاطع البكارا وبلاك سي.
- ١٧٣ - كما يشترك أفراد من قوات الشرطة الصومالية أو أفراد ميليشيات يرتدون الزي الرسمي للشرطة في معارك مع القوات الصومالية على عائدات الأصول المدرة للدخل. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اشترك أشخاص يرتدون الزي الرسمي لقوات الشرطة، مع أشخاص يرتدون الزي العسكري، في نزاع مسلح استمر يومين نشب بسبب تحصيل ضرائب من عربات النقل العام عند تقاطع هاولو داغ بالقرب من سوق بكارا، أصيب خلاله عدد من الجنود وثلاثة مدنيين بجراح.
- ١٧٤ - ولم يعد ثمة خط واضح يميز بين عمليات الشرطة وعمليات نشر القوات العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية.

هاء - قوات الشرطة الصومالية والأسلحة

- ١٧٥ - تلقى فريق الرصد معلومات من مصادر أمنية رفيعة المستوى تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية ومن المراقبين الدوليين، تفيد بأن قوات الشرطة الصومالية تلقت من اليمن أسلحة جديدة صينية الصنع في آذار/مارس ٢٠٠٧، نُقلت إلى الصومال جواً في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة. وقد نفت الحكومة اليمنية هذه المعلومات خلال لقاء مع الفريق. وحصل الفريق على تفاصيل الرحلة الجوية، ولا يزال يواصل تحقيقاته.
- ١٧٦ - وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يرد ذكر قادة الشرطة باعتبارهم من مشتري الأسلحة في أسواق السلاح الصومالية. ففي آذار/مارس ٢٠٠٧، ابتيعت ٤٠٠ بندقية من طراز AK-47 وعشرة رشاشات لقوات الشرطة من تاجري سلاح في سوق بكارا للأسلحة، هما كارتان الملقب "بيدار" وعبدي نوري، بمشاركة نائب مفوض الشرطة العميد عبدي محمد فيدو.

ويبين المرفق الخامس لهذا التقرير بالتفصيل عمليات البيع والشراء في أسواق السلاح الصومالية التي قام بها محمد دهيري وقيديد.

١٧٧ - ووفقاً لمفوض قوات الشرطة الصومالية قيديد ونائبه العميد بشير، فإن ٣٠ في المائة فقط من القوات مزود بأسلحة، وهذا ما يسمح بتقدير عدد الأسلحة بنحو ٢ ٠٠٠ قطعة سلاح في حوزة هذه القوات التي تشير التقارير أنها بحاجة ماسة إلى المزيد من المعدات. ومع ذلك، يقوم اللواء قيديد، والعمدة محمد دهيري ونوابه ببيع الأسلحة في بعض الأحيان إلى أسواق السلاح الصومالية.

١٧٨ - أما الأفراد الذين يتمسكون بالأخلاقيات التقليدية للشرطة فقد أصبحوا يعانون بشكل متزايد من الإحباط بسبب تعرضهم للخطر وبسبب تنامي سيطرة زعماء العشائر وقادة الميليشيات على قوات الشرطة الصومالية. ونتيجة لذلك، يتحدث ضباط قوات الشرطة الصومالية وقادتها عن حالات فرار عدد كبير من أفراد الشرطة الذين تلقوا تدريباً رسمياً. وكثيراً ما يبيع الأفراد الهاربون أسلحتهم في أسواق السلاح الصومالية بمبالغ تتراوح بين ٢٥٠ و ٢٧٠ دولاراً، وذلك لتغطية مصاريف عودتهم إلى ديارهم.

واو - المشاكل المتعلقة بتمويل قوات الشرطة الصومالية

١٧٩ - يجب على المجتمع الدولي رصد استخدام الأموال التي تقدمها الجهات المانحة لكفالة عدم تحويل هذه الأموال لتدريب قوة عسكرية، الأمر الذي يلزم له الحصول على استثناء بذلك.

١٨٠ - ووفقاً لاتفاق أبرم بين رئيس الوزراء السابق غيدي والجهات المانحة الدولية، يتلقى ٥٠ في المائة من كافة أفراد قوات الشرطة الصومالية رواتبهم من أموال تلك الجهات، عبر أحد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما تدفع الحكومة الاتحادية الانتقالية رواتب النصف المتبقي من الأفراد. وبتاريخ آخر دفعة للرواتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان يحق لـ ٢ ٧٧٧ فرداً من قوات الشرطة الصومالية صرف رواتبهم من خلال برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨١ - ويدعم هذا البرنامج قوة شرطة إقليمية غير مسلحة أو مسلحة تسليحاً خفيفاً، وهي "خدمة شرطة فنية ومدنية محلية" تعمل في إطار الإدارة المحلية ووفقاً لمبادئ الميثاق الانتقالي للصومال. وتنص وثيقة مشروع هذا البرنامج على كفالة تقيد العشائر بالحياد، وربط الجهود التي تبذلها قوات الشرطة الصومالية بموضوع المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني، وأن

تتجنب قوات الشرطة التدخل في الأمور العسكرية، أو في أية أمور قد تتعارض مع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن.

١٨٢ - وأبلغ الفريق، بأنه يتم الاستعاضة عملياً عن ضباط الشرطة الذين يفرون بعناصر من ميليشيات العشائر الذين يأخذون معداتهم ويتلقون رواتبهم باسمهم. واستمع الفريق إلى اتهامات متكررة بأن أموال المانحين تحوّل بالتالي لدفع رواتب الميليشيات غير المتدربة التي تشارك في القتال الفعلي.

١٨٣ - وحتى تاريخه، لم يتم وضع عملية سليمة لتحديد الهوية بما في ذلك التصوير أو أخذ بصمات الأصابع، مما يجعل من الصعب تقييم صحة هذه الادعاءات. ويجري الآن إنشاء قاعدة بيانات رقمية لأخذ بصمات الأصابع إلى جانب وضع برنامج تدريبي لـ ٢١ فرداً على ذلك، لكن من غير المرجح أن يدخل هذا النظام الجديد الخدمة قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٨٤ - وحوّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رواتب عام ٢٠٠٧ لغاية شهر آب/أغسطس في شكل مبلغ إجمالي، وقام بتحصيلها مفوض قوات الشرطة الصومالية ونائبه العميد عبدي محمد فيدو والعميد محمد جاما.

١٨٥ - وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وُضِعَت قاعدة بيانات جديدة بحيث تم صرف دفعات الشهور المتبقية من عام ٢٠٠٧ استناداً إلى تواريخ فرادى الأفراد في مقر الشرطة المحلية في حضور مندوب عن شركة تحويل الأموال "ذهب شيل"، وصراف تابع للشرطة، ومندوب عن برنامج سيادة القانون والأمن التابع للبرنامج الإنمائي.

١٨٦ - وخلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٧، أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون الدوليون تقييم مسألة قيام برنامج سيادة القانون والأمن بتوفير الرواتب، ولم تُصرف أية رواتب لعام ٢٠٠٨ حتى الآن. ويجري أيضاً بحث مسألة تزويد قوات الشرطة الصومالية بزي رسمي جديد لتمييزها عن غيرها من قوات الأمن.

رابعاً - الشؤون المالية

ألف - نظرة عامة

١٨٧ - إن ما يسهل تمويل عمليات شراء الأسلحة انتهاكاً للحظر هو الافتقار إلى الممارسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، مما يوفر حماية للأنشطة غير القانونية أو التي تسري عليها الجزاءات. ولاحظ فريق الرصد أن الافتقار إلى الرقابة، إلى جانب الفوضى العامة،

يوفران غطاء لتحويل الأموال العامة والخاصة. ومن بين مصادر التمويل المتاحة، هناك إيرادات الحكومة الاتحادية الانتقالية من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وتشمل الموارد الأخرى المحتملة لدخل الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية امتيازات الموارد الطبيعية المتعلقة بالنفط والمعادن، والصيد البحري، وطباعة أوراق العملة الصومالية بشكل قانوني أو غير قانوني، وعمليات تحصيل الضرائب بشكل قانوني أو غير قانوني في الموانئ والمطارات وعلى حواجز الطرقات. وتشمل الوسائل الإضافية المدرة للدخل التي يمكن تحويلها، الرسوم وغيرها من الضرائب التي يفرضها قادة الأجهزة الأمنية في الصومال على الأوساط التجارية لكل حالة على حدة. والمراكز الرسمية التي تولاها هؤلاء القادة مؤخرا كموظفين في الحكومة الانتقالية الاتحادية تكاد تكشف سلوكا يعيد إلى الأذهان سلوك جنرالات الحرب في الصومال.

١٨٨ - ويشمل الأفراد المعروف عنهم تمويل انتهاكات حظر الأسلحة من خلال تلك الممارسات حاكم بنادير وعمدة مقديشو محمد عمر حبيب الملقب محمد دهيري؛ وعبدي حسن عوالي الملقب عبدي قبيدي الذي عُيّن مفوضا للشرطة الوطنية الصومالية؛ ورجل الأعمال ووزير الداخلية السابق داهير الملقب محمد قنياري أفراح. وهذه القائمة من الأسماء ليست شاملة، بل هي مجرد مؤشر على حجم المشكلة التي تشمل تورط ضباط رفيعي المستوى في التسلسل القيادي للحكومة الاتحادية الانتقالية في تمويل انتهاكات الحظر.

باء - ادعاءات محددة

الرئيس عبد الله يوسف أحمد

١٨٩ - تقدّم وزراء سابقون في الحكومة الاتحادية الانتقالية بادعاءات ضد الرئيس يوسف، وذكرت مصادر حكومية رفيعة المستوى أنه حصل على مساهمات ثنائية من الدول المانحة، وأنه حول أموالا عامة باسمه للمشتريات العسكرية أو أصدر تعليمات لأعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية بتحويلها باسمه.

١٩٠ - وخُصّصت أموال تبلغ قيمتها حوالي ٣ ٥٢٠ ٠٠٠ دولار دفعتها المملكة العربية السعودية، كان من المفترض أن تغطي نفقات المصالحة، للأحزاب الموجودة في بونتالاند أو المنتسبة لبونتالاند. ويدعي أعضاء حاليون وسابقون في الحكومة الاتحادية الانتقالية أن هذه الأموال قد تكون استخدمت لشراء أسلحة في انتهاك لحظر الأسلحة. ونظرا لعدم التعاون من جانب مكتب الرئيس، لم يتمكن فريق الرصد من التأكد من الأغراض المزعومة لتلك المخصصات.

١٩١ - وتشير الوثائق التي حصل عليها الفريق إلى أن الرئيس يوسف أصدر التعليمات التالية:

- إلى وزارة المالية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بدفع ١٢٠.٠٠٠ دولار لشراء بزمات رسمية عسكرية، و ١٤٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ شلن صومالي لشراء أصناف عسكرية أخرى، بما فيها توفير حصص الإعاشة لشهر آب/أغسطس (انظر المرفق السادس).
- إلى وزارة المالية في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بدفع ٢٠.٠٠٠ دولار لشراء "أسلحة ثقيلة يبلغ عددها الإجمالي ١٠ قطع، بما فيها مدفعية من طرازي زو وشيلكة". وكان التعليق التالي مكتوب بخط اليد في الزاوية العليا اليمنى من الوثيقة: "أمين سر (الكلمة التي بعدها غير واضحة). لا بد من تنفيذ توجيهات الرئيس (توقيع) وزير المالية بالوكالة ٢٠٠٧/٠٨/١٣" (انظر المرفق السابع).
- إلى وزارة المالية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ لتعويض أفراد الحرس الجمهوري بمبلغ ٥.٠٠٠ شلن صومالي عن النفقات المتكبدة خلال استعادة الأسلحة الثقيلة (انظر المرفق الثامن).

١٩٢ - وأرسل الفريق رسالة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ دعا فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما مكتب الرئيس، للتعليق على تلك البلاغات، على أن يتناول التعليق بشكل خاص ما إذا كانت المعلومات الواردة في البلاغات، قد أثرت في رأيه في تمويل انتهاكات حظر الأسلحة، وماذا يمكن أن تكون صلتها بالنفقات المتوقعة التي قدمتها الحكومة الاتحادية الانتقالية للمانحين الدوليين. ولم يصل أي رد حتى تاريخه.

رئيس الوزراء السابق علي محمد غيدي

١٩٣ - إن الادعاءات التي تقدّم بها وزراء سابقون في الحكومة الاتحادية الانتقالية وموظفون في المصرف المركزي الصومالي فضلا عما جاء في تقارير برلمانية، ضد رئيس الوزراء السابق محمد علي غيدي تتصل بمسألة الإنفاق بإسراف وبشكل غير مبرر، وبأنه حوّل أموالا عامة لاقتناء الأسلحة والذخائر والمركبات المعدلة، بشكل غير قانوني. وادعى حاكم سابق للمصرف المركزي الصومالي، من بين آخرين، أمام فريق الرصد أن غيدي حصل على ١٠ إلى ١٥ من المركبة المعدلة، وما مجموعه ٣٠٠ من عناصر الميليشيات في الشهور الأخيرة.

١٩٤ - وينص اتفاق الاستقالة، المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الذي وقعه السيد غيدي مع الرئيس يوسف، على "إدماج العناصر الرسمية لمكتب رئيس الوزراء، وكذلك عناصره وموظفيه الأمنيين، في الحكومة الاتحادية الانتقالية دون أي نوع من أنواع التمييز.

وبعبارة أخرى، فإنه يتعين ضم هؤلاء العناصر إلى الأجهزة الأمنية العامة وغيرها من إدارات الحكومة بوصفهم أعضاء كاملي العضوية بحقوق وواجبات متماثلة.“

١٩٥ - وذكر السيد غيدي لفريق الرصد أن الاتفاق يخوّل الاحتفاظ بقوته الأمنية القديمة البالغ قوامها ١٧٥ جندياً مزودين إما ببنادق الكلاشنيكوف وإما بالمسدسات، فضلاً عن ٤ عربات معدلة بمجهزة كل منها بمدفع رشاش، وعربتين ليستخدمهما قادة قواته. ووفقاً للسيد غيدي، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية هي التي ستتحمل تكاليف هذه القوات، وبالتالي ليس لديه احتياجات تمويل للإبقاء على هذه القوة المسلحة.

الحاكم والعمدة محمد دهيري

١٩٦ - أكد السياسيون والموظفون ورجال الأعمال وقادة المجتمع المدني لفريق الرصد خلال لقائه بهم فيما يتعلق بتمويل انتهاكات حظر الأسلحة أن محمد دهيري يفرض ضرائب مستقلة عن المبالغ المستحقة قانوناً للحكومة الاتحادية الانتقالية. ويتبع السيد دهيري هذه الممارسة ضمن دوره القيادي المحلي في منطقة بنادير وفي مقديشو. ولم يتضح للأشخاص الذي تم لقاءهم ما هي الأغراض التي يستخدم السيد دهيري من أجلها تلك الأموال، فضلاً عن احتفاظه بأكبر قوة مسلحة في المنطقة.

١٩٧ - ووفقاً للقوانين والهياكل القضائية الحالية للصومال، فإن حق السيد دهيري في تحصيل الضرائب لا يخرج عن نطاق القوانين القائمة. إلا أن تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية لا يتم بطريقة عادلة، ولا يستند إلى أي هيكل متسق للمعدلات.

١٩٨ - ويقدر أفراد من مجتمع الأعمال قيمة الرسوم والجبايات الجمركية في ميناء مقديشو عن سفينة متوسطة الحجم على النحو التالي:

التحميل/التفريغ	٧ ٠٠٠ - ٨ ٠٠٠ دولار
الرسوم الجمركية	٢٠ - ٣٠ دولاراً للطن الواحد
الشحن والتفريغ	٣ دولارات للطن الواحد
الأمن	١٠ دولارات لكل حارس أمن (عادة ما تتطلب العملية ٢-٣ حراس أمنيين)

١٩٩ - لكن من الناحية العملية، عادة ما يتم التفاوض على رسم ثابت لجميع الضرائب بما فيها رسوم الأمن، وإرضاء إدارة الميناء وموظفيه، وموظفي الجمارك والشرطة الوطنية.

الذين من المفترض أن يرصدوا سلامة تسديد مدفوعات الرسوم الجمركية. وفي الحالات التي يتم فيها إصدار إيصالات، تكون المبالغ المسجلة فيها أقل من المبالغ المدفوعة فعلا.

٢٠٠ - ووفقا لعدد من أفراد مجتمع الأعمال، يقوم محمد دهيري وقوات البلدية المسلحة التابعة له بتحصيل الضرائب والرسوم عند حواجز الطرق الرئيسية. وقد تتغير مواقع نقاط التفتيش هذه مع الوقت، لكنها حاليا تقع خارج ميناء مقديشو، فهناك واحدة في سينكاديري، على الطريق من مقديشو إلى أفغويي، وأخرى في ماسلا، التي تقع أيضا خارج مقديشو. وأخيرا، تشترك قوات دهيري أيضا في تحصيل الضرائب من المشاريع القائمة في مقديشو. إلا أن المعدلات تتفاوت بشكل كبير جدا، وعادة ما يتفاوض رجال الأعمال على الدفع. وقد أقرت الوكالات الإنسانية التي تنقل الطعام وغير من الاحتياجات بدفع مبالغ تتراوح بين ١٠ إلى ٥٠ دولارا قبل مواصلة طريقها. كما كشف وزير سابق في الحكومة الوطنية الانتقالية عن أن دهيري يتلقى حوالي ٥٠ ٠٠٠ دولار شهريا من الضرائب التي تُجنى من ميناء مقديشو وحده.

٢٠١ - ولذلك ليس من المفاجئ أن يتلقى فريق الرصد المعني بالصومال تقارير تفيد بأن دهيري قام نحو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بشراء ٩٢ بندقية من طراز A-K47، و ١٨ مدفعا رشاشا من طراز PKM، و ٨ قاذفات آر. بي. جي، و ١٥ مسدسا، وقاذفتي قنابل يدوية من طراز M-79، من أسواق السلاح الصومالية تصل قيمتها الإجمالية إلى ١٢٨ ٠٠٠ دولار. وأشارت التقارير إلى أن دهيري باع في الفترة ذاتها تقريبا مجموعة متنوعة من الأسلحة قيمتها ١٥ ٠٠٠ دولار (انظر المرفق التاسع).

مفوض الشرطة عبيد عوالي قيبيد

٢٠٢ - حدّد فريق الرصد عددا من قنوات الدخل لمختلف الكيانات المسلحة العاملة باسم قوات الشرطة الصومالية تحت مسؤولية مفوض الشرطة عبيد قيبيد. إضافة إلى الراتب الجزئي المقدم خلال معظم شهور عام ٢٠٠٧. بموجب برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتمد عناصر من الشرطة على تحصيل رسوم وضرائب عند شتى تقاطعات الطرق، وتعمل ذلك في بعض الأحيان بصحبة قوات البلدية التابعة لمحمد دهيري. ويستطيع الفريق أيضا توثيق ما لا يقل عن ١,٤ مليون دولار تبرعت بها المملكة العربية السعودية وخصّصت لقوات الشرطة، وبالتالي أصبح السيد قيبيد هو المسؤول عنها.

٢٠٣ - وأحد الأمثلة على انعدام المساءلة عن أنشطة مفوض الشرطة يتمثل في الثغرة القائمة بين الأمور النظرية والممارسة العملية لموظفي الإيرادات في قوات الشرطة الصومالية المسؤولين عن الإشراف على تحصيل رسوم الاستيراد والتصدير في ميناء مقديشو ومطارها، وكذلك في

مطارات بايغوا وجوهر ويليت وين، و K.50. ورغم أنهم ملزمون بتقديم تقرير يومي إلى وزير المالية لكفالة تحصيل الضرائب كما يجب في المطارات، ذكر وزير مالية سابق أن تلك التقارير لا تقدّم إلى الوزارة.

جيم - المساهمات الثنائية المقدمة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية لمحة عامة

٢٠٤ - من المرجح أن تكون التبرعات الأجنبية قد مثلت، خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، أكبر موارد الدخل للحكومة الاتحادية الانتقالية. ومع ذلك، لا يبدو أن هناك ما يكفي من الأدلة على أن أموال الجهات المانحة تُستثمر في الأغراض المحددة لها، ولا توجد ضمانات تمنع تحويل هذه الأموال لاستخدامها في تمويل انتهاكات حظر الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، فإن توزيع المعونة الثنائية أمر يصعب التأكد منه في ظل ممارسات الإفصاح القائمة للحكومة الاتحادية الانتقالية فيما يتعلق بالغاية من النفقات والهوية الدقيقة للمتلقين الصوماليين. وكانت الحكومة الاتحادية الانتقالية قد تلقت عندما كان غيدي رئيسا لها، المعونات المالية التالية:

(أ) ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من اليمن (ضمن التزام من جانب جامعة الدول العربية)؛

(ب) ٢ مليون دولار من الجزائر (ضمن التزام من جانب جامعة الدول العربية)؛

(ج) مليون دولار من كينيا؛

(د) ١٠٠ ٠٠٠ دولار من جمهورية الصين الشعبية.

وُزّع أن الرئيس يوسف تلقى بشكل مباشر مبلغا إضافيا قدره مليون دولار من حكومة السودان.

تمويل جهود المصالحة الوطنية

٢٠٥ - يدرك فريق الرصد أن وكالة التنمية الدولية (الولايات المتحدة) ساهمت بأكثر من ١,٢٥ مليون دولار لمؤتمر المصالحة الذي نظّمته الحكومة الاتحادية الانتقالية الصيف الماضي. والتزمت حكومة المملكة العربية السعودية بشكل كبير بدعم جهود المصالحة وإعادة التعمير في الصومال، وجاء التزامها في صورة مساعدة بقيمة ١٥٠ مليون دولار قدمتها إلى رئيس الوزراء غيدي. وكان من المتوقع استخدام تلك الأموال في تمويل ترميم المباني الحكومية في بايغوا ومقديشو، وفي سداد تكاليف مؤتمر المصالحة الوطنية والتكاليف المتصلة بمصالح الحكماء وغيرهم من الميسّرين الذين يدفعون بعجلة خطة المصالحة إلى الأمام. وخلال فترة آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، أودع مبلغ ٦ ملايين دولار و ٢٦ مليون دولار في

حساب مصري في جدة، بالمملكة العربية السعودية، كان وزير المالية الصومالية قد فتحه في وقت سابق.

٢٠٦ - وأدت الطريقة التي تم بها سحب هذه الأموال واستخدامها، وعدم إجراء محاسبة سليمة بها، إلى تردد ادعاءات، لا سيما ضد رئيس الوزراء السابق غيدي، بالفساد والحيازة غير المشروعة للأسلحة والذخائر فضلاً عن دفع أموال للمقاتلين.

٢٠٧ - وحصل فريق الرصد على وثيقة من ثلاث صفحات، مكتوبة باللغة الصومالية على أوراق تحمل اسم وشعار وزارة الثقافة والتعليم العالي في الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية، مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، يفهم منها أنها تتعلق بمبلغ ١٢٥ ٩٨٧ ٢٦ دولاراً من الدعم المالي الشئني الذي قدمته المملكة العربية السعودية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويظهر اسم سليم آيو إبرو مطبوعاً تحت توقيع غير واضح، ثم ترد الكلمات التالية باللغة الصومالية "الوزير، وزارة الثقافة والتعليم العالي/نائب رئيس الوزراء". وقد زُوّد الفريق بترجمة لهذه الوثيقة إلى اللغة الانكليزية في ثلاث صفحات، تحمل على الصفحة الأخيرة بخط اليد الملاحظة التالية: "صودق من جانب رئيس الوزراء غيدي (توقيع) ٢٠٠٧/٠٩/١١". وقد شهد كل من السيد إبرو والسيد غيدي بصحة هاتين الوثيقتين، وأكدّا دقة مضمونهما (انظر المرفق العاشر).

٢٠٨ - الحساب الرسمي للحكومة الاتحادية الانتقالية المتعلق بالجيش والأمن على النحو التالي (انظر المرفق العاشر):

الجيش الوطني الصومالي	٣ ٤٥٣ ٥٠٠ دولار
قوات الشرطة الوطنية	١ ٤٢٤ ٩٤٣ دولار
وكالة المخابرات الوطنية	١ ٣٥٩ ٠٠٠ دولار
السوقيات الأمنية/الدفاعية	٢٣٠ ٠٠٠ دولار
شراء شاحنات وعربات نقل لقوات الأمن	١ ٥٢٨ ٠٠٠ دولار
المجموع	٧ ٩٩٥ ٤٤٣ دولار

٢٠٩ - ووفقاً لممثل عن الدولة المانحة، فإن هذه النفقات تثير القلق من حيث أنه لا يُعقل أن تكون هذه الأموال المتعلقة بالجيش والأمن أنفقت دعماً لعملية المصالحة. وفي اجتماع مع دبلوماسيين سعوديين في نيروبي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تساءل المسؤولون السعوديون عن سبب تخصيص مبلغ ١ ٤٢٤ ٩٤٣ دولاراً من مساهمة بلدهم لقوات الشرطة

الوطنية. ووفقا لتحقيقات فريق الرصد، فإن ٢ ٧١١ فردا من أفراد من الشرطة الوطنية، أي حوالي نصف عدد القوات بكاملها، كانوا يتلقون روايتهم بشكل شبه منتظم من خلال برنامج نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجرى تمويله عبر دول مانحة أخرى.

دال - رجال الأعمال الصوماليون

٢١٠ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن تجارة رجال أعمال صوماليين، لا سيما من المنطقة الواقعة حول أسواق السلاح الصومالية في مقديشو، قد ازدهرت من خلال مشاركتهم النشطة في بيع الأسلحة وشراؤها، وأنهم وضعوا مفارز أمنية مسلحة كل في المنطقة التي يمارس فيها تجارته.

٢١١ - وفي الواقع، قام رجال الأعمال حول منطقة بكارا، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٧، بتسليم أكثر من ٣٠٠ قطعة سلاح متنوعة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والجنود الإثيوبيين المتحالفين معها على أساس أن توفر الحكومة الاتحادية الانتقالية الحماية لهم. لكن دوائر رجال الأعمال ترى أن العجز الواضح لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في تأمين الحماية الموعودة في إطار زمني مقبول، دفع برجال أعمال في آذار/مارس ٢٠٠٨ لاستكشاف سبل لتمويل قوات الأمن الخاصة بهم.

٢١٢ - ولמיד من التأكيد على هذه النقطة، اضطر رجل أعمال صومالي بارز لديه حق امتياز لإحدى الشركات التجارية الدولية التي تتمتع بالشعبية في مقديشو، لتجنيد أكثر من ٥٠٠ من أفراد الميليشيا المدربين تدريباً عالياً من أجل حماية وفد رفيع المستوى قادم من الولايات المتحدة.

خامسا - بناء القدرات

٢١٣ - تلقى الفريق، في فترتي ولايته السابقة والحالية، طلبات من الدول والوكالات التماسا للمساعدة على زيادة قدرتها على تنفيذ وإنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال.

٢١٤ - ولغن كان الفريق يسلم بأن مسألة عدم كفاية القدرات مسألة لها وجاهتها في معظم الحالات، فهو يرى أن العنصر الرئيسي للتحسين يكمن في زيادة الإرادة السياسية لدى الدول. وهو ما ينصرف بوجه خاص إلى موردين الدول الثلاث الرئيسية التي توفر الأسلحة والتدريب العسكري لأطراف النزاع في الصومال ألا وهي: إثيوبيا وإريتريا واليمن. وقد تزداد الرغبة في تنفيذ وتطبيق العقوبات بواسطة الحوافز أو بواسطة فرض عقوبات ثانوية.

٢١٥ - ويرى الفريق أن تقديم المساعدة إلى الدول في مجال بناء القدرات ينبغي أن يقوم على الجمع بين تقييم الاحتياجات الوطنية/الدولية المقدمة إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ويغطي الاحتياجات من المعدات والتدريب فيما يتصل بالجمارك ومراقبة الحدود بما في ذلك إدارة الموانئ والمطارات، والاستطلاع الجوي، والضوابط المالية، وبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

٢١٦ - ويمكن أن تشمل عملية مد الدول بالمساعدة في مجال بناء القدرات توفير مستشارين دوليين في مجال الجزاءات يجري نشرهم في مواقع رئيسية، وتوفير المعدات والتدريب والتنسيق، والتعاون مع الوكالات الوطنية ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع بعثات حفظ السلام، عند الاقتضاء. وقد أدرج الفريق هذه النقطة باعتبارها واحدة من توصياته الواردة في الفرع السابع من هذا التقرير.

سادسا - التعاون مع الدول والمنظمات

ألف - الإجراءات القانونية الواجبة

رسائل وجهت إلى الدول الأعضاء

٢١٧ - أرسل فريق الرصد ٣٨ رسالة إلىفرادى الدول التي أفيد بأن لديها معلومات تتعلق بانتهاكات محتملة لحظر توريد الأسلحة، على نحو ما جاء في الفرعين الثاني والثالث أعلاه. ولم يتلق فريق الرصد حتى وقت الانتهاء من التقرير الحالي سوى ١٠ ردود موضوعية وردت من كل من حكومات الاتحاد الروسي وأستراليا وأوكرانيا وجمهورية كوريا، والدانمرك ورومانيا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة توضح فيها بالتفصيل الخطوط العريضة لبرنامجها لتدريب الشرطة وللتدريب في مجال مكافحة الإرهاب ولم يُخطر فريق الرصد بأنه قد تم تقديم طلب إعفاء إلى اللجنة من أجل تلك البرامج. وتابعت الأمانة العامة الأمر بإجراء مكالمات هاتفية في محاولة للحصول على ردود من المتلقين.

٢١٨ - وبسبب عدم التعاون من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعض الدول، طلب الفريق في تقريره الشهري الثاني (١٥ كانون الثاني/يناير - ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨) من اللجنة المساعدة في الحصول على ردود من الدول.

التحقيق في عمليات القرصنة

٢١٩ - بعث الفريق برسائل إلى البعثات الدائمة لكل من اليونان واليابان وجمهورية كوريا يطلب فيها معلومات عن اختطاف السفينة 2 Greco و Golden Nori و Mavuno I و Mavuno II على التوالي. وجرى التشديد على نحو خاص على ضرورة تلقي معلومات تمكن الفريق من التأكد مما إذا كانت مبالغ الفدية قد استخدمت في شراء أسلحة أم لا.

ولم ترد على الفريق إلا جمهورية كوريا، في رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، تضمنتها معلومات عن الخاطفين والأسلحة المستخدمة، وأعلنت فيها أن مبدؤها عدم التفاوض مع كيانات غير قانونية.

القوات البحرية الأجنبية في المياه الصومالية

٢٢٠ - تجنباً لانتهاك الحظر بدخول المياه الصومالية، اتصلت البعثة الدائمة لفرنسا برئيس اللجنة بموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تفيد بأن الحكومة الفرنسية ستوفر مرافقة بحرية للسفن التي يستأجرها برنامج الأغذية العالمي لتقديم إمدادات المعونة الإنسانية إلى الصومال. وطلبت البعثة إعفاء على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

٢٢١ - واتباعاً للإجراء نفسه، اتصلت البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة برئيس اللجنة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لتبدي عزم الدولة على تزويد مرافقة بحرية للسفن التي يستأجرها برنامج الأغذية العالمي. وقد أرسلت نسخ من الرسالة إلى فريق الرصد عن طريق السفارة الفرنسية في نيروبي.

٢٢٢ - وقد رحب الفريق بهذه السابقة وذلك لأن قرارات مجلس الأمن الحالية لم تحدد إجراء واضحاً فيما يتصل بالقوات البحرية الأجنبية التي تطلب إعفاء للدخول إلى المياه الصومالية. (انظر الفرع السابع، جيم أدناه).

باء - الدول

إثيوبيا

٢٢٣ - سافر أعضاء الفريق إلى أديس أبابا في الفترة بين ١٦ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ للاجتماع مع المسؤولين في الحكومة الإثيوبية وعرض المعلومات الواردة في الفرع الثاني - جيم المتعلق بإثيوبيا، والفرعين الثاني هاء والثاني زاي من هذا التقرير. ولسوء الحظ، ورغم الموافقة المبدئية التي أبدتها حكومة إثيوبيا للاجتماع مع الفريق، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لم يُعقد أي اجتماع عندما وصل أعضاء الفريق إلى أديس أبابا. ويود الفريق أن يذكر أيضاً أنه بعث برسالتين مؤرختين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى حكومة إثيوبيا يطلب فيهما معلومات إضافية عن القوات الإثيوبية الموجودة في الصومال والتدريب الذي تقدمه إثيوبيا إلى قوات صومالييلاند، لكنه لم يتلق رداً حتى حلول موعد تقديم هذا التقرير.

الاتحاد الروسي

٢٢٤ - بعث الفريق رسالتين إلى الاتحاد الروسي، مؤرختين ١٨ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويود فريق الرصد أن يشكر حكومة الاتحاد الروسي لتعاونها وتقديمها مساعدة محددة من خلال رسالتيها المؤرختين ٧ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨.

الصومال

الحكومة الاتحادية الانتقالية

وكالة الأمن الوطني

٢٢٥ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اجتمع عضو في الفريق مع الرئيس عبد الله يوسف والمدير العام لمكتب الرئيس، حسين علي محمد، في لندن. وأكد الرئيس للفريق على تعاون الحكومة الاتحادية الانتقالية، وخاصة وكالة الأمن الوطني بقيادة الجنرال محمد ورسام درويش.

٢٢٦ - وأسفر ذلك عن تبادل رسائل بالبريد الإلكتروني بين الفريق ووكالة الأمن الوطني حصل الفريق من خلالها على قدر معين من المعلومات، وعدد من الوثائق من وكالة الأمن الوطني. ولدى التدقيق الوثيق، بدا أن بعض تلك المعلومات مضلل. وأحيلت وثيقة معينة كانت قد أرسلت إلى فريق الرصد عليها ترويسة وزارة الدفاع الإيرانية إلى أحد الخبراء لتقييمها فطعن في صحة شعار الوزارة، ورفض استخدام اللغة الانكليزية والتعابير الاصطلاحية فيها، وخلص إلى أن الوثيقة "مزيفة".

قوة الشرطة الصومالية

٢٢٧ - أبلغ مفوض الشرطة قيبيديد الفريق بأنه توجد لدى إدارة التحقيقات الجنائية معلومات عن أسلحة معينة قامت دوائر الأعمال في مقديشو بتوريدها عبر ميناء بوساسو. ووعد بأن يقدم أدلة إلى الفريق، إلا أنه رغم الطلبات المتكررة، لم تصل هذه الأدلة حتى الآن.

٢٢٨ - وقام كل من قيبيديد مفوض الشرطة الصومالية ونائبه بشير بإبلاغ الفريق بأنه تم اعتراض شحنة تضم مدفعين مضادين للطائرات من طراز Zu-23، وسبعة رشاشات آلية من طراز PKM وأربعة أو خمسة مقذوفات آر بي جي يزعم أنها أرسلت من إرتيريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وكانت موجهة إلى مقاتلي حركة "الشباب" في سوق بكارا.

٢٢٩ - وتلقى الفريق عرضا لتعقب مصدر الأسلحة وبناء على ذلك وعد كلا المسؤولين أن يرسلوا صوراً مع أرقام متسلسلة. ورغم المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني الكثيرة

الموجهة إلى كلا المسؤولين وإلى المتحدث باسم قوات الشرطة، عبد الله عمر إبراهيم "شاك شاك"، الذي عينه المفوض كجهة اتصال، لم يتمكن الفريق من الحصول على مزيد من التعاون بشأن هذه المسألة. وليس من الواضح أين توجد الأسلحة حالياً، وليس من المعروف إن كانت قد سلمت لتخزينها بشكل مأمون أم لا.

سلطات الموانئ

٢٣٠ - بذل الفريق محاولات مستمرة لإقامة علاقة عمل مع الإدارة والأمن في ميناء مقديشو للتحري بقدر أكبر عن المعلومات المتعلقة بشحنتي أسلحة يُدعى وصولهما إلى الميناء. وعلى نحو خاص، اتصل الفريق بمدير الميناء عبدي جينو بالهاتف، وبالبريد الإلكتروني ومن خلال وسطاء، لكنه لم يتلق أي تعاون من أي نوع.

بعثة الصومال الدائمة لدى الأمم المتحدة

٢٣١ - رداً على وثائق محاسبية أعدها وزير المالية المؤقت وتعليمات بالدفع أصدرها رئيس الصومال، أعد الفريق تحقيقاً خطياً وأرسله إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية عن طريق ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي اجتماع لاحق عقد مع الوفد الصومالي لدى الأمم المتحدة، قُدمت مزيد من التفسيرات والوثائق المرافقة. وكان الفريق قد بعث رسالة أخرى إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ولم يتلق حتى الآن أي رد على كلا الرسالتين.

صوماليالاند

٢٣٢ - رحبت سلطات صوماليالاند بعمل فريق الرصد المعني بالصومال وعرضت تعاونها ودعمها، وأكدت أنها تؤدي دوراً قوياً في تحقيق الاستقرار للمنطقة وفي الصومال. واجتمع فريق الرصد مع وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير المخابرات العامة وإدارة الهجرة. إلا أنه بسبب التأخر في إعداد برنامج لهذه الزيارة، لم يتمكن فريق الرصد من الالتقاء بمدير ميناء بربرة.

بونتالاند

٢٣٣ - كان الفريق يعتزم زيارة سلطات بونتالاند في سياق مشاوراته/تحقيقاته، وأجرى اتصالات مع وزير التخطيط. إلا أنه لم يتسن القيام بالزيارة بسبب تضارب المواعيد المقررة وتأخر الردود.

جيم - المنظمات

الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة للتحقيقات

٢٣٤ - اجتمع أعضاء فريق الرصد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أحمدو ولد عبد الله، لتبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن الحالة الأمنية السائدة في الصومال. وقد عقدت عدة اجتماعات متابعة مع موظفي المكتب منذ ذلك الحين.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الصومال

٢٣٥ - اجتمع أعضاء فريق الرصد مع عدد من الخبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال في كل من نيروبي وهرغيسا.

البنك الدولي

٢٣٦ - اجتمع فريق الرصد مرتين مع أعضاء الفريق القطري للبنك الدولي في نيروبي.

السلوك الدبلوماسي

٢٣٧ - بناء على طلب عدد من ممثلي السلوك الدبلوماسي، بما في ذلك لغرض تبادل وجهات النظر حول الحالة العسكرية والأمنية في الصومال، عقد فريق الرصد اجتماعات مختلفة معهم في نيروبي.

سابعاً - الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات

ألف - الملاحظات

العسكرة

٢٣٨ - إن ازدياد عسكرة جميع عناصر القطاع الأمني، سواء من حيث المعدات والعمليات، يتناقض على نحو صارخ مع عملية المصالحة التي يدعمها المجتمع الدولي. وتحويل المنظمات الأمنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية مثل قوات الشرطة الصومالية إلى قوات مسلحة عشائرية بأسلحة تم الحصول عليها من مخازن الأسلحة ومن برنامج التسريح أمر يتعارض مع الأهداف الوطنية، ويمكن اعتبار الذين يقفون وراء هذا التحول مفسدين نشطين لعملية المصالحة.

ضبط الأسلحة والتخزين والتفتيش والتعقب

٢٣٩ - تلقى الفريق معلومات تفيد أنه في حوالي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، سلم جنرالات الحرب كميات كبيرة من الأسلحة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي نقلت فيما بعد بعضا منها إلى قوات بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، اكتشفت القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية مخازن أسلحة تابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية المهزومة، في حين تم استرداد أسلحة أخرى بعد القتال من فلول المتمردين. ولئن كان من المفهوم أن يحتفظ الإثيوبيون والحكومة الاتحادية الانتقالية بالعديد من الأسلحة المستردة، فقد تم تسليم عدد معين منها إلى الكتيبة الأوغندية التابعة لبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تخزينها وتدميرها (الألغام والمتفجرات والذخيرة). وقد أعيدت إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بعض الأسلحة التي تخص جنرالات الحرب الذين وقفوا إلى جانبها، في حين تم الاحتفاظ بمعظم الأسلحة الأخرى في قاعدة بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

٢٤٠ - وابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، أدت المواجهات المسلحة اليومية التي دارت في مقديشو وفي معظم أجزاء جنوب وسط الصومال بين عناصر حركة "الشباب" وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية/القوات الإثيوبية، إلى انتصارات قصيرة الأجل تبقى منها في ساحات القتال كميات كبيرة من الأسلحة التي يخلفها الخصوم المهزومون أو قتلاهم. وفي حين أن العديد من تلك الأسلحة تباع في سوق باكارا للسلاح، تضاف الأسلحة التي جُمعت في الميدان في حضور قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، إلى المخزون الذي تحتفظ به بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

٢٤١ - وتُظهر الوثائق المتوفرة لفريق الرصد المعني بالصومال المؤرخة في تموز/يوليه ٢٠٠٧ كميات من الأسلحة المخزنة تحت خيام عسكرية، وذخيرة قديمة في حاويات النفايات في بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ويُحتفظ بقطع أخرى من المدفعية في المجمع نفسه. وفي الفرع الثاني هاء من التقرير، يصف الفريق حالات البيع من المخزونات التي تحتفظ بها بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وتشير المعلومات المقدمة إلى الفريق في آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى جهود التخلص من الأسلحة التي تقوم بها بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي أدت إلى تخفيض حجم المخزون بشكل كبير.

الممارسة الدولية المتعلقة بمخزونات الأسلحة والتخلص منها

٢٤٢ - تضطلع بعثات حفظ السلام بشكل عام بعملية تخزين الأسلحة والتخلص منها في إطار برنامج لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرتبط بتنفيذ عملية السلام. ونظرا لعدم استتباب السلام في مقديشو، ينطوي تخزين تلك الأسلحة والذخائر لأجل طويل على صعوبات أكبر. ووفقا للممارسة المتفق عليها دوليا، ينبغي أن تكون فترة تخزين الأسلحة والذخائر التي ضببت قصيرة بقدر الإمكان بهدف التقليل من خطر وقوع حوادث أو تحويل المخزونات.

٢٤٣ - وعلاوة على ذلك، تدرك إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام أن "سوء إدارة الأسلحة التي جُمعت بواسطة عمليات نزع السلاح قد يسبب مخاطر أمنية مماثلة لتلك التي يسببها عدم اكتمال نزع السلاح. فإنه لم تكن مخازن الأسلحة وغيرها من مرافق تخزين الأسلحة مؤمنة تماما وتتمتع بحماية جيدة، قد تسهل سرقة الأسلحة التي تم جمعها. ويمكن أن يترتب على ذلك إعادة تسليح المقاتلين، وازدياد أعمال العنف والجريمة وتصديرها إلى مناطق نزاع أخرى"^(١).

٢٤٤ - وينبغي أن تودع المخزونات في حاويات تغلق بإحكام وفق معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، في مجمع جيد الحراسة. وينبغي استخدام الإجراء الرئيسي المزدوج، حيث يكون لدى كل من قائد القوة المسلحة والأمم المتحدة أو القوة الدولية قفل ومفتاح منفصلين. ويوصي مركز بون الدولي للتحويل أيضا بهذا التدبير من أجل "منع المخالفات والنهب"^(٢). بيد أن قرار الاحتفاظ بمفاتيح مرافق التخزين ينبغي أن يتخذ مع مراعاة الحالة السياسية والعسكرية السائدة في البلد^(٣). ويجب أن توضع للبعثات إجراءات تشغيل موحدة مفصلة لتخزين وتأمين الذخيرة والمتفجرات^(٤). وينبغي تخزين الأسلحة والذخيرة بشكل منفصل. وعندما لا يتسنى استيفاء المعايير المتفق عليها دوليا لإدارة الذخائر والتخلص منها على نحو مأمون بسبب عدم توفر الميزانية، والموارد

(١) إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في بيئة حفظ السلام، إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة، الفقرة ٩٦؛ انظر www.un.org/Depts/dpko/lessons/DDR.pdf.

(٢) انظر www.bicc.de/helpdesk/methods/methods.html.

(٣) إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في بيئة حفظ السلام، إدارة عمليات السلام بالأمم المتحدة، الفقرة ٩٧.

(٤) دليل الأمم المتحدة العملي للمعايير المتكاملة لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الفقرة ٤-٣، الأمم المتحدة (٢٠٠٦).

والقوى البشرية وبسبب كمية الأسلحة/الذخيرة المراد التخلص منها، ينبغي وضع الحد الأدنى من معايير حالات الطوارئ وتنفيذها.

رسالة من الاتحاد الأفريقي لرفع حظر توريد الأسلحة عن الحكومة الاتحادية الانتقالية

٢٤٥ - يود فريق الرصد أن يشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر S/2008/178، و Corr.1 و 2، المرفق الأول)، التي تتضمن طلباً لإعفاء قوات الدفاع والأمن في الحكومة الانتقالية من الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وبما أن فريق الرصد مكلف بتحديد سبل تحسين كفاءة الحظر المفروض على توريد الأسلحة، فهو يرى أنه أيضاً في وضع يمكنه من التفكير في الأثر الذي يمكن أن يحدثه في النزاع أي تغيير للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٢٤٦ - ويود فريق الرصد أن يذكر أن الفقرة ١١ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧) تنص على إمكانية منح إعفاء، بإخطار مسبق من اللجنة، لغرض تطوير مؤسسات القطاع الأمني، التي يبدو أنها تشمل قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. إلا أنه خلال الأشهر الستة الماضية، تلقى فريق الرصد معلومات مقلقة تتعلق بتفكك قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، بسبب تزايد التنافس على النفوذ استناداً إلى القوة المسلحة، ومشاركة مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية من جديد في بيع الأسلحة في أسواق السلاح في مقديشو. ويكاد يكون من المستحيل الآن التمييز بين قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية المكلفة بتوفير الأمن للمؤسسات والسكان، وبين الميليشيات التابعة لمسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية الذين يحدوهم هدف تعزيز قاعدة قوتهم الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تدني الانضباط بصورة متزايدة بين قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية (وكالة الأمن الوطني وقوات الشرطة الصومالية) الملحوظ في مقديشو خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى تزايد إيذاء السكان المدنيين.

٢٤٧ - مما يقلق فريق الرصد أن منح قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية إعفاءات من حظر توريد الأسلحة قد يحدث آثاراً شديدة غير مستحبة، ويعرض تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار ومقررات مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية للخطر. ومن ثم فأى شحنات من الأسلحة يؤذن بتسليمها إلى قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ينبغي أن تكون مشروطة بضمانات قوية تُدمج في إطار برنامج لإصلاح قطاع الأمن يُتفق عليه مع عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الممكن منح إذن بتوريدات رسمية على أساس كل حالة على حدة، ورصد توزيعها واستخدامها بشكل وثيق ومستمر. وينبغي أن يكون إذن شراء الأسلحة مشروطاً بجمع كمية معينة من الأسلحة والتخلص منها من خلال

برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا بد أن يؤدي الإبلاغ عن أي سوء استخدام للقوة من جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية المزودة بالمعدات حديثا، أو عن أي تحويل لأسلحة رسمية، إلى وقف منح إذن لتوريد الأسلحة. ويمكن أن يؤدي المستشارون في شؤون الحظر المقترح توفيرهم دورا في عملية الرصد/التصديق خلال استلام وتوزيع شحنات الأسلحة المأذون بها لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

باء - الاستنتاجات

اقتصاد الحرب

٢٤٨ - خلال الولاية الحالية، شهد فريق الرصد استمرار العسكرة وانعدام الأمن على نحو متزايد في الصومال. ويكسب المتمردون زحما ويستولون بشكل متزايد على الأراضي في الصومال. ومن الناحية الأخرى، أصبحت الحكومة الاتحادية الانتقالية ضعيفة، ليس فقط نتيجة القتال مع حركة "الشباب" فقط، بل كذلك نتيجة الأنشطة التي يقوم بها كبار ضباط الأمن في الحكومة الاتحادية الانتقالية الذين يشاركون في بيع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى أسواق السلاح، تعيد حركة "الشباب" شراء بعضها لاستخدامها ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أن عمليات البيع التي تقوم بها القوات المسلحة الإثيوبية والكتيبة أوغندية التابعة لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال تزيد من انعدام الأمن وتؤثر سلبا على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة الأوسع. ونتيجة لذلك، يجني القادة العسكريون، في ظل اقتصاد الحرب الحالي أرباحا من النزاع. لذلك فإن إنهاء النزاع ليس في مصلحتهم لأنه سيؤثر سلبا على فرصتهم في تحقيق أرباح ضخمة.

النقل والقرصنة

٢٤٩ - وجد فريق الرصد أنه يتم تزويد ميناء بوساسو في شمال الصومال، وهوبيو وهراردهيري في المنطقة الوسطى، ومقديشو وكسمايو في الجنوب، بشحنات من الأسلحة القادمة من ما لا يقل عن شركة واحدة يقع مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإرتيريا، واليمن، عبر الساحل الأفريقي. ووجد فريق الرصد أيضا أن معظم الموانئ، إن لم يكن كلها، المستخدمة لعبور شحنات الأسلحة، كانت تأوي أيضا في وقت أو آخر مجموعات أو أفراد مسؤولين عن أعمال قرصنة.

٢٥٠ - ومن الواضح أن الجهة التي تنظم شحنات الأسلحة أو أعمال القرصنة تقع تحت ضغط للقيام بذلك بالتنسيق مع الجهة المسؤولة عن الميناء المعني - مما يجعلها متواطئة.

وسيوصل فريق الرصد تحقيقاته في مسألة من يمارس السيطرة على ميناء محدد ليتمكن من معرفة أي جهة تستطيع أن تنظم شحنات الأسلحة أو أعمال القرصنة أو تتربح منها في انتهاك للحظر وأي جهة يمكنها أن تمنع تلك الشحنات والأعمال.

الشؤون المالية

٢٥١ - قد تنحو مختلف قطاعات الإنتاج في الصومال. إلى تغذية آلة الحرب لصالح العسكريين الأقوياء وعلى حساب السكان المدنيين. وما إذا لم تستطع الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تضع وتنفذ، بالتعاون مع المجتمع الدولي، برامج تحول متضافرة ومستدامة فإن الوضع الاقتصادي الراهن سيستمر في إغراق جهود المانحين الهائلة ولكن غير المنسقة الهادفة إلى إنعاش البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصومال.

٢٥٢ - وسيظل خطر أن يؤدي التمويل المقدم من الجهات المانحة، رغم حسن نواياه إلى تأجيج انتهاكات حظر توريد الأسلحة الذي يحاول المجتمع الدولي إنفاذه قائما، ما لم تتخذ تدابير مناسبة وفعالة للاستفادة من المعونة المقدمة من الجهات المانحة وتنشأ آليات رصد رادعة.

٢٥٣ - ولا يزال قصور قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على إدارة الموارد لتحصيل الإيرادات، واستغلال الموارد الطبيعية والمعونات المقدمة من الجهات المانحة يشكل عاملا سلبيا في الحد من انتهاكات حظر توريد الأسلحة. والواقع أن تلك التحديات بالإضافة إلى ضعف هياكل الحكم في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية يضعف من قدرتها على تنفيذ نظام الجزاءات.

جيم - التوصيات

توصيات عامة

٢٥٤ - يوصي الفريق بما يلي:

(أ) أن تقدم اللجنة المساعدة إلى فريق الرصد للحصول على ردود على رسائله الموجهة إلى الدول، بحيث يتمكن من أداء عمله وفقا لولايته؛

(ب) أن ينظر مجلس الأمن في النص في قرار جديد على منح إعفاء من الحظر المفروض على توريد الأسلحة يسمح بتواجد القوات البحرية الأجنبية في المياه الصومالية على نحو يماثل الإجراءات المبين في الفقرتين ١١ (ب) و ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

ومن ثم ففريق الرصد يعتبر السفن الحربية "عتادا عسكريا" وأن عبورها للحدود إلى داخل المياه الصومالية يشكل انتهاكا للحظر يتوجب الحصول على إعفاء من أجله.

الأسلحة

٢٥٥ - يوصي الفريق بما يلي:

(أ) أن توجه اللجنة رسائل إلى الدول التي خلص الفريق إلى أنها انتهكت الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وتلفت انتباهها إلى المعلومات الواردة في التقرير وإلى الالتزامات المنوطة بها بموجب القرارات ذات الصلة، وتطلب معلومات (مهمة محددة) عن الخطوات الملموسة المتخذة لكفالة التنفيذ والإنفاذ الفعالين؛

(ب) أن يقوم مجلس الأمن، آخذا في الاعتبار، الخطر العام الكامل لتوريد الأسلحة، وعدم إنتاج أي أسلحة أو ذخيرة داخل الصومال وأن صفقات الأسلحة الداخلية واحتمال التصدير لدول أخرى هما نتاج سلاسل التوريد عبر الحدود بالنظر في توسيع نطاق ولاية فريق الرصد لتشمل توفير معلومات عن صفقات الأسلحة الداخلية رهنا بأي تدابير إضافية يمكن اتخاذها؛

(ج) أن توجه اللجنة رسالة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية تسترعي فيها انتباهها إلى ما ورد في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصومال من أحكام تتصل بالإعفاءات من توريد الأسلحة لأغراض تطوير المؤسسات الأمنية واشتراط إخطار اللجنة مسبقا؛

(د) أن تطلب اللجنة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تجري تحقيقا مستقلا بشأن المعلومات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بقيام مسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية ببيع أسلحة وذخائر إلى أسواق السلاح في الصومال وأن ترسل نتائجها إلى اللجنة في غضون شهرين من تاريخ نشر هذا التقرير؛

(هـ) أن تطلب اللجنة أيضا إلى حكومة أثيوبيا في سياق رسالة توجه إليها (أنظر التوصية الواردة في الفقرة ٢٥٥ (أ) أعلاه) أن تجري تحقيقا مستقلا بشأن المعلومات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بقيام الضباط العسكريين الأثيوبيين ببيع الأسلحة والذخائر إلى أسواق السلاح في الصومال وأن ترسل النتائج إلى اللجنة في غضون شهرين من تاريخ نشر هذا التقرير؛

(و) أن تطلب اللجنة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي أن تجري تحقيقا مستقلا بشأن المعلومات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بقيام الضباط العسكريين الأوغنديين ببيع الأسلحة والذخائر إلى أسواق السلاح في الصومال وأن ترسل النتائج إلى اللجنة في غضون شهرين من تاريخ نشر هذا التقرير؛

(ز) أن تطلب اللجنة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي وضع نظام فعال لإدارة الأسلحة والذخائر ومخزونات المتفجرات والتخلص منها وفقاً للممارسات الدولية. وينبغي التركيز على تدمير الفائض بسرعة وإبلاغ اللجنة في غضون شهرين بشأن التدابير المتخذة في هذا الصدد؛

(ح) أن ترسل اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تذكرها بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذ حظر توريد الأسلحة وضمأن سريانه.

تعزيز قدرة الدولة

٢٥٦ - يوصي الفريق بما يلي:

أن يدعو مجلس الأمن الدول المانحة والمنظمات الدولية، إلى تمويل ونشر مستشارين دوليين معنيين بالجزءات في المطارات والموانئ الواقعة تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، للمساعدة في الرقابة تماشياً مع المعايير والتشريعات الدولية.

إضافة جزاءات محددة الهدف إلى حظر توريد الأسلحة

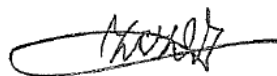
٢٥٧ - يوصي الفريق بما يلي:

أن يفرض مجلس الأمن جزاءات محددة الهدف (حظر على السفر وعقوبات مالية) ضد متتهكي حظر توريد الأسلحة ومؤيديهم الفاعلين، وضد العناصر التي تهدد بالقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧) وأن ترشح اللجنة الأشخاص والكيانات الخاضعين للتدابير الفردية بما في ذلك ما يتعلق بمشروع القائمة المذكورة في الفقرة ٣ (د) من القرار ١٧٦٦ (٢٠٠٧) وتحديثها من قبل فريق الرصد خلال ولايته الحالية.

2. Eritrea is perplexed by the string of patently false accusations against it, fed to the Monitoring group on Somalia. Mention could be made of the similar unfounded charge that there were 2000 Eritrean soldiers in Somalia, prior to the full scale Ethiopian invasion of the country. The accusations in the last Monitoring Group report of several air shipments from Eritrea to the Shabaab also fall in the same category.
3. The Government of Eritrea is obviously not privy to the sources of the falsehoods that appear in the Group's reports. But it is certainly not difficult to surmise who these sources might be in order to tarnish the image of Eritrea. On top of the list is the Government of Ethiopia, which has not only occupied Somalia, but which is arming and training an array of warlords, clan militias, and "regional" governments, in addition to the Federal Transitional Government. In this connection, Eritrea finds it unacceptable the failure of the Monitoring Group to report on the glaring and constant violations of the relevant Security Council resolutions on the part of Ethiopia and other member states who support the illegal Ethiopian occupation of Somalia. On a different but related vein, it is not inappropriate to mention that Ethiopia is arming and training the Eritrean Islamic Jihad Movement (EIJM), which includes members from an assortment of nations with the express aim of violently overthrowing the Government of Eritrea. Leaders of the EIJM and other anti-Eritrean groups were received and congratulated by Ethiopian Prime Minister Meles and the visiting US Assistant Secretary for African Affairs, Dr. Jendayi E. Frazer, on 23 January 2008, according to official Ethiopian press reports; and
4. The Government of Eritrea has maintained its policy of non interference in the internal affairs of the Somalis, including the ARS who have been denounced by Al-Shabaab for being "a secular alliance".

For reasons outlined above, Eritrea rejects the unfounded information received by the Monitoring Group on Somalia and wishes to register its protest in the strongest possible terms that the monitoring mechanism created by the Security Council, regrettably, continues to be used for ulterior motives as evidenced in previous reports. It is important that any information received by the Monitoring Group on Somalia is verified for its credibility and objectivity. Eritrea will remain committed to the arms embargo on Somalia, pursuant to the relevant Security Council resolutions, and will continue its cooperation with the Monitoring Group on Somalia.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.



Araya Desta
Ambassador, Permanent Representative

Annex II

Ethiopian military flights into Somalia

Date	Call sign	Aircraft type	Aircraft registration	From	To
2007/07/03	EA1513	AN12	-	HAHM	HCMB
2007/07/03	EA1513	AN12	-	HCMB	HAHM
2007/07/15	EA1808	DHC6	-	HADR	HCMB
2007/07/25	EA1807	DHC6	-	HAHM	HCMB

Date	Call sign	Aircraft type	Aircraft registration	From	To
2007/09/10	ETAF808	DHC6	ETAIU	HADR	HCMB
2007/09/18	EA1571	C130	-	HAHM	HCMB
2007/09/26	EA1805	DHC6	-	HAGO	HCMM
2007/09/26	EA1805	DHC6	-	HCMM	HCMB
2007/09/29	EA1805	DHC6	-	HCMB	HCMM
2007/10/04	ETAF808	DHC6	ETAIU	HAGO	HCMM
2007/10/04	ETAF808	DHC6	ETAIU	HCMM	HCMB
2007/10/04	ETAF808	DHC6	ETAIU	HCMB	HAGO
2007/10/06	EA1805	DHC6	-	HAGO	HCMM
2007/10/06	EA1808	DHC6	-	HCMM	HCMB
2007/10/06	EA1808	DHC6	-	HCMB	HAHM
2007/10/12	EA1807	DHC6	-	HAHM	HCMB
2007/10/22	EA1552	AN32	-	HCMB	HAHM
2007/10/22	EA1551	AN32	-	HAHM	HCMB
2007/11/01	EA1807	DHC6	-	HADR	HCMB
2007/11/06	EA1551	AN32	-	HAHM	HCMB
2007/11/10	EA1551	AN32	-	HAHM	HCMB
2007/11/11	EA1551	AN32	-	HAGO	HCMB
2007/11/15	ETAF807	DHC6	-	HAAB	HCMB

Date	Call sign	Aircraft type	Departure	Destination
04/12/2007	EA1808	DHC6	HAGO	HCMB
17/12/2007	EA1551	AN32	HAAB	HCMB

Source: Information provided by ICAO-Civil Aviation Caretaker Authority for Somalia.

Annex III

Response of the Government of the United Kingdom to the Monitoring Group



United Kingdom Mission
to the United Nations
New York

28 December 2007

Bruno Schietsky
Coordinator
Monitoring Group on Somalia
Security Council resolution 1766 (2007)

One Dag Hammarskjöld Plaza
885 Second Avenue
New York NY 10017

Mailing Address:
PO Box 5238
New York NY 10150-5238
Tel: 212-745-9337
Fax: 212-745-9239
email: fiona.fraser@fco.gov.uk

Dear Coordinator,

I have the honour to refer to your letter of 30 November 2007 (reference S/AC.29/2007/MG/OC.31) requesting certain information in relation to a C-130 flight registration number XV308 operated by the Royal Air Force of the United Kingdom.

The United Kingdom confirms that Royal Air Force flight XV308 landed in Berbera in Somalia on 26 November 2007. This landing was part of a routine logistics flight itinerary.

The flight left the United Kingdom on 23 November and travelled to the following places: Akrotiri, Beirut, Cairo, Khartoum, Addis Ababa, Djibouti, Berbera, Nairobi, Mombassa, Lanseria, Windhoek, Abuja, Accra, Freetown, Tenerife and Rabat. The flight returned to the United Kingdom on 3 December 2007.

United Kingdom diplomatic staff in Addis Ababa maintain a routine liaison with the Somaliland authorities, and this flight was part of that liaison.

In accordance with normal procedures an airway bill was generated to cover this flight. As the crew were not required to hand the airway bill to customs officials at Berbera, it was retained and subsequently destroyed on return to the UK in line with standard practice.

The United Kingdom attaches great importance to ensuring the personal security of serving Royal Air Force personnel and it is not therefore our practice to publish names.

The Government of the United Kingdom will continue to maintain its logistical support to diplomatic premises and diplomats in the region and therefore expects there to be further flights.

In this regard, the United Kingdom is satisfied that it is acting consistently with United Nations Security Council resolutions in relation to Somalia.

The United Kingdom Permanent Mission to the United Nations avails itself of this opportunity to extend to the Somalia Monitoring Group the assurances of its highest consideration.

Yours faithfully,


Karen Pierce
Ambassador and Deputy Permanent Representative
UK Mission to the United Nations

Annex IV

Response of the Government of the Russian Federation to the Monitoring Group

Постоянное Представительство
Российской Федерации
при
Организации Объединенных
Наций



Permanent Mission
of the Russian Federation
to the United Nations

136 East 67th Street
New York N.Y. 10065

URGENT

27 March 2008

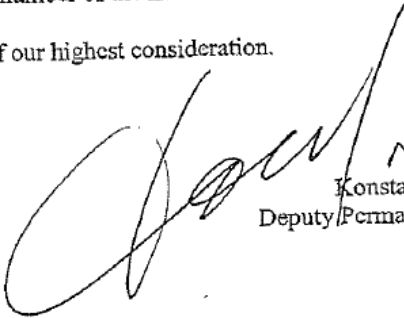
Dear Mr. Schiemskey,

I have the honour to refer to your letter of 20 February 2008 (S/AC.29/2008/MG/OC.8) concerning the MPAD of SA-7/SA-18 with serial number 9M39 03-95 03268 03-95 (or M3-95) found in Somalia and to inform you on behalf of the Government of the Russian Federation of the following.

Judging by the indicated marking, missile 9M39 from party 03-95 with number 03268 was produced in Russia in 1995. This missile was shipped to Eritrea in the same year through the state company 'Rosvooruzhenie'. The contract stipulated that the purchaser cannot sell or transfer the supplied items, documentation or other information to other countries without the vendor's consent. The Eritrean side did not request this permission from us.

At the same time, since the marking of the missile is executed in paint, a re-marking is possible. For a definitive identification of the missile, it is necessary to perform its visual examination by our specialists as the missile bears the marking executed differently, which will allow for the identification of the real number of the missile.

Please accept the assurances of our highest consideration.


Konstantin Dolgov
Deputy Permanent Representative

Mr. Bruno Schiemskey, Coordinator
Monitoring Group on Somalia
established pursuant to
Security Council Resolution 1766 (2007)

c.c.: Ms. Loraine Rickard-Martin, Secretary
Security Council Committee
established by Resolution 751 (1992)
fax: (212) 963-1300, 963-3778
New York

[illegible]

	40 boxes of a variety of ammunition; 3 RPG-7; 4 PKM; 6 AK-47; 2 pistols 28.10.2007 A variety of ammunition 25.11.2007 A truckload of weapons and ammunition 27.11.2007 20 AK-47, 9 PKM, 5 barrels for the ZU-23, 2 Sekawe seats, 3 dhuunshilke, a large quantity of a variety of ammunition 30.11.2007 180 AK-47, 45 PKM, 27 RPG-2/7, 3 Dhuunshilke, 11 Zu-badeed, 16 SR-88, 9 M-16, 38 pistols, 200 grenades, 109 M-72 LAW, 60 pieces of night vision equipment, 48 boxes of a variety of ammunition, 9 mortars, magazines for the AK-47 On or about 04.01.2008	Bought by the arms trader "Goomey" from the Ethiopian soldiers based at Holwadag for the price of \$20,000. The arms were purchased by the Shabaab. Sold by the Shabaab to the arms trader called "Goomey" Sold by the TFG military to the arms trader called "Goomey". The arms were purchased by the Shabaab. Origin: arms caches. Sold by the Shabaab to the arms trader called "Saaid". The arms dealer paid \$42,000 for the arms and \$9,000 for the Sekawe seats. Of that amount, \$2,000 was given to the unknown intermediary. In total the Shabaab received \$49,000. Origin: arms cache in the Beletweyne area Businessmen brought the arms shipment for traders at the Bakaraaha Arms Market (BAM). Transport by dhow from Bossaso and through El Der to El Ma'an port. The shipment was transported by vehicle to Karan (Mogadishu). The traders paid the businessmen a down payment of \$200,000.
--	--	--

	23 AK-47, 9 PKM and 13 belt feeders, 180 rounds for mortars, a variety of ammunition 01.08 38 AK-47 and 24 boxes of ammunition, 12 PKM and 18 belt feeders and 19 boxes of ammunition, 4 RPG-2/7 and 44 rockets, 8 mortars and 180 rounds, 18 boxes of ammunition for Zu-23, 18 boxes of ammunition for the dhuunshilke, 9 SR-88 and 1 box of ammunition and 6 magazines, 120 hand grenades, 6 pistols and 16 boxes of ammunition, a variety of explosives and other military materiel 14-17.01.08 5 AK-47 and 1 PKM 23.01.08 18 boxes of ammunition for AK-47, 11 boxes of ammunition for PKM and 24 belt feeders, 28 rockets for the RPG-2/7, 42 rounds of ammunition for the M-79 grenade launcher, 12 pistols 23.01.08 14 AK-47 and 6 boxes of ammunition, 6 FAL and 4 boxes of ammunition, 4 PKM and 3 belt feeders, 4 RPG-2/7 and 18 rockets, 30	Sold by individual police officers (TFG) to BAM traders. Origin: police officers killed in action Sold by TFG military based in Towfiq, Huriwa and Barakat to arms traders. The TFG military representative was Cage and the traders' representative was "Goomey". The traders paid \$140,000. The shipment is worth \$300,000. Sold by 6 TFG military to an arms trader for \$6,000. Sold by arms trader at Arjantin Arms Market to Bashir Yare (Shabaab), who gave it to Shabaab Commander "Rambow" who transported it to El Bur. Purchased at Arjantin Arms Market by TFG Minister Ibrahim Habsade
--	---	--

	hand grenades, 2 DShK and spare parts, 6 pistols, a variety of other ammunition 24.01.08 9 AK-47 and 16 boxes of ammunition, 8 PKM, 7 pistols, 6 RPG-2/7 and 20 rockets, a variety of ammunition 24-27.01.08 30 AK-47, 4 PKM, 14 pistols, 1 RPG-7, 180 rounds for mortars, 4 mortars, 8 landmines, 120 hand grenades, ammunition for B-10, 1 Zu-23 and approximately 60 boxes of a variety of ammunition 20.02.08	Purchased at Arjantin Arms Market by the arms dealer “Artan” on behalf of the TFG Presidential Office to protect Villa Somalia Sold by General Darwish, head of the National Security Agency, to a trader at Arjantin Arms Market
--	---	---

Shabaab	300 AK-47, 18 PKM, 30 RPG-7, 20 M-79 grenade launchers, 18 M-72 LAW, 120 boxes of ammunition for AK-47 and PKM, 1,000 grenades and mines Oct-Nov 2007 The Shabaab brought at least 6 times arms to the BAM to be sold, with the smallest transaction valued at \$23,000 Oct-Nov 2007 40 boxes of a variety of ammunition; 3 RPG-7; 4 PKM; 6 AK-47; 2 pistols 28.10.2007 Weapons: 4 ZU-23, 5 DShK, 3 dhuunshilke (1 barrel ZU-23 typical Somali), 18 PKM, 8 RPG-2/7, 30 AK-47, 50 pistols. Ammunition: 25 boxes of ammo for PKM; 20 boxes for the DShK; 40 boxes for the dhuunshilke; 145 boxes for the AK-47; 100 rounds for the RPG-2/7; 180 boxes for pistols; 1,800 belts and magazines. 09.11.2007 A variety of ammunition 25.11.2007 A truckload of weapons and ammunition from the TFG military 27.11.2007	Purchased the arms Sold the arms Purchased the arms from the Ethiopian military through the arms trader “Goomey” for more than \$20,000 Purchased the arms from AMISOM through the arms trader “Goomey” for more than \$80,000 Sold the ammunition to “Goomey” Purchased from the TFG military through the arms
----------------	---	---

	20 AK-47, 9 PKM, 5 barrels for the ZU-23, 2 Sekawe seats, 3 dhuunshilke, a large quantity of a variety of ammunition 30.11.2007 A large variety of ammunition, 40 AK-47, 15 PKM, 9 RPG-2/7, 14 pistols, 16 FAL, 9 SR-88, 9 M-16 and 3 telescopic sight for sharpshooting 22.12.07 18 boxes of ammunition for AK-47, 11 boxes of ammunition for PKM and 24 belt feeders, 28 rockets for the RPG-2/7, 42 rounds of ammunition for the M-79 grenade launcher, 12 pistols 23.01.08 13 AK-47 and 4 boxes of ammunition, 2 Zu-23, 1 DShK, 1 B-10, 10 FAL, 4 pistols, a variety of ammunition 13.02.08 2 DShK, 1 dhuunshilke, 6 PKM, 28 AK-47, 4 RPG-2/7, 84 landmines, 50 hand grenades, 3 SR-88, 2 M-16, 100 ETH uniforms and 200 TFG uniforms 26.02.08	trader "Goomey". Origin: arms caches. Sold by the Shabaab to the arms trader called "Saaid". The arms dealer paid \$42,000 for the arms and \$9,000 for the Sekawe seats. Of that amount, \$2,000 was given to the unknown intermediary. In total the Shabaab received \$49,000. Origin: arms cache in the Beletweyne area. Purchased by the Shabaab from the arms dealer "Goomey" Purchased by Bashir Yare (Shabaab) at Arjantin Arms Market. He gave the arms to Shabaab Commander "Rambow", who transported it to El Bur. Sold by Commander "Rambow" to the SAM at Suuq Ba'ad. Most of the arms sold were taken from the TFG military base at Bale-dogle, overrun by the Shabaab on 25.01.08 Purchased by the Shabaab at Arjantin Army Market
--	--	--

Transitional Federal Government officials	The TFG brought at least 4 times arms to the BAM to be sold, with the smallest transaction valued at \$12,000 Oct-Nov 2007	Sold the arms
	A truckload of weapons and ammunition 27.11.2007	Sold the arms to the Shaabaab through the arms trader "Goomey". Origin: arms caches
	23 AK-47, 9 PKM and 13 belt feeders, 180 rounds for mortars, a variety of ammunition 01.08	Sold by individual police officers (TFG) to BAM traders. Origin: police officers killed in action.
	38 AK-47 and 24 boxes of ammunition, 12 PKM and 18 belt feeders and 19 boxes of ammunition, 4 RPG-2/7 and 44 rockets, 8 mortars and 180 rounds, 18 boxes of ammunition for Zu-23, 18 boxes of ammunition for the dhuunshilke, 9 SR-88 and 1 box of ammunition and 6 magazines, 120 hand grenades, 6 pistols and 16 boxes of ammunition, a variety of explosives and other military materiel 14-17.01.08	Sold by TFG military based in Towfiq, Huriwa and Barakat to arms traders. The TFG military representative was Cage and the traders' representative was "Goomey". The traders paid \$140,000. The shipment is worth \$300,000.
	5 AK-47 and 1 PKM 23.01.08	Sold by 6 TFG military to an arms trader for \$6,000
	16 AK-47 and 12 boxes of ammunition, 4 PKM and 6 boxes of ammunition, 2 RPG-2/7 and 8 rockets, 8	Sold by TFG military to a trader at Arjantin Arms Market

	pistols and 4 boxes of ammunition, 112 mines, a variety of ammunition 15.02.08 24 AK-47 with ammunition in the assault rifles, 4 PKM with 4 belt feeders and 8 boxes of ammunition, 2 dhuunshilke, 1 DShK, 1 B-10 and 24 rounds of ammunition, 8 pistols, hand grenades 19.02.08 3 AK-47 and 8 boxes of ammunition, 3 PKM, 1 SR-88, 6 pistols 19.02.08 30 AK-47, 4 PKM, 14 pistols, 1 RPG-7, 180 rounds for mortars, 4 mortars, 8 landmines, 120 hand grenades, ammunition for B-10, 1 Zu-23 and approximately 60 boxes of a variety of ammunition 20.02.08	Sold by General Mohamed Warsame Darwish, head of NSA, to a trader at Arjantin Arms Market Purchased by General Mohamed Warsame Darwish, head of NSA, from a trader at Arjantin Arms Market Sold by General Mohamed Warsame Darwish, head of NSA, to a trader at Arjantin Arms Market
Mohamed Omar Habeeb “Dheere” Governor of Banadir region and Mayor of Mogadishu	92 AK-47, 18 PKM, 8 RPG-7, 15 pistols, 2 M-79 grenade launchers Oct-Nov 2007 Brought arms to the BAM to be sold, with the transaction valued at \$15,000 Oct-Nov 2007 14 pistols, 18 AK-47, 6 FAL, 8 PKM and 2 non-ops PKM, a variety of ammunition	Purchased the arms Sold the arms Sold the arms

	11 and 12.12.07 6 M-16, 8 pistols, 4 PKM 28.12.07 9 FAL, 8 AK-47 and 2 Non Ops AK-47, 8 PKM, 16 boxes of a variety of ammunition, 20 hand gre- nades 26.12.07 4 FAL, 6 PKM, 4 pistols, 1 DShK, a variety of am- munition 09.01.08 18 AK-47 and a large quan- tity of ammunition, 4 PKM and 8 boxes of ammunition, 3 RPG-2/7 and 8 rockets, 4 pistols and a large quantity of ammunition, 1 B-10 and 14 rounds of ammunition, 114 mines and hand gre- nades 15.02.08	Purchased the arms Sold the arms. Origin: arms caches Purchased the arms Sold the arms to a trader at Arjantin Arms Market
--	---	--

Col. Abdi Hassan Awale Qeybdiid Police Commissioner, Banadir region	87 AK-47, 6 RPG-7, 22 PKM, 8 pistols, 12 magazines for pistols, belts Oct-Nov 2007 Brought arms to the BAM to be sold, with the transaction valued at \$15,000 Oct-Nov 2007 13 AK-47, 6 PKM, 2 RPG-7, 17 pistols 11-12.12.07 4 AK-47 and 16 belts for magazines, 6 PKM, 8 pistols, a variety of ammunition 13.01.08	Purchased the arms Sold the arms Sold the arms Purchased the arms
Mohamed Osman Ali “Dhagatur” Deputy Mayor Mogadishu	10 PKM, 6 RPG-7, 2 Sekawe, 4 pistols, magazines for the AK-47, a variety of ammunition Oct-Nov 2007	Purchased the arms
Colonel Farah Abdulle Siad “Garam Garam”, TFG	12 pistols, 8 PKM, 6 M-16, 1 RPG-7 and 7 rounds of ammunition, a variety of ammunition for SR-88, M-16, pistols and PKM, magazines for ammunition 28.12.07	Purchased the arms
Ibrahim Habsade Minister of Transport TFG	14 AK-47 and 6 boxes of ammunition, 6 FAL and 4 boxes of ammunition, 4 PKM and 3 belt feeders, 4RPG-2/7 and 18 rockets, 30 hand grenades, 2 DShK and spare parts, 6 pistols, a variety of other ammunition 24.01.08	Purchased the arms at Arjantin Arms Market

Presidential Office – President Yusuf (TFG)	9 AK-47 and 16 boxes of ammunition, 8 PKM, 7 pistols, 6 RPG-2/7 and 20 rockets, a variety of ammunition 24-27.01.08	Purchased the arms at Ar-jantin Arms Market through the arms trader “Artan” to protect Villa Somalia, the official residence of the TFG President.
Yusuf Ibrahim Hagar “Dabageed” Governor of Hiraan	215 AK-47, 20 PKM, 95 RPG-7, 80 pistols, a variety of ammunition Oct-Nov 2007	Purchased the arms

AMISOM - Uganda	Wish list from Shabaab given to an arms trader on 5 Nov 2007: Weapons: 4 ZU-23, 5 DShK, 3 dhuunshilke (1 barrel ZU-23 typical Somali), 18 PKM, 8 RPG-2/7, 30 AK-47, 50 pistols. Ammunition: 25 boxes of ammo for PKM; 20 boxes for the DShK; 40 boxes for the dhuunshilke; 145 boxes for the AK-47; 100 rounds for the RPG-2/7; 180 boxes for pistols; 1,800 belts and magazines. 09.11.2007	Half of the weapons and the totality of the ammunition was sold by AMISOM soldiers for \$80,000 to the arms trader "Goomey". The arms were purchased by the Shabaab.
Clans	49 AK-47 and 180 magazines, 18 PKM, 6 RPG-2/7 and 28 rounds, 12 pistols 14.01.08 28 AK-47, 9 PKM, 8 RPG-2/7 and 20 rounds, a large quantity of a variety of ammunition 14.01.08 42 AK-47, 10 boxes of ammunition and 6 magazines, 12 SR-88 and 6 boxes of ammunition, 14 PKM, 16 belt feeders and 8 boxes of ammunition, 2 DShK, 6 boxes of ammunition and 8 belt feeders, 4 dhuunshilke and 9 boxes of ammunition, 8 RPG-2/7 and 19 rockets, 12 pistols and 7 boxes of ammunition, 120 land mines, 60 hand gre-	Purchased by the Marehaan clan (Jubba) Purchased by the Hawale and Galjeel clan (Hiraan) Purchased by the Rahenweyne clan

	nades 16-17.01.08 12 AK-47, 2 Zu-23 and 2 boxes of ammunition, a variety of ammunition 23.01.08 24 AK-47 and 13 magazines, 6 PKM and 8 belt feeders, 2 SR-88, 2 M-16 and 6 magazines, 4 RPG-2/7, 19 rockets and 8 bags to transport the rock- ets, 12 pistols, 19 magazines and 4 boxes of ammunition, hand gre- nades, A variety of ammu- nition for dhuunshilke, DShK, ZU-23 29.01.08 214 AK-47, 8 PKM, 5 SR-88, 12 FAL, 13 pistols, 8 RPG-2/7, 5 mortars, 60 mines, 2 dhuunshilke, 1 DShK, 6 M-16, 140 magazines, a variety of ammunition 29.01.08	Purchased by the Rahen- weyne clan Purchased by the Hawaadle clan at the arms market through their representative Osman Dheere. The arms were transported to the Hiraan region in a truck transporting foodstuffs. Purchased by the Marehaan clan at the arms market via their representative Saaïd Dahir. The arms were transported to Bardheere.
Abdi “Waal” Nur Siad, warlord	98 AK-47, 12 PKM, 8 RPG-7, 3 DShK, 2 dhuun- shilke Oct-Nov 2007	Purchased the arms
Abdirahman, Mohamud Gedi “Wiif”	11 PKM, 2 RPG-7, 3 Sekawe, 5 pistols, maga- zines for the AK-47, a vari- ety of ammunition Oct-Nov 2007	Purchased the arms
Abdulkadir M. Nur “Eno”	Wish list of 16.12: 16 PKM, 28 AK-47 with folded butt, 6 RPG-2/7, 8 pistols, 3 Zu-badeed (for speed- boats), a variety of ammuni- tion, 20 rounds for the	Wish list presented to the arms trader Bashir Weyne

	RPG-2/7, for each of the weapons “Eno” wants 1,200 rounds of ammunition, Rifle fired grenades for the AK-47, magazines for the AK-47 9 PKM, 20 AK-47, 4 RPG-2/7, 2 Zu-badeed, all of the requested ammunition Around 20.12.07 16 AK-47 and magazines, 8 PKM, 4 FAL, 6 pistols, 4 RPG-2/7, 9 M-16, a variety of ammunition 28.12.07	Purchased the arms from the presented wish list Purchased the arms. Wish list given to the arms traders on 25.12.07
Ali Dheere	9 AK-47, 6 PKM, 8 pistols, 120 magazines, a variety of ammunition 02.01.08	Purchased the arms
Suuley	18 AK-47, 12 pistols, 3 RPG-2/7, 6 M-16, a variety of ammunition 02.01.08	Purchased the arms
Bashir Rage, warlord	9 AK-47, 2 PKM and 6 belt feeders, 4 SR-88, 2 M-16, 1 Zu-badeed, a variety of ammunition 09.01.08	Purchased the arms
Muse Suudi Yalahow, warlord	14 AK-47 and 24 boxes of ammunition, 3 PKM and 12 boxes of ammunition, 2 RPG-2/7 and 14 rockets, 1 Zu-badeed and 8 boxes of ammunition, 2 B-10 and 20 rounds of ammunition 13-15.02.08	Purchased the arms and transported to Baidoa area
Mohamed Afrah Qanyare, warlord	16 AK-47, 5 PKM, 3 SR-88, 4 RPG-2/7, 6 pistols and a large quantity of a variety of ammunition	Purchased the arms

	13-15.02.08	
--	--------------------	--

Dhuunshilke = 1-barrel Zu-23 mounted on a tripod.

Sekawe = 1-barrel Zu-23 with a seat for the gunner.

Annex VI

Overview of prices of weapons and ammunition at the Somali Arms Markets

(In United States dollars)

Weapon	Before ICU	During ICU	After ICU	May 2007	Oct 2007	Dec 2007	Jan 2008	Feb 2008
Zu-23	70,000	10,000	5,000	25,000	N/A	27,000	N/A	N/A
DShK	14,000	5,000	3,000	8,000	N/A	9,300	7,500	7,000
B-10	7,000	2,000	1,500	6,000	N/A	7,600	4,000	4,000
PKM	12,000	6,000	4,000	2,000	4,200	4,000	6,000	3,500
AK-47	400	250	200	200	420	350	480	250
RPG-2	500	300	150	1,500	300	1,000	350	300
Pistol Tokarev				200	400	400	420	270
Hand grenade (F1)				8	80	80	80	65
Mines				50	300	N/A	380	250
Ammunition Piece								
Zu-23	7	3	0.50	3.20	N/A	3-4	N/A	N/A
DShK	3.5	1	0.50	N/A	N/A	N/A	2.0	1.50
B-10	120	30	3	N/A	N/A	N/A	100	60
PKM	5	0.50	0.50	1	1	1.50	1.70	N/A
AK-47	0.75	0.50	0.35	0.30	1.5	0.80	1.50	1.25
RPG-2	150	100	25	120	300	220	130	90

Annex VII

Transitional Federal Government accounting for donations from Saudi Arabia

Jamhuuriyadda Soomaaliya
Xukuumadda Federaalka KMG ah



جمهورية الصومال
الحكومة الاتحادية للفترة الانتقالية
مكتبه رئيس الوزراء

Xafiiska Ra'iisul Wasaaraha

The Transitional Federal Government of the Republic of Somalia
Office of the Prime Minister

(Translation from Somali language to English)

Ref: ODPM/WHTS/046B/07

Date: 08/09/2007

To: Minister, Ministry of Finance
Cc: The Prime Minister of the TFG
Cc: The President of the Somali Republic

Subject: For your records

Mr. Minister,

I herewith submit to you the expenditures of the grant we have received from the brotherly country of the Kingdom of Saudi Arabia. The summary of the expenditures is as follows:

<u>Somali National Army</u>	US\$ 3,453,500.00
<u>National Police Force</u>	US\$ 1,424,943.00
<u>National Intelligence Agency</u>	US\$ 1,359,000.00
<u>Office of the President</u>	US\$ 1,665,345.00
Breakdown as follows:	
Mohamed Abdirizak (Travel to Nairobi)	\$ 95,000.00
Internet bills	4,110.00
Lower Jubba Elders	20,000.00
Reconstruction (Villa Somalia)	292,000.00
Purchase of Generators	176,000.00
Airline tickets	4,935.00
Abdullahi Dheere	20,000.00
Travel to Puntland	220,000.00
Abdulwahid	5,300.00
Awil	27,000.00
Hassan (Nairobi)	10,000.00
Presidency – Mogadishu	28,000.00
Presidency – Baidoa	20,000.00
Purchase of vehicle	30,000.00
Awil	3,000.00
Airline rent	57,000.00
Abdirashid Irro MP - (Reconciliation)	330,000.00
Airline rent	57,000.00
Reconstruction & repairs of a water well	181,000.00

Tel: +2521-5593134, Fax: +2521-643323, Mogadishu - Somalia
P.O. Box 623 – 00606 Sarit Centre, NBI – Kenya, Tel: +254-20-273 6618, Fax: +254-20-273 6619
Email: premiersom@wananchi.com

<u>Office of the Prime Minister</u>	US\$ 487,721.00
Breakdown as follows:	
Travel	10,000.00
Medical bills (Nairobi)	110,000.00
Fuel	6,000.00
Travel	5,000.00
Operational expenses	5,000.00
“ “ “ “	5,275.00
“ “ “ “	100,000.00
“ “ “ “	30,000.00
Siad – Baidoa	45,000.00
Abdullahi Mukhtar – Baidoa	20,000.00
Siad – Baidoa	5,000.00
Siad – Baidoa	3,000.00
Siad – rent of vehicles	56,000.00
Telecom bills	24,946.00
Telecom bills	27,000.00
Seeraar	2,000.00
Generator	33,000.00

<u>Parliament</u>	US\$ 1,275,000.00
--------------------------	--------------------------

<u>External expenses (Hospital bills \$ Airline rent)</u>	US\$ 483,100.00
--	------------------------

Breakdown:	
Nairobi Embassy (Hospital bills)	96,400.00
Nairobi Embassy	16,500.00
Nairobi Embassy (Hospital bills & Airline rent)	209,150.00
Laite NBI (Hospital bills & Airline rent)	110,000.00
Airline rent	37,700.00
Nairobi Embassy	3,500.00
Nairobi (Airline rent)	9,850.00

<u>Debts paid</u>	US\$ 1,752,485.00
--------------------------	--------------------------

Breakdown:	
Qaran Express	378,000.00
Security/defense logistics	230,000.00
Jama Blue (Airliner)	220,000.00
Siad	3,500.00
Maryan Gabey	128,000.00
Asha Unlaye	100,000.00
Gurow MP	150,000.00
Iman M. Ali	500,000.00
Adde Gabow	20,000.00
Ossoble	12,985.00
Ayaan	30,000.00

Tel: +2521-5593134, Fax: +2521-643323, Mogadishu - Somalia
P.O. Box 623 – 00606 Sarit Centre, NBI – Kenya, Tel: +254-20-273 6618, Fax: +254-20-273 6619
Email: premiersom@wananchi.com

General expenses **US\$ 6,950,431.00**

Breakdown:

Rent for a tag to rescue for a Somali vessel sunk	150,000.00
Incentives for the elders who rescued the above vessel	100,000.00
Allowances for the security-men of the vessel (2 Months)	50,000.00
Transport for Puntland delegates to Mogadishu (NRC)	190,000.00
Hassan Qalaad –Deputy Mayor (Medical bills – Nairobi)	40,000.00
Purchase of Trucks/Lorries for the security forces	1,528,000.00
Incentives for Puntland delegates	30,000.00
Rehabilitation of Mogadishu Port Warehouses	681,208.00
Expenses for productive sector reform activity	48,000.00
Lunch ceremony for the Traditional Leaders (NRC)	6,500.00
Government operational costs	276,723.00
Puntland	3,000,000.00
Banadir Region (Mogadishu)	500,000.00
Food – Baidoa Prison	52,000.00
Central Bank of Somalia	298,000.00

Reconciliation **US\$ 8,135,000.00**

Breakdown:

Abdirashid Irro (MP)	45,000.00
Ahmed Bowbowle	10,000.00
Ali Mahdi	8,000,000.00
Tarrah – Minister (Ministry of Post & Telecommunication)	10,000.00
Sharmaarke Gaanni (MP)	20,000.00
Lower Shabelle Region	35,000.00
Aden Mohamed Ali (MP)	15,000.00

GRAND TOTAL **US\$ 26,987,125.00**

The details of these expenses will be provided later on since we are busy in the preparation of the related supporting documents God willing.

The Competent Departments of the Ministry of Finance will provide and submit to you what concerns about the internal revenues generated.

Regards,

(Signed)

Salim Alio Ibrow

The Minister, Ministry of Culture & High Education/ Deputy Prime Minister

certified by the
PM - Gedi
[Signature]
11/09/07 -

Tel: +2521-5593134, Fax: +2521-643323, Mogadishu - Somalia
P.O. Box 623 – 00606 Sarit Centre, NBI – Kenya, Tel: +254-20-273 6618, Fax: +254-20-273 6619

Email: premiersom@wananchi.com

Annex VIII

Countries visited and representatives of Governments, organizations and private entities interviewed

France

Government officials

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Defence

Ethiopia

Somali Consulate in Addis Ababa

Kenya

Others

Institute of Security Studies

State representatives

Ambassador of The Netherlands

Ambassador of France

Embassy of Denmark

Ambassador of Saudi Arabia

International organizations

Special Representative of the Secretary-General A. Ould Abdallah (UNPOS)

United Nations Development Programme-Somalia

World Food Programme-Somalia

United Nations Department of Safety and Security Somalia

International Civil Aviation Organization

Eastern Africa Police Chiefs Cooperation Organization-Interpol

European Union

Somalia**Government officials**

President Abduhalli Yusuf Ahmed

Ali Mohamed Gedi, former Prime Minister

Hussein Ali Mohamud, Director, Office of the President

Abdi Hasan Awale Qeybdiid, Police Commissioner

Brigadier General Bashir Mohamed Jama, Deputy Police Commissioner

Daniel Bourzat, Consultant to the Somali Government

Abdillahi M. Duale, Somaliland Minister of Foreign Affairs

Mohamed Nur Osman, Director General, Somaliland Intelligence and Immigration

Abdillahi Ali Ibrahim, Somaliland Minister of Defence

Central Bank of Somalia

Ministry of Fisheries and Marine Resources

Ambassador of Somalia to Indonesia

Uganda**Government officials**

Minister of Foreign Affairs

Ministry of Defence

External Security Organization

Special Envoy for Somalia

Yemen**Government officials**

Political Security

United States of America**State Representatives**

Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations

Permanent Representative of Somalia to the United Nations

Permanent Representative of Australia to the United Nations

Permanent Representative of Denmark to the United Nations

Permanent Mission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations

Permanent Mission of the United States of America to the United Nations

Permanent Mission of France to the United Nations
